



المؤشرات المالية ٢٠٠٨

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	(ملايين الدولارات الأمريكية)
			للسنة المالية
١٠	٥٥١	٦٦٢	إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى
٤٨	٥٢	٥٦	مصاريف التشغيل
(٩٩٦)	٢٥٢	٦٠٠	صافي الربح
			في نهاية العام
٧.٢١١	٩.١٧٥	٨.١١٣	إجمالي الأصول
٢.٣٣١	٥.١٨٧	٤.٧٤٦	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
١.١٠٣	١.٣٨٧	١.١٥٤	أسهم وصناديق مدارة
١.٠٩١	١.٠٦٠	١.٠٧٧	استثمارات ومساهمات في مشاريع
٢.٨٩٦	٢.٨٠٤	٢.١٣٢	الودائع
٦٦٢	١.٩٥٨	١.٩١١	حقوق المساهمين
			نسبة مختارة (%)
			الربحية
-	٢٥,٨	٨٠,٠	العائد على رأس المال المدفوع
-	١٤,٩	٤٢,٩	العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة
			كفاءة رأس المال
			(حسب معايير بنك التسويات)
٨,٦٥	١٨,٦	٢٥,١	- نسبة إجمالي مخاطر الأصول
٨,٦٥	١٨,٦	٢٣,٩	- كفاءة الفئة الأولى من رأس المال
٩,٢	٢١,٢	٢٣,٦	نسبة حقوق المساهمين لمجموع الأصول
			جودة الأصول
٤٨,٢	٥٧,٠	٥٢,٢	نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٨,٣	الالتزامات في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة من إجمالي الأصول
			السيولة
٧٩,٣	٨٢,٠	٨٠,٤	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
			الإنتاجية
-	٨,٦	٩,٨	إيراد التشغيل مقسوما على مصاريف التشغيل

قائمة

المحتويات

١	رسالة الشركة
٢	أعضاء مجلس الإدارة
٢	كلمة الرئيس
٥	كلمة الرئيس التنفيذي
٩	التقرير الاقتصادي
١٥	التقرير المالي
٢١	إدارة المخاطر
٣٣	بازل ٢ الإفصاح
٤٩	البيانات المالية المجمعة
٨٦	الاستثمارات المباشرة
٨٧	المنتجات الاستثمارية
٨٨	الدليل الإداري للمؤسسة
٨٩	العنوان

رسالة الشركة

مؤسسة الخليج للإستثمار مؤسسة مالية إقليمية رائدة توفر مجموعة متكاملة من الخدمات المالية للمستثمرين وللقطاع الخاص في منطقة الخليج العربي.

تسعى مؤسسة الخليج للإستثمار لتبوء مكانه عالمية من خلال الإيفاء بظموحات عملائها وأهدافهم وإلى تعزيز قيمة حقوق مساهميتها من خلال تحقيق معدلات عوائد منافسة وإلى الارتقاء بمواردها البشرية عن طريق صقل المواهب وتطوير الخبرات.

أعضاء مجلس الإدارة

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد فيصل علي المنصوري * ***
رئيس مجلس الإدارة
مدير إدارة تنمية الإيرادات
وزارة المالية

سعادة السيد سعيد راشد اليتيم **
مدير إدارة الميزانية
وزارة المالية

دولة الكويت

سعادة الدكتور يوسف حمد الإبراهيم * ***
رئيس لجنة إدارة المخاطر *
مستشار صاحب السمو أمير دولة الكويت

سعادة السيد صالح محمد اليوسف **
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
شركة أفكار القابضة

مملكة البحرين

سعادة الدكتور زكريا أحمد هجرس *
رئيس اللجنة التنفيذية
نائب الرئيس التنفيذي
مجلس التنمية الاقتصادية

سعادة السيد خالد عبد الله البسام ** ***
رئيس مجلس الإدارة
بنك البحرين الإسلامي

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد محمد بن سالم الدبيب **
المدير العام المكلف
صندوق التنمية الصناعية السعودي

سعادة السيد خالد بن صالح الخطاف * ***
مدير مالي
السوق المالية السعودية (تداول)

سلطنة عمان

معالي السيد درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي *
الأمين العام
وزارة المالية

سعادة السيد عبد القادر بن أحمد عسقلان ** ***
رئيس لجنة التدقيق
الرئيس التنفيذي
بنك عمان العربي

دولة قطر

سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني *
نائب المحافظ
مصرف قطر المركزي

سعادة الدكتور حسين علي العبد الله ** ***
عضو مجلس الإدارة التنفيذي
جهاز قطر للاستثمار

الإدارة العليا

السيد هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي والمدير العام

السيد راشد بن رشيد
نائب المدير العام
ورئيس الشؤون المالية والإدارية

السيد ريكاردو ريتشياردي
نائب المدير العام
ورئيس مجموعة الأسواق العالمية

* عضو اللجنة التنفيذية
** عضو لجنة التدقيق
*** عضو لجنة إدارة المخاطر

كلمة الرئيس

إلى مساهمينا الكرام،

بالنيابة عن مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي حول أنشطة المؤسسة ونتائجها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.



أسست مؤسسة الخليج للاستثمار في سنة ١٩٨٤ برأس مال مدفوع يبلغ ٥٤٠ مليون دولار أميركي، وسطرت على مدى مسيرتها منذ تأسيسها سجلا حافلا من الإنجازات والأداء المتميز على الرغم مما شهدته المنطقة والعالم خلال هذه الفترة من تحديات سياسية واقتصادية هائلة وحروب أثرت على جميع دول المنطقة.

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية ومنذ تأسيسها، حققت المؤسسة أرباحا مجمعة تزيد على ٢,٩ مليار دولار أميركي، وارتفعت حقوق المساهمين تدريجيا لتصل إلى ١,٩ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٧، ووزعت أرباحا فاقت ١,٧ مليار دولار، وجاء ذلك انعكاسا لحرصها على الالتزام بسياسة استثمار احترازية تجلت آثارها في جعل المؤسسة تأخذ مكانها بجدارة بين أنجح المؤسسات الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨، اشتدت الأزمة المالية وعانت الأسواق المالية نقص في السيولة وانخفضت أسعار الأصول إلى مستويات متدنية، الأمر الذي أدى إلى إفلاس عدد من المؤسسات المالية الكبيرة.

واستجابة لهذه الظروف العصيبة، سارع مجلس الإدارة لاتخاذ قرار باستدعاء الجزء غير المدفوع من رأس مال المؤسسة والبالغ ١,١ مليار دولار أميركي من المساهمين، واتخاذ قرار آخر بإعادة النظر في نموذج عمل المؤسسة وتقليص تعرضها لمخاطر الاستثمارات الدولية والتركيز على الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة على الاستثمار المباشر في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من التنوع الجيد لمحففظتها والجودة العالية لأصولها، كان لا مفر من تأثر المؤسسة بالأزمة المالية العالمية نتيجة لهبوط القيم السوقية لهذه الأصول.

ونتيجة للظروف الاستثنائية والغير مسبقة، كانت النتيجة الصافية لعمليات الشركة قبل المخصصات هي خسارة بلغت ٢٨ مليون دولار أميركي، وقد تم تكوين مخصصات بلغت ٤٨٢ مليون دولار أميركي مقابل خسائر في السندات المدرة للفائدة والصناديق.

وعلى خلفية الهبوط الحاد للأسعار السوقية لبعض الأصول، وتماشيا مع المعايير الدولية للتقارير المالية، كان على المؤسسة تكوين مخصصات خسائر إعادة تقييم الأصول بأسعار السوق بقيمة ٤٧٥ مليون دولار أميركي، ليرتفع بذلك صافي الخسارة للسنة إلى ٩٩٦ مليون دولار أميركي وينخفض إجمالي الأصول إلى ٧,٢ مليار دولار مقارنة بـ ٩,١ مليار دولار في نهاية السنة السابقة.

وقد كان للدعم السريع الذي قدمه المساهمون أثر كبير في إنخفاض آثار مشكلة السيولة، حيث بادرت حكومات الدول المساهمة بإيداع مبالغ كبيرة لدى المؤسسة بالإضافة إلى مسارعتها في استدعاء الجزء غير المدفوع

من رأس مالها، وكان من النتائج الإيجابية الفورية لهاتين الخطوتين أن استطاعت المؤسسة إصدار سندات متوسطة الأجل بقيمة ٢٨٨ مليون دولار أميركي في ماليزيا على الرغم من التغير في اتجاهات السوق.

لقد نجحت مؤسسة الخليج للاستثمار في بناء وتطوير خبرات فنية ومهنية واسعة في مجال المشاريع وعززت دورها ومساهمتها في دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد قامت المؤسسة، ومن خلال مشاريعها المختلفة، باستثمارات تزيد على ٤٢٠ مليون دولار في مختلف القطاعات، ومنها على سبيل المثال، إنشاء شركة الخليج لإعادة التأمين، كبرى شركات إعادة تأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب مشروع الدر للطاقة في مملكة البحرين، وهو ثالث مشروع عملاق تتبناه المؤسسة بعد مشروع "مراق" و "الشقيق" في المملكة العربية السعودية. إننا لا نزال نرى قيما كبيرة وإمكانات هائلة في منطقتنا الخليجية، وهو ما يحفزنا لبذل المزيد من الجهود لتقييم تلك الفرص وانتقاء أفضلها.

واني، إذ توليت رئاسة مجلس إدارة المؤسسة في سنة ٢٠٠٨، أود بالنيابة عن مجلس الإدارة، التعبير عن تقديري وشكري البالغين لرئيس المجلس السابق، معالي الدكتور يوسف الابراهيم، كما أود أن اعبر عن تقديري لجهود كافة أعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر، ولإدارة المؤسسة وجميع العاملين فيها لما قدموه من جهود طيبة خلال عام ٢٠٠٨.

فيصل علي المنصوري

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار دائماً إلى تعزيز القطاع الخاص ودعم النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وساهمت منذ تأسيسها في سنة ١٩٨٤ وبشكل كبير في دعم اقتصاديات المنطقة بطرق شتى.



لعبت المؤسسة دوراً رئيسياً في إطلاق مفهوم المساهمة المؤسسية في الشركات الخاصة في منطقة الخليج العربي وذلك عن طريق استثماراتها في عدة قطاعات بما فيها المعادن والطاقة والخدمات والكيماويات والاتصالات والصناعة، وكان لمؤسسة الخليج للاستثمار دور بارز في تطوير أسواق رأس المال في المنطقة وإدخال مبدأ أفضل الممارسات الدولية. وفي تحقيق جميع هذا الأهداف، حرصت المؤسسة دائماً على العمل كمؤسسة عالمية المستوى ملتزمة بتعظيم القيمة للمساهمين من خلال تحقيق عوائد منافسة.

حفلت سنة ٢٠٠٨ بتحديات بالغة لمؤسسات الأعمال عموماً، ولمؤسسات القطاع المالي العالمي خصوصاً، وأبرز ما شهدته السنة هو التباطؤ الاقتصادي وتزايد تقلبات السوق وتقييد الإئتمان والنقص الحاد في السيولة والتدخل الحكومي الكبير. وشأنها في ذلك شأن معظم المؤسسات النشطة في الأسواق المالية، فقد تعرضت مؤسسة الخليج للاستثمار لخسائر كبيرة في عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من البيئة التشغيلية بالغة الصعوبة، فقد حافظت الإيرادات المحققة من قطاع الاستثمار المباشر في المشاريع، وهو الغرض الأساسي للمؤسسة، على إيجابيتها بقوة ولم تقل عن أداء السنة السابقة إلا بقدر ضئيل جدا. وباعتبار أن استثمارات المشاريع هذه محورية للاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة، فإن هذا الأداء الجيد يبعث على الارتياح والاطمئنان للغاية، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مؤسسة الخليج للاستثمار نجحت في تقليص قاعدة تكاليفها إجمالا، الأمر الذي يعكس زيادة عنصري الكفاءة والمرونة.

وعلى مدى السنوات الماضية، برزت مؤسسة الخليج للاستثمار كلاعب رئيسي ومروج للمشاريع الكبرى بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، لما تتمتع به من مهارات الهندسة المالية بمعرفتها الوثيقة للمنطقة وعلاقتها التي تقوم على أسس صلبة. وقام فريق المشاريع خلال سنة ٢٠٠٨ بتطوير مشروع ”الخليج لإعادة التأمين“ وهي شركة إعادة تأمين إقليمية متخصصة، يقع مقرها في مركز دبي المالي الدولي، وبرأسمال إجمالي يبلغ ٤٠٠ مليون دولار أميركي وتساهم مؤسسة الخليج للاستثمار بما نسبته ٥٠% من رأس مال الشركة المذكورة.

ومن الإنجازات الأخرى التي حققتها المؤسسة في سنة ٢٠٠٨ فوز تحالف مؤسسة الخليج للاستثمار وجي دي أف سويتز بالحق في تطوير مصنع ”الدر“ للطاقة والخدمات مملكة البحرين، وتملك المؤسسة ٥٠% من رأس مال المشروع، الأمر الذي يعزز دورها كمصدر دعم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٨، حققت المؤسسة أرباحا تشغيلية إجمالية بلغت ٩ ملايين دولار أميركي، وهي أقل مقارنة بـ ٤٤٨ مليون دولار أميركي التي حققتها في سنة ٢٠٠٧. وفي خضم اضطراب الأسواق، وبالنظر لأهداف العوائد التجارية للمؤسسة، جاءت هذه الخسائر متماشية مع تلك التي تكبدتها المؤسسات المالية الأخرى العاملة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة بتكوين مخصصات كبيرة بلغت ٩٥٨ مليون دولار أميركي تتعلق بخسائر إعادة تقييم الأصول بأسعار السوق وخسائر انخفاض أسعار الأصول، وإذا ما أضيفت إلى ذلك تكاليف التشغيل، تصل الخسارة الصافية إلى ٩٩٦ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠٠٨.

ومن ضمن المخصصات الإجمالية البالغة ٩٥٨ مليون دولار أميركي، هناك مبلغ ٤٧٥ مليون دولار تم تكوينه مقابل الإنخفاض في قيمة الأصول نتيجة لإعادة التقييم بأسعار السوق وفقا لسياسة احترازية تحفظية. كانت التقييمات بأسعار السوق أدنى بكثير من القيم الدفترية بسبب تذبذب الأسواق وعدم استقرارها، وكذلك كانت مستويات السيولة والمعاملات أدنى بكثير من مستوياتها العادية. وفي رأي المؤسسة، سوف يتم استرداد جزء كبير من خسائر التقييم عندما تعود الأسواق العالمية للاستقرار من جديد.

وكانت الخسائر التي تكبدتها مؤسسة الخليج للاستثمار في سنة ٢٠٠٨ الأولى التي تشهدها المؤسسة منذ تأسيسها قبل ٢٥ سنة. وكانت التقييمات أدنى بشكل كبير في معظم فئات الأصول ولجميع المناطق الجغرافية، وإلى حد ما بات التنوع، وهو إحدى الاستراتيجيات الأساسية لتقليل المخاطر، عديم الأثر في بيئة أسواقها مترابطة ومتداخلة بشكل يفوق الإتجاهات التاريخية وحتى أكثر السيناريوهات توترا.

إنني واثق بأننا، بفضل استمرار دعم مساهمينا، ممثلين بمجلس إدارة المؤسسة، وتفاني العاملين فيها، سوف نخرج من هذه الأزمة أقوى مما كنا من قبل. وفي هذا السياق أود أن أعبر عن عميق تقديري لحكومات الدول المساهمة وللشادة أعضاء مجلس الإدارة ولجانه، لما قدموه لإدارة المؤسسة من دعم وتوجيه، كما أود أن أشكر جميع العاملين لجهودهم المخلصة والتزامهم الوفي تجاه المؤسسة.

وختاماً، أتوجه بعميق التقدير وبالغ الامتنان لجميع شركائنا في العمل لاستمرار ثقتهم بالمؤسسة، وأتطلع بكل صدق لتعزيز علاقات الأعمال التي تربطنا بهم جميعاً.

هشام عبد الرزاق الرزوقي

الرئيس التنفيذي والمدير العام

إن المكانة المتميزة لمؤسسة الخليج للاستثمار على المستوى الإقليمي وما تملكه من باع طويل على المستوى الدولي تؤكد مرة أخرى بالنجاح الكبير لإصدار سندات متوسطة الأجل بقيمة مليار رينجيت ماليزي خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٨، وهذا الإصدار الذي يتكون من شريحتين، الأولى لمدة ٥ سنوات والثانية لمدة ١٥ سنة، جعل بإمكان المؤسسة الحصول على تمويل لدى أطول وتحقيق التنوع الجغرافي في الوقت ذاته.

وهناك نقطة إيجابية رئيسية أخرى وهي أن المساهمين في مؤسسة الخليج للاستثمار، وكما كان متوقعا، لم يترددوا في التدخل ودعم المؤسسة في الأوقات العصيبة، فقد قرر المساهمون في شهر أكتوبر ٢٠٠٨، من خلال قرار لمجلس إدارة المؤسسة، استدعاء ما قيمته ١,١ مليار دولار أميركي غير المدفوع من رأس المال المصرح به للمؤسسة. وبفضل عملية ضخ رأس المال هذه، سوف يحافظ رأس المال المؤسسة على ما يتمتع به من متانة.

وبنظرة مستقبلية، وعلى الرغم من كون مؤسسة الخليج للاستثمار قد باشرت عملية إعادة هيكلة ميزانيتها العمومية من خلال العودة بمستويات الاقتراض إلى ما كانت عليها في السنوات السابقة، سوف تبقى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي هي المحور الأول الذي تركز عليه استراتيجيتها، تماما كما كان عليه الوضع في الماضي. وعلى وجه التحديد، سوف تواصل المؤسسة تنمية أعمال الاستثمار المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مستندة في ذلك إلى عناصر قوتها الأساسية ومكانتها الرائدة. ومع أن اضطراب الأسواق المالية العالمية قد أثرت على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث توفر السيولة وتقييم الأصول، فإننا نعتقد بأن اقتصاديات دول المجلس تتمتع بمعطيات أساسية متينة وثقة راسخة من جانب المستثمرين.



التقرير الاقتصادي

تصاعدت الأزمة المالية، والتي بدأت في عام ٢٠٠٧ بانهيار سوق الرهون العقارية، بشكل سريع واتسعت لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية بجميع دول العالم ومن ثم تحولت إلى ركود عالمي حاد في عام ٢٠٠٨.

وكما كان القطاع المالي المسبب الرئيسي لتلك الأزمة فقد كان أول المتأثرين بها، ووجدت كبري المؤسسات المالية العالمية نفسها في حاجة ملحة للتدخل الحكومي لإنقاذها في أعقاب انهيار سوق الائتمان بعد عشر سنوات من التماسك. ونتيجة لذلك، سجلت الأسواق المالية أحد أسوأ نتائجها منذ حوالي قرن من الزمان، حيث شهدت أسعار جميع الأصول انخفاضا حادا.

وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قويا، وخاصة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، إلا أن الأسواق المالية حتما تأثرت بما جري في أسواق الأسهم والائتمان العالمية وخاصة في الربع الأخير من العام.

وبينما لا يزال من الصعب تقدير فترة الركود أو عمق الانخفاض المترتب في الناتج، إلا أنه جدير بالذكر ملاحظة أداء الاقتصادات الناشئة وكيف كانت أفضل نسبيا من أداء الاقتصادات المتقدمة، نتيجة لانخفاض حجم الدين مصحوبا بتحقيق نمو حقيقي مرتكزا على دعائم اقتصادية سليمة وهو ما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي بتلك الدول.

وسوف تحقق دول مجلس التعاون الخليجي أداء أفضل نتيجة تبنيها لبرامج الاستثمار الضخمة طويلة الأجل اعتمادا على فوائدها المالية المتراكمة على مدار السنوات التي شهدت ارتفاع أسعار النفط.

ومن المرجح أن يكون للأزمة الحالية أثر على الإنتاج المستقبلي للنفط الخام حيث من المحتمل تقليص حجم الإنتاج بالعديد من الدول ذات تكلفة الإنتاج العالية والتي تحتاج لاستثمارات رأسمالية ضخمة. ومع عودة النشاط الاقتصادي للتحسن، وارتفاع الطلب العالمي على النفط مقابل مستويات أدنى من العرض فإن أسعار النفط ستتجه للارتفاع، وبالتالي يعود بالفائدة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن عودة الاقتصاد العالمي للاستقرار، ستعمل علي دعم النشاط الاقتصادي بقوة في المنطقة.

الاقتصاديات والأسواق العالمية

سوق النقد سحبويات هائلة بدأت على أثرها البنوك تقييد حجم الائتمان المعروض. وأدى تقليص حجم السيولة بدوره إلى حالة ذعر حقيقي في الأسواق المالية وتزايد حركة سحب الأموال من البنوك. وأوشكت المخاطر الكلية المنتظمة على الانتشار إلى بقية قطاعات الاقتصاد الأمريكي وأوروبا مع تزايد حالة عدم التأكد خاصة إثر انهيار بنك ليمان برذرز وإفلاسه وقرب عدد من بنوك الاستثمار العملاقة نحو حافة الانهيار. ومع نهاية العام، تكبدت المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم خسائر بلغت تريليون دولار.

انتهى العام والركود يلقي بظلاله القاتمة على الاقتصاد العالمي الذي يتوقع أن يتباطأ معدل نموه من ٤٪، ٣٪ في عام

٢٠٠٨ إلى ٥٪، ٠٪ في عام ٢٠٠٩

١. ومن المتوقع أن تشهد

الاقتصادات الناشئة انخفاضا في معدل النمو من ٦،٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى

٣،٣٪ في عام ٢٠٠٩.

وبحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، شهدت الأسواق موجة ثانية من التراجع الحاد بعد تلك التي حدثت في عام ٢٠٠٠ حيث انخفضت مؤشرات

وقد بدأت الأزمة بانهيار سوق الإقراض العقاري مع انهيار أكبر شركتين أميركيتين لتمويل الرهن العقاري، كما شهدت صناديق الاستثمار في

الشكل رقم ١: مؤشرات الأسهم العالمية لسنة ٢٠٠٨ (بالعملات المحلية)

المؤشر	٠٧/١٢/٣١	٠٨/١٢/٣١	التغيير %	الأعلى ٢٠٠٨	الأدنى ٢٠٠٨
أميركا الشمالية					
داو جونز	١٣,٢٦٤,٨٢	٨,٧٧٦,٢٩	-٣٣,٨٤%	١٣,٠٥٨,٢٠ ٢ مايو	٧,٥٥٢,٢٩ ٢٠ نوفمبر
ستاندرد أند بورز ٥٠٠	١,٤٦٨,٣٦	٩٠٣,٢٥	-٣٨,٤٩%	١,٤٤٧,١٦ ٢ يناير	٧٥٢,٤٤ ٢٠ نوفمبر
نازدك المجمع	٢,٦٥٢,٢٨	١,٥٧٧,٠٣	-٤٠,٥٤%	٢,٦٠٩,٦٣ ٢ يناير	١,٣١٦,١٢ ٢٠ نوفمبر
راسل ٢٠٠٠	٧٦٦,٠٢	٤٩٩,٤٥	-٣٤,٨٠%	٧٦٣,٢٧ ٥ يونيو	٢٨٥,٣١ ٢٠ نوفمبر
داو جونز ولشاير ٥٠٠٠	٥٤,٠١	٣٣,٩٠	-٣٧,٢٣%	٥٢,٢٦ ٢ يناير	٢٧,٧٩ ٢٠ نوفمبر
داو جونز ولشاير العالمي الإجمالي	٣,١٠١,٦٠	١,٧٣٥,٥٩	-٤٤,٠٤%	٣,١٠٢,٠٤ ١ يونيو	١,٤٥٢,٨٨ ٢٠ نوفمبر
أوروبا					
فاينانشيال تايمز ١٠٠	٦,٤٥٦,٩٠	٤,٤٣٤,١٧	-٣١,٣٣%	٦,٤٧٩,٤٠ ٢ يناير	٣,٧٨٠,٩٦ ٢١ نوفمبر
زيترا داكس	*٨,٠٦٧,٣٢	٨٤,٨١٠,٢٠	-٤٠,٣٧%	٧,٩٤٩,١١ ٢ يناير	٤,١٢٧,٤١ ٢١ نوفمبر
كالك ٤٠	٥,٦١٤,٠٨	٣,٢١٧,٩٧	-٤٢,٦٨%	٥,٥٥٠,٣٦ ٢ يناير	٢,٨٨١,٢٦ ٢١ نوفمبر
آسيا					
نيكاي ٢٢٥	*١٥,٣٠٧,٧٨	٨٨,٨٥٩,٥٦	-٤٢,١٢%	١٤,٦٩١,٤١ ٤ يناير	٧,١٦٢,٩٠ ٢٧ أكتوبر
هانغ سنغ	٢٧,٨١٢,٦٥	١٤,٣٨٧,٤٨	-٤٨,٢٧%	٢٧,٦١٥,٨٥ ٩ يناير	١١,٠١٥,٨٤ ٢٧ أكتوبر

٨ في نهاية السنة في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٧.

* في نهاية السنة في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٧.

المصدر: بلومبرغ

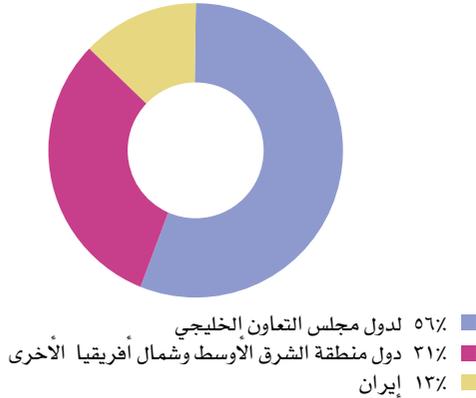
الطلب العالمي على النفط سيعاود الارتفاع. علما بأن جميع موازنات دول مجلس التعاون الخليجي مقومة علي أساس ٥٠ دولار او اقل للبرميل.

٢. التنمية علي مستوي القطاعات الاقتصادية

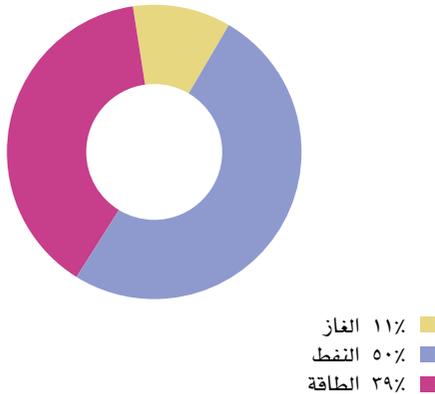
واصلت عملية التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التركيز على قطاعات النفط والغاز وتوليد الطاقة والتي من المرجح ان تستحوذ على ٢٩٥ مليار دولار من الاستثمارات خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. وتقدر حصة قطاعي النفط والغاز ١٨٢ مليار دولار (٤٢٪) و ١٥٢ مليار دولار (٣٩٪) على التوالي، بينما يبلغ نصيب قطاع توليد الطاقة ٦١ مليار دولار (١٥٪). وتبقى المملكة العربية السعودية وقطر أكبر المستثمرين في هذه المجالات بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم الاستثمارات بـ ٨٥ مليار دولار و ٥٨ مليار دولار على التوالي، بينما تبلغ حصة دول مجلس التعاون الخليجي ٢٢٢ مليار دولار وحصة الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٢٣ مليار دولار (أنظر البيان ١).

يعرض البيان ٢ سلسلة توريد الغاز بما في ذلك وصلات البتروكيماويات والاسمدة التي تبلغ حصتها ١١٢ مليار دولار، وسلسلة توريد النفط التي تشمل وصلة مصافي النفط والبتروكيماويات والتي تبلغ ٨٦ مليار دولار، وقطاع توليد الطاقة الذي تبلغ حصته الـ ٢٤ مليار دولار الباقية. وسوف يؤدي هذا بدوره إلى زيادة سعة الطاقة الكهربائية بـ ٧,٢ جيجاواط من ٦٤,٧ جيجاواط في سنة ٢٠٠٦ إلى ٨٦,٢ جيجاواط في سنة ٢٠١١.

البيان رقم ١: متطلبات الاستثمار في قطاع الطاقة



البيان رقم ٢: الاستثمار في قطاع الطاقة لكل قطاع



بحلول نهاية العام كان العائد على أذونات الخزنة قد انخفض بنسبة كبيرة وانخفض العائد على سندات الخزنة التي تستحق بعد ١٠ سنوات إلى ٢,٢١٪ مقارنة بـ ٤,٠٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٧.

ويتبين من مؤشر سندات الدين الصادرة عن الشركات والذي تعده ميريل لينش أن مؤشر العائد الأعلى هبط بنسبة ١٪، ٢٧ بحلول نهاية العام مقارنة بعائد بلغ ٥٦٪ في سنة ٢٠٠٧، وبلغ العائد الإجمالي على سندات الخزنة الأميركية ذات الاستحقاق بعد ١٠ سنوات ٨٪، ٢٤ مقارنة بـ ١٠,١٪ في عام ٢٠٠٧.

وخلال النصف الأول من العام، ارتفعت أسعار السلع، وخاصة النفط، إلى مستويات قياسية نتيجة للتزايد المتسارع للطلب العالمي مع عجز العرض في مقابلة هذا الطلب. إلا أن النصف الثاني من العام شهد انخفاضا حادا في أسعار السلع على المستوى العالمي، وهبطت أسعار النفط عن المستويات القياسية التي كانت قد بلغت في شهر يوليو (١٤٦ دولار) لتصل إلى ٢٤ دولار للبرميل. ونتيجة لذلك، انخفض مؤشر السلع بنسبة ٦٪، ٢٩ بنهاية العام.

أسواق النفط

سجلت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا بلغ بالمتوسط ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٨. ولكن بعد أن تجاوز ١٤٠ دولار للبرميل في شهر يوليو ٢٠٠٨، عادت الأسعار للتراجع حتى نهاية العام حين بلغ سعر نفط غرب تكساس الوسيط ٤٤,٦ دولار ونفط برنت ٤١,٧ دولار وسلة نفط أوبك ٣٥,٦ دولار للبرميل.

١. اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢٩,٧٪ في عام ٢٠٠٨، إلا انه من المتوقع ان يتراجع هذا الناتج في عام ٢٠٠٩.

الشكل رقم ٢: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٥-٢٠٠٨ (التغيير السنوي %)

	الفعلي				التقديري
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
البحرين	٧,٩	٦,٥	٦,٠	٥,٣	
الكويت	١١,٤	٦,٢	٤,٦	٤,٥	
عمان	٦,٠	٦,٨	٦,٤	٦,٩	
قطر	٩,٢	١٥,٠	١٥,٩	١٣,٥	
السعودية	٥,٦	٣,٠	٣,٥	٤,١	
الإمارات	٨,٢	٩,٤	٧,٤	٥,٨	

المصدر: معهد التمويل الدولي، تقرير دول مجلس التعاون الخليجي، ديسمبر ٢٠٠٨.

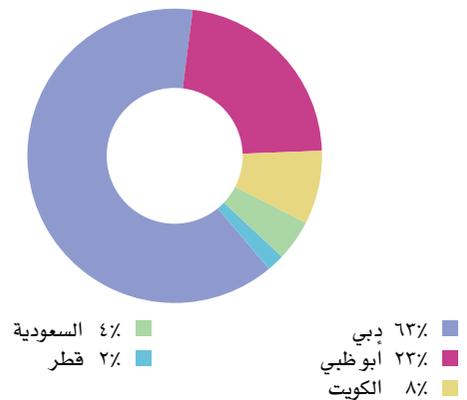
ترتب على التوسع المالي والنقدي وارتفاع العائدات النفطية من ٤٢١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٩٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ فوائض في ميزانية الدولة والحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، ولكن أسعار النفط تدهورت خلال العام من أعلى مستوياتها البالغ ١٤٦ دولار للبرميل في شهر يوليو لتصل إلى ٣٤ دولار للبرميل في نهاية العام. إلا أنه من غير المرجح أن يؤثر تراجع أسعار النفط على اقتصاديات المنطقة لأن

شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام إطلاق بنكين جديدين هما بنك الطاقة الأول في البحرين برأس مال أولي يبلغ مليار دولار وبنك مشترك بين الإمارات العربية المتحدة وليبيا برأس مال مدفوع يبلغ ٤٠٠ مليون دولار، واتفق البلدان أيضا على إنشاء صندوق مشترك بقيمة ٣ مليارات دولار للاستثمار في الخدمات والمشاريع. وبادرت شركة مبادلة وشركة جنرال إلكتريك الأميركية إنشاء مؤسسة أعمال خدمات مالية تجارية عالمية مملوكة لهما بشكل مشترك ويكون مقرها في أبو ظبي مع تخصيص ٨ مليارات دولار لهذا المشروع على مدى ثلاث سنوات.

وفي دبي، قامت مؤسسة الخليج للاستثمار و آرك كابيتال بتأسيس أول شركة إعادة تأمين يكون مقرها في دول مجلس التعاون الخليجي برأس مال يبلغ ٤٠٠ مليون دولار أميركي.

وفي قطاع العقارات، تم تأجيل أو تجميد الكثير من المشاريع العقارية في الإمارات العربية المتحدة وخاصة في دبي، ومن المتوقع أن يشهد قطاع العقار تصحيحات إما عن طريق اندماج شركات التطوير العقاري الإقليمية كما كان عليه الحال بين شركة النخيل وشركة الاستثمار في نهاية ٢٠٠٧، علما بأن شركتي أملاك وتمويل الإماراتيتين قد أعلنتا عن عزمهما الاندماج، ومن الممكن أن يتم اتحاد آخر بين شركتي عقار أخريين. ومن جهة أخرى، أطلق مركز دبي المالي الدولي مؤسسة استثمار عقاري محلية تعتبرها السوق وكالة تحظى بالدعم الحكومي وتهدف لإعادة شراء الأصول في حالة انهيار الأسعار.

البيان رقم ٢: تركيز سوق العقار في دول مجلس التعاون الخليجي



قطاع الخدمات المالية والبنوك

سجلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام نموا مرتفعا وبلغت حصتها ٥٠, ٦٤ من مجمل أصول البنوك العربية، وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأصول متوافقة مع أحكام الشريعة وذلك تجاوبا مع الطلب المتنامي على الخدمات المالية الإسلامية والتي يتوقع لها أن تزيد على ١ تريليون دولار في عام ٢٠١٠، وتقدر حصة البنوك الخليجية بـ ٤٠% من مجمل أصول البنوك الإسلامية، والبالغة ٥٢٠ مليار دولار.

في تقريرها لشهر أغسطس من العام ٢٠٠٨، رفعت مؤسسة التصنيف الائتماني، ستاندرد أند بورز تصنيفها لمخاطر الصناعة المصرفية للبلد لكل من المملكة العربية السعودية وقطر وعمان والبحرين. وتعكس هذه التصنيفات تحس نوعية مخاطر الصناعة وتعني ضمنا ان قطاعات البنوك والخدمات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تميزت بالمرونة في مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة التي ضربت معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية ونتجت أصلا عن أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة. وبهذا الخصوص، اتخذت حكومات المنطقة إجراءات حاسمة لمساعدة البنوك المحلية عن طريق توفير السيولة وتقديم ضمانات واسعة لودائع البنوك وحتى تخفيض المتطلبات الاحتياطية للبنوك كما حدث في المملكة العربية السعودية، وقامت الإمارات العربية المتحدة بضخ ٦,٨ مليار دولار كجزء من برنامج إنقاذ تبلغ تكلفته ١٣,٨ مليار دولار، وكذلك قامت هيئة قطر للاستثمار بإطلاق خطة بلغت قيمتها ٥,٢ مليار دولار لشراء أسهم مصرفية ووفرت الحكومة السعودية ٤٠ مليار دولار لمساعدة البنوك عند الحاجة^٢.

البورصات الخليجية

نظرة عامة

البيان رقم ٤: التغيير في رسملة السوق (مليون دولار)

مؤشر مورغان ستانلي للأسهم العالمية	٣٤,٠٩١,٨٧٢	١٩,٦٨٨,٠١٢	-٤٢,٣%
مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الخليجية	٧٥٢,٢٢٠	٣٦١,٨٠٤	-٥٢,٠%
مؤشر مورغان ستانلي لسوق الإمارات	٧,٨٥١,٩١٦	٣,٦٠٦,٩٤٩	-٥٤,١%
السعودية - مؤشر تداول	٥٠٢,٢٤٠	٢٤٥,٩٨٤	-٥١,٠%
دبي - مؤشر سوق دبي المالية	١١٢,١٠٥	٣٦,٥٤٤	-٦٧,٧%
أبوظبي - مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	١١٠,٦٩٧	٦٨,٠١٨	-٣٨,٦%
قطر - مؤشر بورصة الدوحة ٢٠	٧٠,٥٥٢	٥٤,٦١٢	-٢٢,٦%
الكويت: مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية	٢٠٢,٠٤٢	١١٥,٤٧٨	-٤٣,١%
البحرين - مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية	٢٦,٩٨٩	١٨,٧٥٧	-٣٠,٥%
عمان - مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية ٣٠	١٧,٩٥١	١١,٣١٨	-٣٧,٠%

المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بلومبرغ داتا

وفي هذه الأثناء، أدى تقلص نظام الائتمان إلى سحب البساط من تحت أقدام سوق العقار في المنطقة وهو القطاع يعتمد بدرجة كبيرة على الاقتراض لتمويل عملياته وتتسم عملياته بدرجة عالية من المضاربة.

التقييمات

شهدت جميع الأسواق الإقليمية والعالمية خلال سنة ٢٠٠٨ تراجعاً كبيراً في المضاعفات، وفي حين سجلت أسعار الأسهم تراجعاً كبيراً خلال السند، بقي معدل نمو الأرباح في دول مجلس التعاون الخليجي مستقرًا نسبيًا خلال أرباع السنة الثلاثة الأولى، الأمر الذي أدى إلى تصحيح حاد في مضاعفات التقييم.

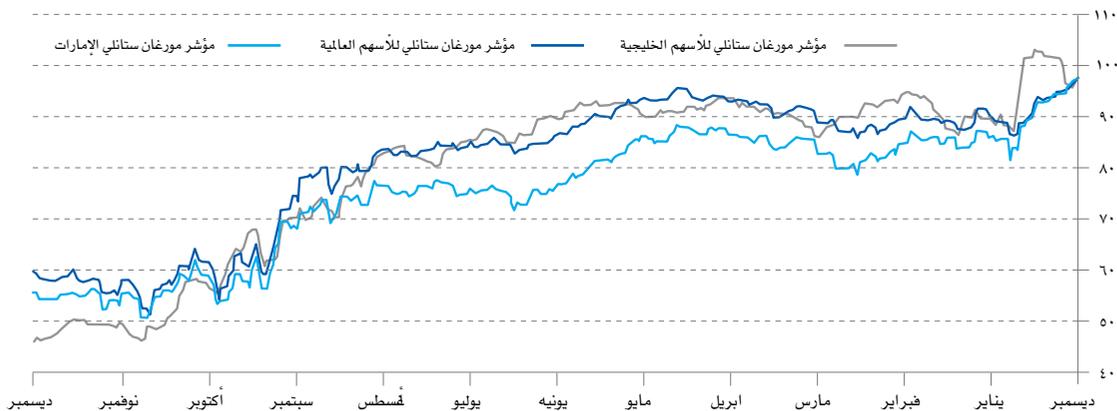
إلا أن مضاعفات التقييم بعد تدهور أرباح الشركات في المنطقة خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨ عدلت مسارها إلى الأعلى، وأصبحت نسبة السعر إلى الربح لمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الخليجية أكثر توافقاً مع مؤشر مورغان ستانلي لأسواق الأسهم العالمية.

كان للهزة التي تعرض لها النظام المالي العالمي خلال سنة ٢٠٠٨ والهبوط الحاد لأسعار النفط أثر بالغ على البورصات الخليجية أفقدها حوالي ٥٠٠ مليار دولار أميركي (٤٧٪) من قيمتها الرأسمالية حسبما يتبين من مؤشرات الرسملة الإجمالية للأسواق المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع أن العوامل الأساسية التي ضغطت على الأسواق الغربية لم تكن موجودة في المنطقة، إلا أن أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي كان أضعف من أداء الأسواق في المناطق الأخرى من العالم بدرجة كبيرة، ومع أن هذا الأداء يمكن أن يعزى جزئياً إلى صدمة النفط في عام ٢٠٠٨، إلا التقييمات المبالغ فيها للشركات الإقليمية وغياب بعد النظر فيما يتعلق بنمو الأرباح في المستقبل ساعدا في تعجيل تراجع أسواق الأسهم.

وأدى التشدد في منح الائتمان في أسواق التعامل بين البنوك إلى تراجع سيولة النظام المصرفي وابطأ نمو الائتمان بشكل كبير، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تدهور نوعية الأصول، فإن بإمكاننا الاستنتاج بأن الفترة القادمة ستكون عصيبة لهذا القطاع عموماً.

الشكل رقم ٥: أداء مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالمؤشرات العالمية



المصدر: وحدة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بلومبرغ داتا

التقرير المالي

هدفنا المالي:

تحقيق أقصى قيمة ممكنة لإستثمار المساهمين على المدى الطويل من خلال أداء مالي متميز على الدوام، مع الحفاظ على وضع مالي قوى.

الهدف أدائنا المالي:

تحقيق النمو المستهدف لكل من الإيرادات والعائد على حقوق المساهمين بصورة منتظمة، مع توزيع أرباح الأسهم المناسبة.

هدف وضعنا المالي:

الإدارة الفعالة لمختلف أنواع المخاطر المرتبطة بأعمالنا، والحفاظ على مستوى جودة الأصول، وقوة القاعدة الرأسمالية والسيولة، مع تحقيق النمو المستهدف للميزانية العمومية.

تحليل صافي الدخل

يُدرج الإيضاح رقم ١٧ للبيانات المالية تحليلاً تفصيلياً للدخل من الاستثمار والرسوم، نتناول فيما يلي المكونات الرئيسية لهذه الإيرادات:

بلغ صافي خسارة السندات والصناديق التي تدرّ الفائدة ٢٩ مليون دولار أميركي مقارنةً بربح بلغ ٢ ملايين دولار أميركي في سنة ٢٠٠٧، وتتكون خسارة السنة من تراجع القيمة الصافية لأصول صناديق المتاجرة ٢٢ مليون دولار أميركي بينما بلغت الخسارة المحققة في محفظة سندات الشركات العالمية ٧ ملايين دولار أميركي، علماً بأن ٨٧٪ من الخسارة في صناديق المتاجرة نجمت عن انخفاض القيمة السوقية لأحد الصناديق الائتمانية. وقد بلغت توزيعات هذه الصناديق ٢ ملايين دولار أميركي وتم إدراجها ضمن "الدخل من توزيعات الأرباح".

بلغت الأرباح الصافية الناتجة عن التصفية الجزئية لمشروع مدرج وعن بيع استثمارات في ثلاثة مشاريع ٢٤ مليون دولار أميركي، وبهذا الخصوص، أدت إستراتيجية الخروج المحددة مسبقاً وإعادة هيكلة الاستثمار إلى تحقيق أرباح وفي الوقت المناسب.

وبلغت الأرباح الصافية الناتجة عن بعض الاستثمارات في صناديق الأسهم الخاصة ٢٢ مليون دولار أميركي مقارنةً بـ ٨٦ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٠٧، وقد أدرجت توزيعات الأرباح التي تلقتها المؤسسة خلال السنة ضمن "الدخل من توزيعات الأرباح".

بلغ الدخل من الاستثمارات في المشاريع والمساهمات ١٠٨ مليون دولار أميركي، بزيادة تبلغ أضعاف ما تم تحقيقه في السنة السابقة والبالغ ٢٥ مليون دولار أميركي، ويمثل هذا، بشكل رئيسي، حصة المؤسسة من الأرباح غير المجمع لشركة تابعة وشقيقة. ويعزى الأداء الممتاز لهذه السنة عن الأداء القياسي لأحد المشاريع الرئيسية للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، حققت المؤسسة دخلاً من توزيعات الأرباح بلغ ١١ مليون دولار أميركي وقد أدرج ضمن فئة "الدخل من توزيعات الأرباح". وتشير النتائج المالية للمشاريع الجديدة سير الأنشطة حسب المخطط لها نحو إنجاز المشاريع والتي يتوقع لها المساهمة بشكل كبير في نتائج المؤسسة خلال السنوات القادمة. ونتوقع أن تسهم مشاركات المؤسسة في مشاريع كبرى في قطاعات الطاقة والخدمات وإعادة التأمين وغيرها من القطاعات في رسم توجهات النمو في المستقبل.

ارتفع الدخل من توزيعات الأرباح، والبالغ ٢٢ مليون دولار أميركي والناشئ عن صناديق الأسهم الخاصة واستثمارات في المشاريع ومحافظ وصناديق مدارة وذلك بنسبة ٥٪ عن السنة السابقة، وارتفع الدخل من توزيعات أرباح محفظة الأسهم الخليجية الاستراتيجية وسندات الدين بنسبة ٣٠٪ و ٦٣٪ على التوالي مقارنةً بالسنة السابقة. ومن جهة أخرى كان هناك انخفاض في توزيعات أرباح محفظة الأسهم الدولية استوعب جزء من ارتفاع الدخل سابقة الذكر.

انخفض الدخل من الرسوم والعمولات خلال السنة إلى ١٦ مليون دولار أميركي مقارنةً بـ ٢٥ مليون دولار أميركي في السنة السابقة الذي تضمن استلام غير متكرر مبلغ ١٨ مليون دولار أميركي يمثل رسوم تطوير مشروعين في قطاع الطاقة. أما الدخل من الرسوم فإنه ينشأ عن إدارة الصناديق وخدمات الاستشارات المالية وتقديم خدمات حفظ وخدمات

حققت مؤسسة الخليج للاستثمار خسارة تشغيلية صافية ومجمعة بلغت ٢٨ مليون دولار أميركي لسنة ٢٠٠٨، وذلك قبل احتساب مخصص خسائر انخفاض قيمة الأصول والبالغة ٩٥٨ مليون دولار أميركي، علماً بأن ٥٠٪ من هذا المخصص يشكل خسائر التقييم حسب سعر السوق.

وباستبعاد مخصصات الخسائر المؤقتة المرتبطة بالسوق والبالغة ٤٧٥ مليون دولار أميركي، بلغت الخسارة الصافية للسنة ٥٢١ مليون دولار ومن المتوقع أن يتم رد هذه المخصصات في حالة تعالي الأسواق. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٢٪ من مخصص خسائر التقييم بسعر السوق تعزى إلى مشروع واحد، وهو استثمار جيد يقوم بدفع توزيعات أرباح نقدية. أما باقي مخصص الخسارة الناجمة عن إعادة التقييم بسعر السوق فتتعلق باستثمارات في الأسهم متاحة للبيع (٢٨٪) وصناديق أسهم (٣٠٪) وسندات تحمل فائدة واستثمارات في أدوات مالية مركبة (٣٠٪). والجدير بالذكر أن معظم الاستثمارات المذكورة أعلاه لم تتعرض لأي انخفاض في مستوى جودتها الأساسية بل كانت المشكلة الرئيسية هي شح السيولة على المستوى الدولي والآثار السلبية السائدة في الأسواق.

وفي حين حققت مؤسسة الخليج للاستثمار نتائج ممتازة من المشاريع ونجحت في تقليص التكلفة التشغيلية وتخفيض تكلفة الفائدة، يلاحظ أن أخذ مخصصات كبيرة واحتساب خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الأصول بسعر السوق نتجت عن التقلبات الحادة التي شهدتها الأسواق المالية، جعلت من سنة ٢٠٠٨ فترة استثنائية في تاريخ المؤسسة منذ تأسيسها.

يؤكد تحليل عناصر الموجودات قوة فلسفة الاستثمار التي تنتهجها مؤسسة الخليج للاستثمار حتى في ظروف لا تخلو من تحديات هائلة.

إيرادات الفوائد وإيرادات مماثلة

تتحقق إيرادات الفوائد من محفظة سندات الدين والأدوات المالية المركبة وعن حصيلة محفظة أسواق النقد وأدوات الاستثمار المركبة والقروض.

تراجع إجمالي الدخل من الفائدة وغيرها من فئات الدخل المماثل بنسبة ١٨٪ حيث بلغ ٢٥١ مليون دولار أميركي في عام ٢٠٠٨.

إيرادات الاستثمار والأرباح

بلغ دخل السنة من الاستثمار والرسوم ٧ ملايين دولار أميركي مقارنةً بـ ٤٦١ مليون دولار أميركي في السنة السابقة، وكان هناك تحول شبه كامل في الأداء القياسي الذي حققته الأسهم والصناديق المدارة (ومعظمها يتمثل بمحفظة الاستراتيجيات البديلة) في سنة ٢٠٠٧ حيث تراجع هذا الأداء بـ ٢٤٠ مليون دولار أميركي خلال السنة، كما هبطت أرباح صناديق الأسهم الخاصة في سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٧٪ من الدخل الذي حققته في السنة السابقة، إلا أن الأداء الممتاز للمشاريع خلال سنة ٢٠٠٨ قام بتعويض جزء من التراجع في هذا البند.

لا تزال استراتيجية المؤسسة تركز على دول مجلس التعاون الخليجي وشركائها التجاريين الرئيسيين في العالم الصناعي. ويدرج الإيضاح ٢٣-١ في البيانات المالية التوزيع الجغرافي لاكتشاف المؤسسة على مخاطر الائتمان.

وتورد الأجزاء التالية من التقرير تفاصيل الفئات الرئيسية من الأصول.

الأوراق المالية والصناديق التي تحمل فائدة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨، كانت السندات التي تدرّ الفوائد والصناديق تشكل ٤٦٪ من الأصول المجمعة في ميزانية مؤسسة الخليج للاستثمار، وقد شهدت هذه المحفظة انخفاضاً صافياً بلغ ٣٦٪ خلال السنة ويعزى هذا الانخفاض للحجم الكبير من مخصصات انخفاض قيمة الأصول وخسائر إعادة التقييم بسعر السوق والاستردادات والاستحقاقات، والتي تم تعويضها جزئياً بمشتريات جديدة. وتشكل الاستثمارات في صناديق التداول التي بلغ مجموعها ١٥٦ مليون دولار أميركي وليست مرتبطة بسعر الفائدة أقل من ٥٪ من مجموع هذا المحفظة، بينما انخفض الاستثمار في صناديق المتاجرة بنسبة ٢١٪ ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي لتراجع أسعار السوق.

بلغ مجموع السندات التي تحمل فائدة ١٧٥، ٢ مليون دولار أميركي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٩٩٠، ٤ مليون دولار أميركي في نهاية سنة ٢٠٠٧. علماً بأن هذه المحفظة تشمل سندات متاحة للبيع بلغ مجموعها ١٣٦، ٢ مليون دولار أميركي وسندات محتفظ بها حتى الاستحقاق بقيمة ٣٩ مليون دولار أميركي. وتتكون هذه المحفظة بشكل رئيسي من سندات ذات سعر فائدة عائم أو سندات ذات سعر فائدة ثابت تم تبادلها بسندات ذات سعر فائدة عائم باستخدام صفقات التبادل المتقابل (سواب) والسندات المركبة.

يتكون ٩٥٪ من المحفظة من سندات حكومية وسندات استثمارية مصنفة، ويتضمن الجزء المتعلق بإدارة المخاطر في هذا التقرير تحليلاً لمخاطر الائتمان في محفظة سندات الاستثمار، وتتوفر تفاصيل أخرى، بما في ذلك بيان التصنيف في الإيضاح رقم ٥ في البيانات المالية.

وبلغ مجموع مخصصات انخفاض قيمة الأصول / خسائر إعادة التقييم بأسعار السوق والتي تم تحميلها على حساب الدخل ٦٠٦ ملايين دولار أميركي (٢٤٠ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠٠٧).

إدارية للصناديق المدارة من قبل جهات أخرى. ونتيجة لتراجع أسعار الأوراق المالية على المستوى العالمي، تراجعت الرسوم من خدمات الإدارة والاداء خلال السنة بنسبة ٢١٪ عما كانت عليه في السنة السابقة.

مصاريف التشغيل

بلغت مصاريف التشغيل ٤٨ مليون دولار أميركي منخفضة بذلك بـ ٤ ملايين دولار أميركي أو ٨٪ مقارنة بالسنة السابقة، وجاء هذا التوفير بشكل رئيسي في مصاريف الموظفين والذي استوعب بكامله تقريباً بارتفاع تكاليف المقر وغيرها من المصاريف التشغيلية.

مخصص انخفاض قيمة الأصول وخسائر إعادة التقييم بأسعار السوق

بلغ مجمل خسارة انخفاض قيمة الأصول وخسارة إعادة التقييم بأسعار السوق ٩٥٨ مليون دولار أميركي، بزيادة بلغت ٧١٢ مليون دولار أميركي عما تم تحميله في سنة ٢٠٠٧ والذي نتج بشكل رئيسي عن انخفاض قيمة أصول الاستثمارات في أدوات مالية مركبة وخسائر إعادة تقييم بأسعار السوق فيما يتعلق بالسندات المتاحة للبيع والمشاريع. وبلغت حصة أدوات الاستثمار المركبة في مخصصات انخفاض القيمة وخسائر إعادة التقييم ٢٠٩ ملايين دولار أميركي و الاستثمارات في أدوات الائتمان المركبة ٢١٦ مليون دولار، والسندات الأخرى المدرجة للفائدة ١٨١ مليون دولار والأسهم والصناديق المدارة والمتاحة للبيع ١٥٧ مليون دولار. إلى جانب المخصصات ذات الصلة بالسندات، كانت هناك مخصصات صافية بلغت ٤٩ مليون دولار بشأن صناديق الأسهم الخاصة و ١٤٨ مليون دولار تتعلق بالمساهمات في المشاريع و ١ مليون دولار تخصص ودائع لدى مؤسسات مالية غير مصرفية. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لقد تم عكس المبلغ الذي يزيد عن الحد الأدنى للمخصص العام الذي يبلغ ١٪ بالنسبة للتسهيلات النقدية و ٥، ٠ بالنسبة للتسهيلات غير النقدية، والبالغ ٣ ملايين دولار والذي كان يحتفظ به في حساب منفصل، ويتضمن الإيضاح ٢٠ في البيانات المالية للمؤسسة تحليلاً تفصيلياً لهذه الأرقام.

تحليل الميزانية العمومية

في ظل الأوضاع العالمية التي تتمثل في تراجع فرص الأعمال، يجري التركيز على معيار العائد الذي يأخذ عنصر المخاطرة بعين الاعتبار في عملية تخصيص الأصول وإعادة هيكلة الأصول وتقليل الاعتماد على الاقتراض في عمليات الاستثمار بغية الحد من المخاطر والمحافظة على رأس المال من جهة واستخلاص عوائد معقولة ضمن العملية الاستثمارية ككل. وعلى خلفية هذا التغيير في السياسة، انخفض إجمالي الأصول بنسبة ٢١٪ ليصل إلى ٧، ٢١١ مليون دولار أميركي في نهاية ٢٠٠٨، وطرأ انخفاض واضح على فئات الأصول الرئيسية خلال السنة باستثناء ارتفاع صغير في القروض والمشاريع وارتفاع كبير في الإيداعات. وتأتي زيادة الإيداعات بهدف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة أي طارئ في ظل حالة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد العالمي.

القروض

تشمل هذه الفئة قروضا وتسهيلات بلغت قيمتها الإجمالية ١١٠ مليون دولار أميركي في نهاية السنة، بما فيها قروض مقدمة للمشاريع التي تساهم فيها المؤسسة. وقد توقف نشاط منح القروض التجارية وذلك بناء على قرار استراتيجي بعدم الاستمرار في هذا المجال من أنشطة الأعمال باستثناء القروض لأغراض المشاريع.

بلغ إجمالي مخصص القروض، بما في ذلك كفالات القروض، ٤ ملايين دولار أميركي في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨، وبلغت المخصصات المتعلقة بأطراف مقابلة محددة ١ مليون دولار أميركي بينما بلغ مجموع المخصصات العامة ٣ ملايين دولار أميركي. ويدرج الإيضاح رقم ٧ في البيانات المالية للمؤسسة تفاصيل هذه المخصصات، علما بأنه قد تم تكوين مخصصات محددة بشأن قروض وكفالات وانكشافات تتعلق باستثمارات في المشاريع، حيث تجرى المخصصات المحددة بشأن القروض بالمدى الكامل للخسارة التقديرية المحتملة، بينما يتم عمل مخصصات عامة بشأن الخسائر المستقبلية التي يمكن أن تتكبدها المؤسسة والتي لم يتم حصرها تحديداً.

صناديق الأسهم والصناديق المدارة

بلغ مجموع صناديق الأسهم والصناديق المدارة ١,٠٢٢ مليون دولار أميركي في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة بـ ١,٢٨٧ مليون دولار أميركي في نهاية ٢٠٠٧ أي بانخفاض صافي بلغ ٢٠٪ خلال سنة ٢٠٠٨. يشمل بند صناديق الأسهم والصناديق المدارة استثمارات متاحة للبيع بقيمة ١٦٦ مليون دولار أميركي وصناديق أسهم وصناديق مدارة مصنفة للمتاجرة ومقومه عن طريق بيان الدخل ٢١٨ مليون دولار أميركي و ٦١٩ مليون دولار أميركي على التوالي. وقد طرأ انخفاض بنسبة ٤٤٪ على إجمالي صناديق الأسهم والصناديق المدارة المتاحة للبيع، يرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار السوق، إلا أنه تم التعويض عن هذا الانخفاض جزئياً بواسطة استثمارات جديدة. ويتكون الجزء الأكبر من محفظة الأسهم والصناديق المدارة والمصنفة بشكل عام كاستثمارات للمتاجرة من استثمارات في مجموعة من استراتيجيات الأصول البديلة والتي تديرها مجموعة متنوعة من مديري الاستثمار الخارجيين، علما بأن تجري بشكل مستمر متابعة استثمارات الأصول البديلة للتوافق مع استراتيجية مؤسسة الخليج للاستثمار المتعلقة بالتناسب بين المخاطرة والعائد. يدار صندوق الاستراتيجيات البديلة من قبل مؤسسة الخليج للاستثمار بالتعاون مع مديريين يتمتعون بسعة دولية ممتازة، علما بأنه قد تم عمل مخصص انخفاض قيمة الأصول وخسائر إعادة التقييم بسعر السوق بمبلغ ١٥٧ مليون دولار أميركي وتحميل هذا المبلغ على حساب الدخل لسنة ٢٠٠٨ (٥ مليون دولار أميركي لسنة ٢٠٠٧)، وقد تم إبرام صفقة تبادل متقابل "سواب" مرتبط بأحد المؤشرات بهدف التحوط الجزئي ضد أي انخفاض محتمل في القيمة السوقية لصناديق التحوط.

الودائع لدى البنوك وموجودات أخرى تحمل فائدة

بلغت الودائع ١,٠٣٠ مليون دولار أميركي في نهاية سنة ٢٠٠٨، بزيادة بنسبة ٦٥٪ على السنة السابقة، وتشمل إيداعات لدى مؤسسات مالية غير مصرفية بقيمة إجمالية بلغت ٤١ مليون دولار أميركي في نهاية السنة وقد تم عمل مخصص لها بقيمة ١ مليون دولار أميركي بناء على قواعد بنك الكويت المركزي، علما بأن مبدأ التبادل يشكل عنصراً رئيسياً في سياسة الودائع. يتضمن الإيضاح ٢٢-١ في البيانات المالية كشفاً يوضح تواريخ الاستحقاق التعاقدية لهذه الودائع، علما بأن جميع هذه الودائع تستحق خلال سنة واحدة، وتجدر الإشارة إلى أن ٤٢٪ من الودائع أجريت لدى جهات في دول مجلس التعاون الخليجي و ٤٠٪ في أوروبا والـ ١٨٪ المتبقية في أميركا الشمالية، وشملت الأصول الصافية الأخرى بتاريخ الميزانية العمومية أموالاً نقدية وأرصدة مصرفية بقيمة ٢٤ مليون دولار أميركي.

صناديق الأسهم الخاصة

بلغ مجموع صناديق الأسهم الخاصة ٢٦٠ مليون دولار أميركي في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨، بانخفاض بنسبة ١٥٪ مقارنة بالسنة السابقة، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي لانخفاض القيمة السوقية والذي قابلته استثمارات صافية جديدة. المحفظة مستثمرة بشكل رئيسي في الأسهم وهي ذات طبيعة مركبة ومحتفظ بها في مجموعة واسعة من صناديق الأسهم الخاصة المدارة من قبل مدراء خارجيين. وتستثمر هذه الصناديق في عمليات استحواذ وبرامج تخصيص وإعادة رسة، سواء مدعومة أو غير مدعومة بالاقتران وذلك في شركات تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة وفي تمويل خطط التوسع والتحويل والأوضاع الخاصة الأخرى ذات الصلة بالأسهم.

تدرج الاستثمارات في صناديق الأسهم الخاصة بالقيمة العادلة، وقد تم تحميل ٤٩ مليون دولار أميركي على حساب الدخل مقابل مخصص إعادة التقييم بأسعار السوق خلال السنة (٢٠٠٧ = صفر)، ويشمل الإيضاح رقم ٨ و ١٥ في البيانات المالية تفاصيل صناديق الأسهم الخاصة.

الاستثمار والمساهمات في المشاريع

بلغ مجموع الاستثمارات في المشاريع والمساهمات في رؤوس أموال الشركات ١,٠٩١ مليون دولار أميركي في نهاية سنة ٢٠٠٨ مقارنة بـ ١,٠٦٠ مليون دولار في نهاية السنة السابقة، وتشمل هذه الفئة مزيجاً من الاستثمارات المجمعة في شركات تابعة ومساهمات في شركات معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي.

بلغ صافي المخصصات لخسائر انخفاض قيمة الأصول ١٩٨ مليون دولار أميركي في نهاية السنة (٢٠٠٧ = ٦٠ مليون دولار)، ويشمل هذا تحميلاً صافياً بمبلغ ١٤٨ مليون دولار للسنة، ومنها خسائر إعادة تقييم بأسعار السوق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار تتعلق باستثمار مدرج و رد مخصص لم يعد مطلوباً. وقد تم استخدام ١٠ ملايين دولار أميركي من مخصصات

سنوات سابقة وذلك عند تصفية استثمارات ذات صلة. يتضمن الإيضاح رقم ٩ في البيانات المالية تحليلات صافيا للمحفظة والمخصصات، وقد أدرجت قائمة بالاستثمارات المباشرة الخاصة بالمؤسسة على الصفحة ٨٦ من هذا التقرير.

العقارات والأصول الأخرى

بلغ إجمالي الأصول الأخرى، شاملة العقار والأصول الثابتة، ٢٥٢ مليون دولار أميركي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، منها ٢٦ مليون دولار تتعلق بالعقار وأصول ثابتة أخرى. أما الـ ٢٢٦ مليون دولار الباقية فتتكون من فوائد مستحقة ورسوم مستحقة وصندوق مكافأة نهاية الخدمة للموظفين والذمم المدينة والمصاريف المدفوعة مقدما وأصول متنوعة أخرى، حسب التفصيل الوارد في الإيضاح رقم ١٠ في البيانات المالية.

ويتضمن الجزء الخاص بإدارة المخاطر بحثاً أكثر تفصيلاً للسيولة والتمويل ومختلف المخاطر المرتبطة بأنشطة أعمالنا ومئاته الوضع الرأسمالي للمؤسسة.

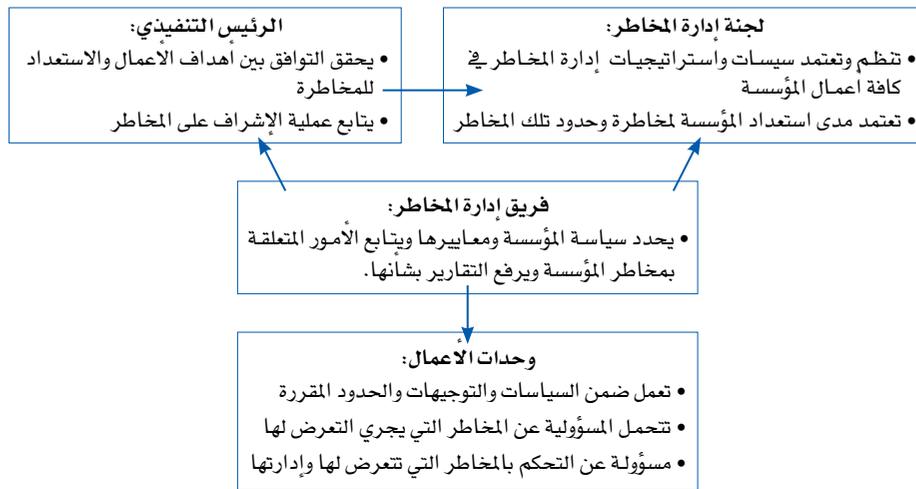
إدارة المخاطر

الهدف المالي للمؤسسة هو مواصلة تحقيق العوائد التنافسية مع إبقاء المخاطر ضمن مستويات مقبولة. ومن هذا المنطلق، وإدراكا من المؤسسة لارتباط العوائد بالمخاطر، تشكل عملية إدارة المخاطر فيها جزءا لا يتجزأ من أهدافها الاستراتيجية. وقد أدى التغيير المستمر والسريع في بيئة الأعمال إلى زيادة تلك المخاطر تعقيدا وتنوعا. تميزت سنة ٢٠٠٨ بما شهدته من تباطؤ اقتصادي وزيادة التقلبات في الأسواق وأحداث عديدة تتعلق بالائتمان ونقص حاد في السيولة وتدخل على نطاق واسع من قبل الحكومات.

إن هدف إدارة المخاطر ليس تجنب المخاطر بل فهمها وإدارتها.

من الطبيعي أن يؤدي تنوع أنشطة أعمال المؤسسة إلى تعرضها إلى مجموعة واسعة من المخاطر، ومن ثم فإن الهدف الأساسية لعملية الإدارة هي ضمان المحافظة على التوازن بين الأنشطة التي تتطوي على مخاطر والعائد المتوقع منها ومدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطرة.

تقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة الذي يشمل كافة أوجه الإدارة الحصيفة للمخاطر عن طريق سياسات وإجراءات وحدود تشمل كافة أعمال وأنشطة المؤسسة، وتستطيع إدارة المخاطر من خلال هذه الأدوات تحديد الفرص الاستراتيجية وتقليل عدم اليقين فيما يتعلق بالتوقعات والخطط التشغيلية والاستراتيجية، كما تعزز قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر وتقييم الأداء وتخصيص رؤوس الأموال.



التي تتلقى المخاطر، والتأكد من انحصار النشاط المعرض للمخاطر ضمن حدود المخاطر المقبولة لدى الإدارة.

ضمن المؤسسة، لا تنحصر المسؤولية عن إدارة المخاطر في إدارة أو قسم واحد، حيث أن الفلسفة التي اعتمدها الشركة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحكيمة للمخاطر عبر كافة وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

من منظور الرقابة الداخلية، يجري تسهيل عملية إدارة المخاطر عن طريق مجموعة من الوظائف المستقلة، بالإضافة إلى إدارة المخاطر، وتشمل تلك الوحدات، التي تتبع الإدارة العليا مباشرة، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والالتزام الرقابي. ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب متعدد الجوانب يساعد في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد ومراقبة المخاطر من مختلف الزوايا.

تتناول الأقسام التالية بالمزيد من البحث والتفصيل إدارة فئات المخاطر الأربع آنفة الذكر.

تتطوي عملية إدارة المخاطر على تحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمال المؤسسة وعملياتها، وهي مخاطر الائتمان والسوق والتمويل والسيولة والتشغيل.

لقد كانت إدارة هذه المخاطر عن طريق الاستثمار في المعرفة والأنظمة ولا تزال من أولويات مؤسسة الخليج للاستثمار، ويعمل فيها مزيج من الكوادر التي تتمتع بمؤهلات وخبرات كبيرة وتتوفر لها أدوات تحلي كمي واستثمار متواصل في التكنولوجيا، وهي الموارد الأساسية لأي إدارة مخاطر فعالة، علما بأن من شأن الأساليب النوعية والكمية رفع العائد مقابل المخاطر ومن مدخلاتها الرئيسية المعلومات عن الماضي والتوجهات الحالية لبيئة الأعمال والتوقعات بالنسبة للمستقبل.

عملية إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار تبدأ بقيام الإدارة بتحديد مدى استعدادها لتحمل المخاطر، وتليها مرحلة تتطوي على ثلاث خطوات وهي:

- ١) تحديد وقياس المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنشأ
- ٢) مراقبة ومتابعة تلك المخاطر
- ٣) الوصول إلى المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

تعمل "إدارة المخاطر" كهمزة وصل هامة بين الإدارة والأقسام التي تتحمل المخاطر، حيث تساعد الإدارة في التعرف على قابليتها لتحمل المخاطر وتحديد كمها. ثم إبلاغ هذه الرسالة بشكل فعال إلى الجهات

المخاطر الائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في إمكانية تكبد الخسارة نتيجة لإخفاق الملتزم في أداء التزاماته التعاقدية.

إن حجم وعدد وأثر الأحداث المتعلقة بالائتمان والتي شهدناها في سنة ٢٠٠٨ لم يسبق لها مثيل على الإطلاق، فقد انتشرت الأزمة في الأسواق العالمية انتشار النار في الهشيم وغيّرت الطريقة التي كانت تتم بها عملية إدارة الائتمان، وانطلقت من منظور استباق أحداث الائتمان إلى منظور إدارتها. وعلى الرغم من الجدوى الأكيدة للادوات التقليدية في إدارة المخاطر، ومنها النماذج الحسابية والإحصائية، إلا أن ما كانت الأسواق تحتاج إليه في هذه الأزمة هو عنصر المرونة، أي القدرة والاستعداد للتكيف بسرعة مع الأحداث غير المتوقعة.

شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات المالية النشطة في الأسواق الدولية، تكبدت مؤسسة الخليج للاستثمار خسائر ائتمانية كبيرة خلال سنة ٢٠٠٨، وفي سياق تقلبات التي عصفت بنظام الائتمان وبالنظر إلى أهداف العوائد التجارية التي حددتها المؤسسة، ولكونها قد تعرضت لمخاطر ائتمان في سبيل تحقيق جزء من تلك العوائد، كانت تلك الخسائر مماثلة لتلك التي تكبدها المستثمرون الآخرون في الأسواق.

الأثر الكمي

يمكن تصنيف الأثر الكمي لمختلف أحداث الائتمان على استثمارات مؤسسة الخليج للاستثمار على النحو التالي:

- (١) **شطب الأصول** في الحالات التي لا تتوقع فيها المؤسسة استرداداً مادياً،
- (٢) **تخفيض قيم الأصول** والمتمثلة في الانخفاض الحاد للقيمات والتي سوف تستقر عندها الأوضاع عندما تعود الأسواق إلى وضعها الطبيعي.

على الرغم من عمق واتساع آثار التقييمات السلبية، واصلت المؤسسة انتهاز أسلوبها الحريص والمحافظ واعتماد القيمة السوقية لكافة الأصول حيثما كان ذلك ممكناً، اجرت المؤسسة مخصصات تعادل مجموع قيمة الأصول المشطوبة والتخفيض في قيم الأصول الأخرى، سواء كانت المؤسسة تتوقع الاسترداد من عدمه، بغية التوصل إلى تقدير متعقل مدى انخفاض القيمة ومن ثم قيد هذا الانخفاض كخسارة. وبلغت القيمة الإجمالية للمخصصات التي جرت هذه السنة ٩٥٨ مليون دولار. ويتضمن الجزء الخاص بالمراجعة المالية مزيداً من المعلومات حول فلسفة المخصصات، بما تتضمنه من تحليل للأرقام، كما وردت بحث لهذا الأمر في الملاحظة رقم ٢٠ في البيانات المالية.

خلال السنة، ومن الـ ٤٨٢ مليون دولار تقريبا من الأصول والتي شطبت بسبب خسائر الائتمان، نشأ جزء كبير يعادل ٨٧٪ من هذا المبلغ عن التعرض لعمليات التمويل المركب والتي شملت الاستثمار في أدوات استثمار مركبة (SIVs) والتزامات دين مضمون بضمانات أطراف ثالثة (CDOs) وغيرها من معاملات التوريق، علماً بأن مؤسسة الخليج للاستثمار قد شطبت كامل مبلغ الاستثمارات في شرائح الأسهم في أدوات الاستثمار المركبة (SIVs). إلا أن الاستثمارات المتبقية في أدوات مدعومة بالأصول كانت أقل بكثير مما كانت عليه في السنة السابقة.

بالإضافة إلى "شطب الأصول"، كان لا بد للمؤسسة من إجراء "تخفيضات" مادية على تقييمات الأصول بشأن عدد من أصولها

الائتمانية، ومعظمها سندات دين، علماً بأن بيان الأصول حسب قيمتها في السوق خفض قيم الأصول بشكل كبير نتيجة لما شهدته أسواق الائتمان العالمية من تدهور واختلال، حيث تقلصت السيولة وانخفضت مستويات التداول عما كانت عليه في الأوضاع العادية، ولكن، بالنظر إلى احتمال عودة الأسواق المالية للاستقرار من جديد، من المرجح أن ترتفع التقييمات المنخفضة للارتفاع إلى مستويات معقولة.

كانت التقييمات أدنى بكثير بالنسبة لمعظم فئات الأصول وفي جميع الأماكن الجغرافية تقريباً. وإلى حد ما، يمكن القول إن سياسة التنوع، وهي استراتيجية أساسية لتخفيف المخاطر، لم يكن لها أثر يذكر في بيئة اختلقت فيها الأوضاع وانقلبت العلاقات وتلاشت التوجهات التاريخية، وبشكل فاق أسوأ السيناريوهات الممكنة. وقد بلغت قيمة التخفيضات ٤٧٥ مليون دولار خلال سنة ٢٠٠٨، نصفها تقريباً يتعلق باستثمارات في شركات مدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها استثمارات في مشاريع استراتيجية. وفي اعتقادنا أن التقييمات الحالية أقل بكثير من القيمة الحقيقية وأن من المرجح لها أن ترتفع بعد عودة السوق إلى وضعها الطبيعي، علماً بأن ما يقل قليلاً عن ثلث تخفيضات القيمة تتعلق بسندات دين خاصة بشركات وسندات دين مهيكله أو ديون مدعومة بالأصول، وكان معظمها ضمن المنتجات المهيكله في المحفظة والسندات المدعومة بالأصول والتي تأثرت بما شهدته الأسواق من انهيار. وكذلك تأثرت استثمارات المؤسسة في سندات دين الشركات باختلال أسواق رأس المال وتقلص السيولة، وأما ما تبقى من عمليات التخفيض فقد طالت استثمارات في محافظ أسهم عالمية.

تتمثل الأداة الأساسية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في مجموعة من السياسات والإجراءات الائتمانية المحددة بوضوح. وبالإضافة إلى الإبلاغ بمدى قدرة الإدارة على تحمل المخاطر في شكل حدود لكل من الدولة والمنتج والقطاع الاقتصادي والملتزم، تتضمن هذه السياسات تفاصيل عمليات القياس والمراقبة الإبلاغ من خلال إصدار التقارير. ويلزم الإطار القوي لعملية الموافقة الائتمانية بالتقييم الدقيق للملاءة الائتمانية لكل ملتزم على حدة، ومن ثم تعتمد الإدارة الحدود الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك يتم تعيين الحدود للمنتج والقطاع الاقتصادي للتأكد من تنوع المخاطر الائتمانية على نطاق واسع.

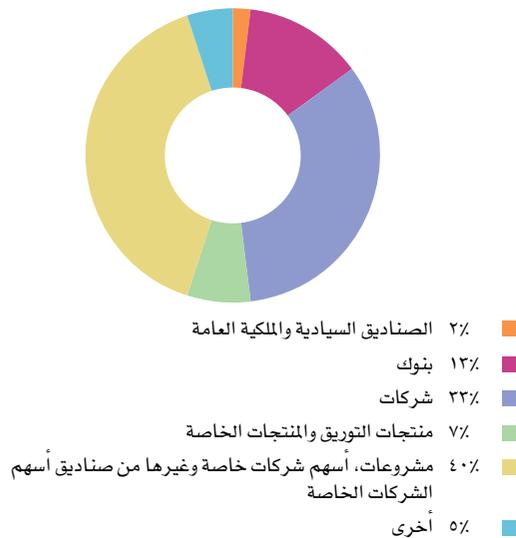
ترسم السياسات وتقرر الإجراءات الائتمانية بشكل يحدد، في مرحلة مبكرة، الانكشافات التي تتطلب المزيد من المراقبة والمراجعة التفصيلية.

تطبق عملية إدارة المخاطر الائتمانية الأساليب والطرق الإحصائية لتقدير الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة لمختلف الأنشطة، وبناء على منهجية القياس الائتمانية، يتيح النظام إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس الانكشافات الفردية أو على أساس المحافظ، وتقدر الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال (PD) والخسائر الناجمة عن الإخلال (LGD)، والتي تشرها وكالات التصنيف الرئيسية.

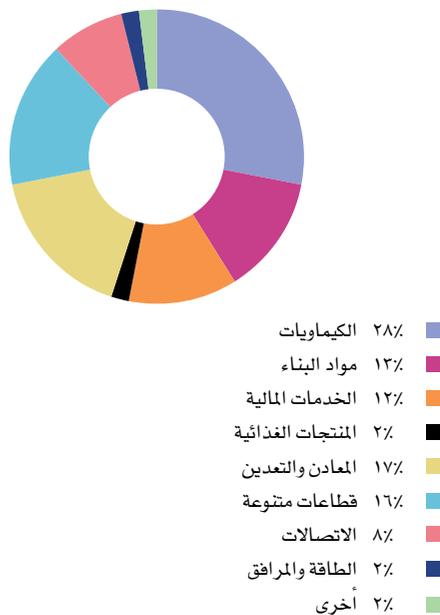
الجدول ١: القيمة الائتمانية المعرضة للمخاطر ٢٠٠٨ - مستوى الثقة ٩٦٪، ٩٩٪ فترة الاحتفاظ سنة واحدة

بآلاف الدولارات الأميركية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
محافظة الدين	٢١١,٣٦٥	١٥٨,٣٤٠	٢٤٠,٧٨٠	١٨٦,٦٥٠

الشكل رقم ١: مصادر مخاطر الائتمان (التعرض الوزني لمخاطر الائتمان)



الشكل رقم ٢: المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب القطاع



إن عملية إدارة محفظة أسواق الديون الرأسمالية، التي تشكل أكبر فئة أصول وتمثل حوالي ٤٦٪ من مجموع الميزانية العمومية، تجري متابعتها بالمقارنة بحد ائتمان معتمد من قبل مجلس الإدارة، حيث يبلغ هذا الحد ٢٧٥ مليون دولار (بمستوى ثقة يبلغ ٩٦٪، ٩٩٪ ولمدة سنة) وهو ما يزيد عن الحدود الاسمية الحالية لهذه المحفظة، ويقوم على أساس أسلوب القياسات الائتمانية ويقاس باستخدام أساليب محاكاة "مونت كارلو".

يوفر الجدول أعلاه وضع القيمة الائتمانية المعرضة للمخاطر لمحافظ أسواق الديون الرأسمالية، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة ٣,٣٢١ مليار دولار أميركي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

ومع أن وحدات العمل هي المسؤولة عن إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، إلا أن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل وظائف رقابية مستقلة ومنها إدارة المخاطر والرقابة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا تمثل عنصراً أساسياً في عملية المراقبة، من خلال الاستخدام الفعال للنظم الحديثة القادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة المتلقية للمخاطر في الوقت الفعلي تقريبا.

يتضمن الشكل رقم ١ تحليلاً حسب نوع النشاط للمصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان، وتعكس النسب مدى تعرض كل منها للمخاطر وتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية بشأن كفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص ببيانات ٢ تفاصيل إضافية حول أمور شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي وفترة الائتمان.

الملاحظ أن الجزء الأكبر من إعادة الاصطاف في الرسم التوضيحي للائتمان كما هو في نهاية سنة ٢٠٠٨، مقارنة بالوضع في نهاية السنة السابقة، يتعلق بمنتجات التوريد والمنتجات المهيكلة وقد انخفض خطر الائتمان المتعلق بهذه المحفظة من ١٧٪ خلال سنة ٢٠٠٧ إلى ٧٪ في نهاية سنة ٢٠٠٨، وكان العنصران الرئيسيان في مجمل مخاطر الائتمان هما الاستثمار في المشاريع وأسهم الشركات الخاصة والاستثمار في سندات الدين الصادرة عن البنوك والشركات.

يركز نشاط المشاريع على دول مجلس التعاون الخليجي بسبب فهمنا العميق لديناميكية بيئة هذه المنطقة وحيث تتمتع بفهم أفضل للمخاطر الكامنة. تجري الإستثمارات بعد القيام بتحليل نوعي وكمي صارم وبعد التوصل إلى تلبية أهداف العائد إلى المخاطر. يوضح الشكل رقم ٢ مدى التنوع الواسع الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتمثل الاستثمارات الإستثمارات مع مديري صناديق أطراف ثالثة وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا والذين يتم اختيارهم بعد دراسة مستفيضة لسجل أدائهم وبعد إجراء استقصاءات أولية شاملة.

الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

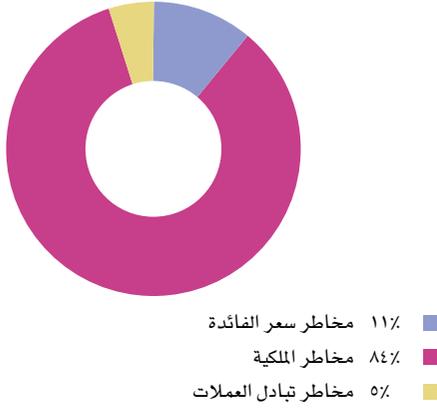
في السياق العادي للأعمال، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل بالعملة لتلبية الاحتياجات المالية لعملائها وتحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافاتها لمخاطر السوق. تطبق المؤسسة فيما يتعلق بتعاملاتها في مجال المشتقات وأدوات العملات إجراءات مماثلة لإجراءات بنود الميزانية العمومية لقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، وفي نهاية سنة ٢٠٠٨، لم تكن هناك إلا عقود تعامل بالعملات الأجنبية قائمة، منها ٧٦٪ عقود قصيرة الأجل تستحق خلال أقل من سنة، علماً بأن مبالغ مخاطر الائتمان الناشئة عن هذه المعاملات تتعلق ببنوك كبرى، ويمثل هذا المبلغ القيمة المعدلة لتكون متوافقة مع قيمتها السوقية أو تكلفة تلك المعاملات. وتشمل معاملات البنود خارج الميزانية العمومية أيضاً بنود احتمالية تتعلق بالائتمان والسبب الوحيد لوجودها هو تلبية المتطلبات المالية لعملاء المؤسسة. وقد بلغ مجموع الانكشافات الوزنية لمخاطر الائتمان المتعلقة بالمنتجات خارج بنود الميزانية العمومية ما يعادل ١٢٪ من إجمالي الانكشاف الموزون لمخاطر الائتمان. وتتضمن الملاحظتان ٢٤ و ٢٥ على البيانات المالية تحليلاً تفصيلياً لمخاطر الائتمان للبنود الاحتمالية ذات الصلة بالائتمان والمشتقات ومنتجات التعامل بالعملات.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية الناجمة عن تغيرات عكسية في العوامل الفاعلة في السوق.

تتكون مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية للمخاطر، وهي: ماطر أسعار الفائدة ومخاطر الملكية ومخاطر تبادل العملات. يعرض الشكل أدناه تحليلاً للأنشطة الاستثمارية المجمعمة وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية وحدها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية)، وتعكس النسب المئوية متوسط القيمة المعرضة للمخاطر، مدروسة كلا على حدة، دون الالتفات إلى آثار التنوع عبر فئات المخاطر المختلفة.

الشكل رقم ٢: مكونات مخاطر السوق - عام



تقاس مخاطر السوق وتتم مراقبتها وإدارتها سواء على المستوى النظري أو باستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، وتطبق الطرق الإحصائية الكمية مجتمعة مع الأحكام التقديرية والخبرة للإدارة الفعالة لمخاطر السوق. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يؤدي إلى تقييد النشاط المتلقى للمخاطر فيما يتعلق بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وأجال الاستحقاق والتركيزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر، مع التأكد من بقاء المخاطر ضمن نطاق المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ النظرية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معياراً أكثر ديناميكية لمخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت المناسب أثر التغيرات في بيئة العمل على قيمة محفظة الأدوات المالية.

تحتسب القيمة السوقية المعرضة للمخاطر ويتم إبلاغ الإدارة العليا يوميا بها وعلى مستويات مختلفة تضم المحفظة ووحدات العمل والمؤسسة ككل.

الجدول التالي يوضح المتوسط والحد الأدنى والحد الأقصى لمبالغ القيمة المعرضة للمخاطر للأدوات المسعرة وفقاً لحدود السوق والأنشطة الاستثمارية (مع استبعاد الاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم في نطاق الاستثمار الأساسي)، وترتكز هذه المقاييس الخاصة بالقيمة المعرضة للمخاطر على مستوى الثقة البالغ ٩٥٪ وعلى فترة احتفاظ تبلغ ٢٥ يوماً، وباستخدام بيانات السوق التاريخية الموزونة على نحو استثنائي.

التوقعات بالنسبة للمستقبل

لا تزال أسواق الائتمان العالمية متقلبة بشكل يعكس عمق حالة عدم اليقين، وسوف تحمل فترة الـ ١٢ - ١٨ شهراً القادمة معها تحديات كبيرة، وفي مواجهة ذلك، اتخذت مؤسسة الخليج للاستثمار عدة خطوات استباقية تهدف إلى تخفيف المخاطر المتوقعة. وتشمل هذه الخطوات وضع الخطط لتقليص حجم الميزانية العمومية والاستثمار المدعوم بالاقتران وتعزيز قاعدة رأس المال وزيادة فعالية متابعة مخاطر الائتمان وأنظمة التقارير والرقابة.

وتم كذلك تعديل وتحسين آلية متابعة المخاطر والرقابة بما يتوافق مع ما تشهده الأسواق من زيادة في التقلبات وعدم اليقين، مع إدخال معلومات ائتمانية إضافية بما فيها أسعار صفقات التداول التي تبرم للتحوط من احتمال التقصير في أداء الالتزامات الائتمانية وأسعار الأسهم والتصنيفات على أساس الأوضاع السوقية ضمن إطار تحليلات الائتمان كما تمت زيادة تكرار عمليات المراقبة وإعداد التقارير.

وعلى الرغم من أن استراتيجية الائتمان الأساسية تستهدف إلى تخفيض التعرض لمخاطر الائتمان عموماً، سوف تسعى المؤسسة للتعرف على الفرص التي نشأت عن اختلال أوضاع السوق وذلك بهدف استغلال اختلافات الأسعار، علماً بأن المؤسسة تتمتع بمركز يسمح لها بالتعرف على مثل هذه الفرصة واغتنامها، خاصة ضمن أسواق الائتمان الإقليمية.

الجدول ٢: القيمة السوقية المعرضة للمخاطر لمجموعة الأسواق العالمية وحدها - فترة احتفاظ ٢٥ يوما بمستوى ثقة ٩٥%

٢٠٠٨				
(مليون دولار أميركي)	معدل	أدنى	أقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
سعر الفائدة	٤,٥٥٣	٢,٢٤٨	٩,٤١١	٨,٥٠٢
حقوق الملكية	٣٦,١٧٤	٣٠,٨٠٦	٤٦,٥٩٨	٤٣,٦٨٧
تبادل العملات	٢,١٩٣	١,٣٠١	٤,٠١٤	٢,٧٥٥
إجمالي*	٣٧,٠٠٨	٣١,٨٣٠	٤٧,٦١٨	٤٤,٨٠٨
٢٠٠٧				
(مليون دولار أميركي)	معدل	أدنى	أقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
سعر الفائدة	٢,٦٩٢	١,٥٩٢	٥,٠١٤	٤,٦٨٨
حقوق الملكية	٢٦,٣١٥	٢١,٩٦١	٣٤,٥٤٥	٣٠,٨٨٦
تبادل العملات	١,٢٢١	٤٦٦	٢,٧٨٤	١,٧٢٢
إجمالي*	٢٦,٤١٣	٢١,٩٢٦	٣٤,٣٧٥	٣١,٢٣١

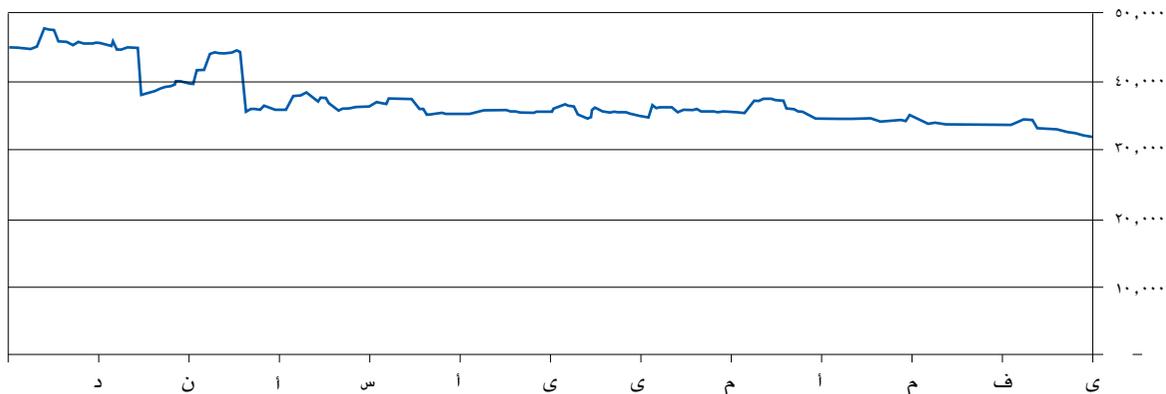
* مجموع القيم المعرضة للمخاطر مدمجة مع فوائد التنوع

هناك محافظ ومراكز معينة لم يتم تضمينها في القيمة المعرضة لمخاطر السوق لأن "القيمة المعرضة لمخاطر السوق" ليست القياس الأنسب لمخاطر مثل هذه المحافظ، وتشمل الاستثمارات الرئيسية في المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق أسهم الشركات الخاصة الدولية . حيث تعاس مخاطر السوق فيما يتعلق بهذه الاستثمارات على مقياس حساسية يبلغ ١٠% - وهو انخفاض تقديري في قيم الأصول. يمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقيت المتوقع للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. يبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لسنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. إن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة بأنه متاحة للبيع، بالتالي فإن قياس الحساسية بنسبة ١٠% في الدخل التالي يعكس الأثر على حقوق المساهمين وليس على الأرباح.

خلال العام ٢٠٠٨، كان متوسط مجموع القيمة المعرضة للمخاطر المتعلقة بمخاطر السوق أعلى بحوالي ٤٠% مما كان عليه في السنة السابقة، ومع أن هذه الزيادة كبيرة، إلا أن مجموع القيمة السوقية المعرضة للمخاطر بقيت ضمن الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. وكان هناك ارتفاع في القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بجميع عوامل المخاطر خلال السنة، حيث كان خطر الملية هو المساهم الأكثر في هذه المخاطر. وساهمت التقلبات غير المسبوقة في السوق في حوالي نهاية السنة عاملا رئيسيا ساهم في زيادة القيمة المعرضة للمخاطر. وبشكل عام، تأثرت معظم فئات الأصول في جميع الأسواق تقريبا بما شهدته الأسواق من تطورات في الفترة الأخيرة.

خلال الربع الرابع من السنة، ونتيجة لزيادة حدة التقلبات في السوق، كان هناك ارتفاع كبير في القيمة المعرضة لمخاطر السوق بشأن استراتيجيات الاستثمارات البديلة، كما ارتفعت القيمة المعرضة لمخاطر سعر الفائدة مقارنة بما كانت عليه في السنة السابقة إلا أنها بقيت عند مستويات منخفضة نسبيا على الرغم من تقلبات الأسواق ويعود الفضل في ذلك إلى استمرار تطبيق استراتيجية تقليص مخاطر الفائدة عن طريق التحوط الفعال.

الشكل رقم ٤: بيان القيمة المعرضة للمخاطر - فترة محافظة تبلغ ٢٥ يوما ومستوى ثقة ٩٥% - القيمة المعرضة للمخاطر مبينة بالآلاف الدولارات الأمريكية



الجدول ٢: قياس الحساسية للأصول غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (آلاف الدولارات الأميركية)

قياس الحساسية ١٠% (الأثر على حقوق المساهمين)		قياس الحساسية ١٠%	فئات الأصول
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		
١٠٧,٧٧٩	١١٢,٣٢٥	قيمة الأصول الأساسية	الاستثمارات الرئيسية
٣٠,٥٠٧	٢٥,٩٥٢	قيمة الأصول الأساسية	صناديق الأسهم الخاصة

(د) تخفيف الأثر السلبي للتغيرات المحتملة في المستقبل في ظروف السوق، بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي.

(هـ) تحمل عواقب فقدان الثقة التي قد تدفع جهات تقديم الأموال إلى سحب التمويل المقدم إلى مؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

تحدد وتعتمد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات الخاصة باختبارات التحمل الدورية، وذلك كجزء من خطة التمويل والسيولة. ويعتمد حجم الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الخصوم وسيولة الأصول. ويوجه عام، توضع الحدود بحيث يتيح التمويل الذاتي للمؤسسة في حالة أسوأ السيناريوهات. تتضمن حدود السيولة التي تتم متابعتها على نحو مستمر ما يلي:

- (أ) الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملة الرئيسية.
- (ب) الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي ينبغي أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناجمة عن سحب الالتزامات، وغير ذلك.
- (ج) نسبة صافي الأصول السائلة، وهي النسبة التي تحتسب بتبني النظرة المتحفظة لقابلية الأصول السائلة للتداول، مع خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري، وتمثل هذه النسبة تناسب تلك الأصول السائلة مع الحصول المتقلبة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ كانت نسبة صافي الأصول السائلة ١١٩% وقد روعيت المعايير التالية في تحديد هذه النسبة المحددة:

- (أ) يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي يتم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أنها سائلة أو غير سائلة ومستقرة أو متغيرة.
- (ب) تطبق أساليب "التشذيب" المناسبة على الأصول السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة.
- (ج) يتم الاحتفاظ بوضع "مجريات العمل المعتادة" في تأكيد مستوى الأصول المراد تسيلها أو رهنها لتجنب إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول، والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي، ما نسبته ٥٠% من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على حد أقصى ٣٠ يوم. وكما في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٨، كان الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول تعادل تلك النسبة، وبلغت قيمتها تقريبا ٢ مليارات دولار أميركي، وتتكون بشكل أساسي من أوراق مالية بدرجة استثمارية.

يعتبر تحليل السيناريوهات عنصرا أساسيا في إطار إدارة مخاطر السوق، وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي تركز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول بسبب تزامن أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها تفصيل الأداء التاريخ والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها، ومن ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة، ومعظم تلك السيناريوهات مشتق من الأحداث الاقتصادية الجزئية التي وقعت في الماضي، معدلة بالتوقعات بالنسبة للمستقبل. تهدف الخطة بالنسبة لسنة ٢٠٠٩ إلى إنشاء وتطبيق سيناريو جديد يعكس التوترات التي شهدتها الأسواق في الفترة الأخيرة.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن استيفاء كافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة، ودون جهود لا داعي لها، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الخصوم أو زيادة في الأصول. ويمكن للمخاطر أن تتفاقم من جراء عدم قدرة المؤسسة على حشد الأموال بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

هناك مصدران لمخاطر السيولة تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار، وهما:

(أ) ندرة سيولة التدفقات النقدية، الناشئة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على أموال بأسعار معقولة ولإجل المطلوب.

(ب) ندرة سيولة الأصول، المتعلقة بنقص عمق السوق خلال فترات يراود تسهيل الأصول خلالها قسريا.

في رأي المؤسسة أن رأس المال يلعب دورا خاصا في التخفيف من السيولة بقدر ما قد تنشأ مشكلات السيولة على المدى القصير إذا رأت السوق أن رأس المال قد انخفضت قيمته بحيث قد لا تتمكن المؤسسة على المدى البعيد من الوفاء بالتزاماتها.

تراعى المؤسسة في إدارة السيولة أسلوب الميزانية العمومية الشامل الذي يجمع ما بين جميع مصادر واستخدامات السيولة، على وجه التحديد، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تتطرق إليها الإدارة العليا للمؤسسة، وتتضمن تلك الاحتياجات ما يلي:

- (أ) استيفاء التدفقات النقدية اليومية
- (ب) مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال
- (ج) مواجهة دورات التقلبات في الظروف الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توفر الأموال.

خطة التمويل للطوارئ

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار السيولة من خلال عملية محددة بوضوح للتأكد من استيفاء متطلبات التمويل على نحو سليم، وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الطوارئ.

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ إعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الهامة في ظروف السوق المالية، بما في ذلك انخفاض درجات التصنيف الائتماني، وتتضمن وثيقة سياسة السيولة لدى المؤسسة تفاصيل دقيقة حول إجراءات خطة تمويل الطوارئ، وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:

- مجموعة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في غياب أزمة السيولة بهدف تعزيز السيولة المتوفرة للمؤسسة في حالة وقوع أي أزمة.
- تحديد المحفزات المعينة التي تستدعي تفعيل خطة تمويل الطوارئ.
- إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

خلال التقلبات الحادة التي شهدتها السنة، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة في جميع الأوقات كافياً لتغطية احتياجات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتنا.

حدود فجوات مخاطر أسعار الفائدة

تقوم المؤسسة بإدارة انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة بتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والافتراضات، وهذه إحدى أهم مسؤوليات مجموعة إدارة الخزينة. وتقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات عقود الأجل باليورو دولار، ومن المقبول عموماً أن النسبة المحتسبة من عقود الأجل باليورو دولار للفترة القصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) هي في الواقع سعر الفائدة الأجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي تزيد فترتها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها بعد سنتين فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

وبما أن المؤسسات تملك أيضاً مراكز فجوات أسعار فائدة بعملات رئيسية أخرى غير الدولار، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تترجم إلى ما يعادلها بالدولار الأميركي بهدف تقدير عدد عقود المستقبل المقابلة لها باليورو دولار.

كميات الأوراق المالية المرهونة فتتم مراجعتها دورياً بحيث يمكن التأكد من أن كمية الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة فعلياً لضمان التمويل أو لأغراض أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وبأقصى قدر ممكن، يتم اختبار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية ذات المد الطويل و/أو الأقل قابلة للتداول.

الدخول إلى السوق بحثاً عن السيولة

تتضمن الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق، ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أنه من الأهمية القصوى الاحتفاظ بثقة السوق للحصول على المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال، وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

تتطلب الإدارة الإيجابية الفعالة والحكيمة للسيولة هيكل تمويل مستقر ومتنوع، ولهذه الغاية، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار دوماً إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للخصوم بهدف تحقيق تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة، بقدر ما يكون متاحاً من الناحية العملية، وبما يتوافق مع أهدافها الأخرى، على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من التمويل قصير الأجل.

تستخدم مجموعة متنوعة من مصادر التمويل والعملات وأجال الاستحقاق للحصول على مدخل واسع إلى قاعدة المستثمرين. في نهاية سنة ٢٠٠٨ بلغت قاعدة وودائع المؤسسة ٢,٨٩٦ مليون دولار أميركي، منها حوالي ٩٢٪ مستحقات لودائع دول مجلس التعاون الخليجي التي أثبتت على مدى السنوات الماضية أنها مصدر مستقر للأموال. وتحصل المؤسسة على تمويل إضافي قصير الأجل باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء المضمونة بمحفظة من الأوراق المالية عالية الجودة. وقد بلغ نصيب هذا الأسلوب التمويلي ما يقارب ١٨٪ من مجموع التمويل في نهاية سنة ٢٠٠٨.

أثناء التطورات الكبيرة التي حدثت في سنة ٢٠٠٨، رفعت المؤسسات اكتتاباتها لضمان عدم تأثرها بأي تقلص للسيولة من شأنها أن تدفعها لبيع أصول بأسعار متدنية.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مصادر تمويل المؤسسة لسنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

الجدول رقم ٤: مصادر التمويل

مليون دولار أميركي	٢٠٠٨ (دولار أميركي)	٢٠٠٨ (%)	٢٠٠٧ (دولار أميركي)	٢٠٠٧ (%)
ودائع دول مجلس التعاون	٢,٦٧٨	٣٧٪	٢,٣٢٦	٢٥٪
ودائع دولية	٢١٨	٣٪	٤٧٨	٥٪
تمويل إعادة شراء (ريبو)	١,٢٧٠	١٨٪	٢,٣٧٢	٢٦٪
تمويل	٢,٠٧١	٢٩٪	١,٨٢٠	٢٠٪
محافظ المساهمين وغيرها	٩٧٤	١٤٪	٢,١٧٩	٢٤٪
المجموع	٧,٢١١	١٠٠,٠٠٪	٩,١٧٥	١٠٠,٠٠٪

موديز	ستاندرد اند بورز	فيتش
Baa2	+BBB	A
P2	A2	F1
D	-	-

ودائع طويلة الأجل
ودائع قصيرة الأجل
قوة البنك التمويلية
(التصنيفات كما هي في ٣١ مارس ٢٠٠٩)

ونرى أن تصنيفات المؤسسة تشير إلى سلامة عمليات النشاط وامتانة الإمكانات بالنسبة للمستقبل.

قوة رأس المال

يمثل رأس المال استثمارا من قبل المساهمين، ويعكس مصدرا استراتيجيا لتعزيز أنشطة المؤسسة المتلقية للمخاطر. وتماشيا مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استخدام هذا المصدر بطريقة فعالة ومنظمة تحقيقا للعوائد التنافسية. ويعكس رأس المال القوة المالية والضمان لدائتي المؤسسة وموديعها. تعتبر إدارة رأس المال ضرورية لفلسفة إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخليج للاستثمار وتراعي المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

رأس المال الرقابي

طرح لجنة بازل للرقابة المصرفية إطارا معدلا كفاية رأس المال يعزز تبني ممارسات أقوى لإدارة المخاطر، ومتطلبات رأسمالية أكثر حساسية للمخاطر، والتي تعتبر سليمة من الناحية الفكرية، وتراعي في الوقت ذاته المزايا المحددة للنظم الرقابية والمحاسبية الراهنة في الدول الأعضاء. وكان بنك الكويت المركزي قد أصدر توجيهات للبنوك في الكويت لتطبيق الاتفاقية المعدلة اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٥، ورغم أن مؤسسة الخليج للاستثمار لا تعمل تحت إشراف بنك الكويت المركزي إلا أنها تجد أن من الحكمة تطبيق التوصيات المحددة بمقتضى الاتفاقية المعدلة، تحقيقا للأهداف الأساسية التالية:

- دأبت المؤسسة على اتباع معايير بازل ١ (١٩٨٨) والتعديلات المطروحة في عام ١٩٩٨ (مخاطر السوق)، وكتطور طبيعى لمسارات العمل، فإن تبني المعايير المعدلة الواردة في اتفاقية رأس المال المعدلة يعزز التزام المؤسسة بالتوافق مع المعايير الدولية.
- تقر مؤسسة الخليج للاستثمار بأهمية الأساليب الكمية والنوعية المحددة في اتفاقية بازل ٢ والتي تفرض بموجبها الاجتهاد والانضباط فيما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال.
- ينظر إلى تبني اتفاقية بازل ٢ بشأن رأس المال على أنها تعزز ثقافة المخاطر داخل المؤسسة كما تعزز صورة سمعة مؤسسة الخليج للاستثمار في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية، وبالتالي إلى ضمان الوصول المستمر إلى أسواق رأس المال.

بالنظر إلى السيولة التي يتمتع بها عقد البيع المستقبلي باليودولار، فهو يعتبر وثيقة مقبولة لقياس مخاطر أسعار الفائدة على فجوة التمويل قصير الأجل، وتتمثل مبررات هذا النوع من القياس في حالة الضرورة في أن الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق فترة زمنية محددة يمكن تغطيتها من خلال بيع (أو شراء) عقود البيع المستقبلي باليودولار المعادلة للمبلغ النظري لتلك الفجوات، وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بصورة تراكمية لكل عملة، ثم يتم تجميعها لكافة العملات، في الوقت الحالي، حدد الحد الأقصى لعدد العقود النظرية بمقدار ٢,٥٠٠ عقد.

تتولى إدارة الخزينة المسؤولية عن المراقبة والتأكد من بقاء الانكشاف لمخاطر أسعار الفائدة على المدى القصير في نطاق الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة، سواء المؤقتة أم الدائمة.

ساهمت التقلبات الحادة في عقود اليورودولار في زيادة القيمة المعرضة للمخاطر بشأن فرق سعر الفائدة، فقد ظل عدد العقود الافتراضية ثابتا إلى حد ما على مدار السنة وضمن الحد الذي حددته لجنة إدارة المخاطر.

وضع الاستحقاق للأصول والخصوم

ينضم الإيضاح رقم ٢٥ حول البيانات المالية تفصيلا لوضع الاستحقاقات حسب فئة الأصول أو الخصوم. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، كان حوالي ٦٧٪ من مجموع الأصول واجب الاستحقاق خلال ٣ أشهر، وذلك بناء على التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة والقدرة على تسهيل تلك الأدوات. وفي مقابل ذلك، وبناء على نفس المبدأ، كان نحو ٦٠٪ من مجموع الخصوم في نطاق نفس الفترة الزمنية. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول ذات النوعية العالية في النسبة المرتفعة لسببها للأصول السائلة. ويوضح سجل أداء المؤسسة في المحافظة على الأصول الخليجية أن الودائع ذات الأجل القصير من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية كان ولا يزال يتم تجديدها بصورة مستمرة على مدى السنوات الماضية.

التصنيف الائتماني

كما في تقارير إعداد هذا التقرير، تتمتع المؤسسة بتصنيف ائتماني بالنسبة للودائع بدرجة BBB+ من قبل وكالة ستاندرد اند بورز، وبدرجة Baa2 من قبل وكالة موديز و A من قبل فيتش. لا تزال المؤسسة تتمتع بتصنيف بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الماليزية (ريتغ إيجنسي ماليزيا)، والمؤسسة واحدة من المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحافظ على هذه التقييمات من قبل وكالات تصنيف دولية، وتعكس هذه التصنيفات الممتازة، ضمن أمور أخرى، سجل الأداء المتميز والمتواصل للمؤسسة ومركز مالكيها وإدارتها الفعالة.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر خسارة الأرباح أو رأس المال الناجمة عن عدم كفاية أو عجز العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم أو الناجمة عن الأحداث الخارجية، والأحداث غير المتوقعة وغير العادية وغير المتكررة.

يتضمن هذا التعريف بوضوح عملية التخطيط لتعالي من الأزمات كعنصر آخر من عناصر إدارة المخاطر التشغيلية، ولهذا السبب تجد المؤسسة أنه من الحكمة تضمني نفس الاعتبار، وعلي وجه التحديد الأحداث الهامة وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة مثل الأزمة - في إطارها المتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية.

تتمتع مؤسسة الخليج للاستثمار أصلاً بثقافة فعالة للرقابة الداخلية ونظام جيد للمعلومات يساعدها في سرعة تحديد وحل المخاطر التشغيلية الهامة، وتوجد سياسات وإجراءات على أرض الواقع لمعالجة مسائل المخاطر التشغيلية المتعلقة بالإجراءات وضوابط النظم.

تتضمن الضوابط المذكورة ما يلي:

- أ) الفصل السليم للواجبات من خلال تبني مفهوم "الفاحص - المنفذ" في إجراءات التشغيل.
- ب) عمليات المطابقة الموضوعية لتحديد البنود غير العادية.
- ج) تطبيق ضوابط أمن النظم.
- د) العناية الواجبة الدورية للتدقيق الداخلي للتحقق من تطبيق سياسات وإجراءات التشغيل بفاعلية.
- هـ) استمرار سريان مفعول الغطاء التأميني المناسب لتقليل الخسائر التشغيلية.
- و) وضع خطة شاملة للتعالي من الأزمات وخطط لاستمرارية العمل.
- ز) وجود إطار سليم للإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

لتلبية المتطلبات والممارسات الفضلى الخاصة بإبلاغ ٢ - أسلوب القياس المتقدم، يتكون برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بمؤسسة الخليج للاستثمار من أربعة عناصر لكل من مجالات عمل المؤسسة:

- ١) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة
- ٢) إطار حالات الخسارة
- ٣) إطار خطط الإجراءات التصحيحية
- ٤) إطار تقارير المخاطر التشغيلية.

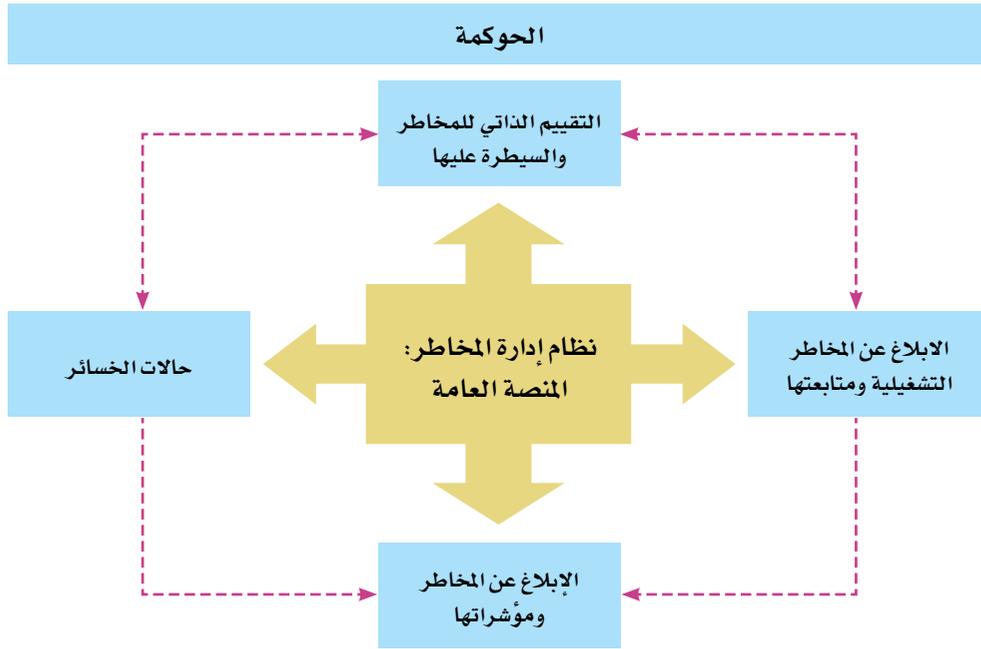
إن من شأن المعلومات المجمعة من هذه البنود والمرتبطة ببعضها البعض عن طريق التصنيف التسلسلي الهرمي تسهيل إدارة عملية اتخاذ القرار على المستوى التنفيذي ومستوى الأعمال. ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يدعم إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكامنة في العمليات اليومية، الأمر الذي يشجعهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والمحتملة.

بمقتضى الاتفاقية الجديدة، بلغت نسبة مجموع رأس مال المؤسسة ٥٨٪، ١٨ في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧، وبقيت نسبة الشريحة الأولى كما هي، حيث تم خفض الحجم الصغير القائم من الشريحة الثانية من رأس المال إلى الصفر بعد الاستقطاعات. وقد استخدم الأسلوب القياسي الخاص لاحتساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية والتشغيلية. ومن جهة أخرى، ولإحساب التغطية الرأسمالية لمخاطر السوق، استخدم الأسلوب المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر. واستكمالاً لمسيرتها، تسعى المؤسسة إلى تحقيق التقارب بين رأسي المال الرقابي ورأس المال الاقتصادي من خلال تبنيها لادوات قياس أكثر تطوراً لكفاءة رأس المال. وقد ورد في قسم الإفصاح لاتفاقية بازل ٢ من هذا التقرير السنوي تفصيل احتساب نسبة رأس المال الرقابي.

رأس المال الاقتصادي

بالإضافة إلى الاحتفاظ بالاحتياطات الرأسمالية بناء على المتطلبات الرقابية، يتم أيضاً تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي بناء على النماذج الداخلية. ولعملية احتساب رأس المال الاقتصادي ثلاثة أهداف أساسية: تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي، بالإضافة إلى كفاية رأس المال الرقابي والمساعدة في قياس الأداء والنسب والقياسي للنشاط على أساس "حقيقي" (معدل حسب المخاطر) والمساعدة في الوصول إلى الحد الأمثل من تخصيص الموارد تحقيقاً لمعدل العائد على حقوق الملكية المستهدف للمؤسسة، المعدل حسب المخاطر.

يمثل رأس المال الاقتصادي مقياساً للمخاطر، ويمكن تعريفه بأنه مقدار رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر غير المتوقعة والناجمة عن ممارسة النشاط، وهو مقدار رأسي المال المطلوب لتحقيق التوازن بين العائد المتوقع ومخاطر الإفلاس، وتنشأ الحاجة إلى رأس المال الاقتصادي من جراء عدم وضوح العوائد الإيجابية و/أو التدفقات النقدية في المستقبل، وذلك من الأصول والانكشافات والمخاطر ووحدات العمل والمجموعات والكيانات بعكس رأس المال الاقتصادي عملية التحديد الكمي لمبالغ الخسائر غير المتوقعة والناجمة عن الأشكال الأربعة الأساسية للمخاطر، وهي: المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وماطر السيولة والمخاطر التشغيلية.



إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والأحداث التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقاً للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل ٢، وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إرساء لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة.
- تحسين أداء قناة الاتصال الخاصة في المؤسسة والمتعلقة ببيئة إدارة المخاطر فيها.
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (وليس الأعراض) الخاصة بالمخاطر ضمن الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها.
- ربط مختلف مكونات أحداث المخاطر التشغيلية وتسهيل التقيد بالمتطلبات التنظيمية والإشرافية.

التعرف على المخاطر وقياسها -

إطار عمل التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تضع إجراءات مؤسسة الخليج للاستثمار في مجال التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطاراً دائماً لوصف أنشطة الأعمال والعمليات والمخاطر والضوابط ومتابعة واختبار تلك الضوابط وتقييمها والإبلاغ عن نتائج أنشطة المتابعة التقييم، وهي عملية يتم منم خلال وبكل شفافية تقييم مخاطر الأعمال وتحليل نقاط قوة ونقاط ضعف الضوابط المعتمدة في إدارة المخاطر المحددة.

متابعة المخاطر ومراقبتها - إطار حالات الخسائر

الغرض الرئيسي للإجراءات هو ضمان مراجعة جميع حالات الخسارة المبلغ عنها وإبلاغ إدارة المخاطر بها ليتسنى تحديدها في ضمن دورة الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية، علماً بأن القياس الصحيح للمخاطر التشغيلية ودورة التنظيمية والاقتصادية المرتبطة بها يعتمدان على توفر بيانات دقيقة حول الحدث وفي الموعد المناسب.

متابعة المخاطر ومراقبتها - إطار خطط الإجراءات

التصحیحية

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على توجيه البرامج المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للمؤسسة، وتعتبر اللجنة أداة إدارة أساسية في التعرف على المسائل المحددة في أعمالنا وتوثيقها وحلها ولكي تثبت للتدقيق (الداخلي والخارجي) أن إدارة المؤسسة على علم بتلك المسائل وتعمل جدياً على متابعة حلها في الوقت المناسب. وسوف يتم إبقاء اللجنة على علم بالمسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية التي تم التعرف عليها من قبل وحدات الأعمال أو من قبل وحدة التقيد أو إدارة المخاطر أو جهات التنظيم الخارجي أو مدققي الحسابات والسماح بالمتابعة الحثيثة، وتكون بذلك هيئة مركزية معنية بجميع الأمور التي يتوجب رصدها وقيدها.

بازل ٢ الإفصاح

مبادئ بازل ٢:

تحقيق الانسجام والتناغم
بين إدارة المخاطر المصرفية ورأس المال المطلوب.

مع تطور اتفاقية بازل ٢، تقترب لجنة بازل ٢ من تحقيق هدفها المتمثل في التناغم بين المخاطر المصرفية وإدارتها ورأس المال المطلوب ويتمثل الهدف الأساسي للاتفاقية الجديدة في تحسين السلامة والكفاءة في النظام المالي من خلال زيادة التركيز على الضوابط الداخلية في البنك وعمليات ونماذج إدارة المخاطر، وعملية المراجعة الرقابية، ونظام السوق.

تحت اتفاقية بازل ٢ على التحسينات المستمرة في عمليات تقييم المخاطر وتقليلها وهكذا وبمرور الوقت تتيح الاتفاقية للبنوك فرصة الحصول على ميزة تنافسية من خلال تخصيص رأس المال للأنشطة المنتجة لنسبة مخاطر إلى عوائد مرتفعة وتتمثل واحدة من أهم مزايا العمل التي تحصل عليها البنوك من جراء الالتزام بالاتفاقية الجديدة في تحقيق فهم أفضل لكيفية الحصول على المكتسبات مقابل المخاطر لرأس المال ودعم أعمال أو منتجات محددة هو أحد أهم منافع الأعمال التي يمكن أن تستمد من التقيد من التقيد بالاتفاقية الجديدة.

بنية اتفاقية بازل-٢ المبادئ الثلاثة

مع صدور اتفاقية بازل ٢، تخلت لجنة بازل عن طريقها العامة المتضمنة في اتفاقية بازل ١ والمتضمنة احتساب الحد الأدنى من رأس المال الرقابي المطلوب وطرحت مفهوم مكون من ثلاثة مبادئ أساسية تسعى إلى تحقيق الانسجام بين المتطلبات الرقابية والمبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر وفي الوقت ذاته ومن خلال إدراج إدارة المخاطر التشغيلية على جدول أعمال كل بنك فإن اتفاقية بازل ٢ تحث على التركيز بشكل جديد على إدارته والممارسات السليمة والشاملة لحوكمة الشركات.

تعريف المبادئ الثلاث الأساسية

١. هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار هي شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٢ كشركة خليجية مساهمة وهي مملوكة لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي مملكة البحرين. دولة الكويت. سلطنة عمان. قطر. السعودية. الإمارات. وليس للمؤسسة شركات فرعية ذات استثمارات تذكر في القطاع المصرفي والتأمين والاوراق المالية وغيرها من الكيانات المالية.

ويوضح الجدول رقم ١ مصادر رأس المال الرقابي للمؤسسة للستين المنتهيتين في ديسمبر ٢٠٠٨ وديسمبر ٢٠٠٧ ويظل تعريف رأس المال الرقابي الوارد في الاتفاقيتين كما هو دون تغيير إلا أن اتفاقية بازل ٢ تسمح بتحقيق المخصص العام (رغم خضوعه للحد الأقصى البالغ ٢٥٪ من الأصول الموزونة بالمخاطر الائتمانية) كجزء من الشريعة رقم ٢ من رأس المال في حين أن الجزء الخاص بالاستثمارات الكبرى في الكيانات المالية والتجارية التي تتجاوز حداً معيناً والانكشاف على التوريق التي تقع ضمن نطاق درجة مخاطر كبيرة يتم استقطاعها بنسبة ٥٠٪ من الشريعة رقم ١ و٥٠٪ من الشريعة رقم ٢ من رأس المال على التوالي وبالنسبة لعام ٢٠٠٨ انحصر الاستقطاع من الشريعة رقم ٢ من رأس المال في حجم الشريعة ٢ من رأس المال مع استقطاع أعلى نسبياً مطبق على الشريعة ١ وبلغ مجموع رأس المال الرقابي المؤهل ٤, ٦٦٢ مليون دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤, ٥٥٧ مليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ ويعود السبب الأساسي للانخفاض إلى الاستقطاعات في رأس المال المخصص في رأس المال فيما يتعلق بالاحتياطي الذي بلغت قيمته السلبية صفر. وكإجراء تحفظي، تم خصم الاحتياطي السلبي بالقيمة العادلة، الذي كان سلبياً بالنسبة للسنة موضوع التقرير، وذلك بالكامل من رأس المال المؤهل. وقد تبنت المؤسسة سياسة محافظة لمعالجة احتياطي القيمة الصافية هذا، بحيث أنه، إذا كان هذا الاحتياطي سلبياً، يتم خصم المبلغ الكامل من رأس المال المؤهل. وإذا كان إيجابياً - يدخل فقط ٤٥٪ من احتياطي القيمة العادلة ضمن رأس المال المؤهل.

المبدأ الأول- الحد الأدنى لرأس المال المطلوب

يضع المبدأ الأول الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر ويشكل الإطار الجديد مجموعة متواصلة من الأساليب من المنهجيات الأساسية إلى المتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية وهو يوفر هيكلًا مرناً تقوم بموجبه البنوك وفقاً للمراجعة الرقابية يتبنى أساليب مناسبة تماماً لمستوى تعقدها ووضعها من حيث المخاطر كما يعمد الإطار إلى ترسيخ حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني - المراجعة الإشرافية

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر لدى البنك وكفاية رأس ماله في نهاية المطاف وهو يضع المسؤوليات الإشرافية المحددة لمجلس الإدارة والإدارة العليا مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات وعليه يتولى المشرفون الماليون المسؤولية عن تقييم مدى صحة قيام البنوك بتقييم احتياجاتها من الملاءة الرأسمالية بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها على أن تتم ممارسة عملية التدخل حينما استدعي الأمر.

المبدأ الثالث - نظام السوق

يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز نظام السوق من خلال قيام البنوك بعملية الإفصاح على نحو معزز وهو يحدد متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال لديه وطرق تقييم المخاطر وتنخلص النتائج المنشودة في تعزيز الشفافية والمقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار (المؤسسة) - إفصاح السوق

تتطرق الأقسام التالية إلى تفاصيل الإفصاح لدى المؤسسة ولمدة وفقاً لمتطلبات الاتفاقية الجديدة بموجب طبيعتها المؤرخة في يونيو ٢٠٠٦ الإطار المعدل للتوافق الدولي لقياس رأس المال ومعياري رأس المال.

الجدول رقم ١: رأس المال الرقابي المؤهل

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	بملايين الدولارات الأمريكية
١,٠٠٠,٠	١,٥٥٠,٠	رأس المال المدفوع
٤٥٣,٣	٤٥٤,٠	الاحتياطات المعلنة
٣٠١,١	(٧٥٦,٨)	الأرباح المحتفظ بها
٣٨,٦	٣٧,٠	ناقصاً الشهرة
١٥٨,٤	٣,٢	ناقصاً الاستقطاعات
-	٥٨٤,٦	ناقصاً: التعديلات بشأن احتياطي القيمة العادلة السلبية
١,٥٥٧,٤	٦٢٢,٤	الإجمالي للشريحة الأولى لرأس المال
٩١,٤	-	احتياطي القيمة العادلة
٢,٩	٢,٤	الاحتياطي العام
٩٤,٣	٣,٤	ناقصاً: الاستقطاعات
-	-	الإجمالي للشريحة الثانية لرأس المال
١,٥٥٧,٤	٦٢٢,٤	إجمالي رأس الرقابي المؤهل

٢. إدارة معدل كفاية رأس المال

المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة، ورغم أن المؤسسة تقرر بأن فوائد ارتفاع القيمة للعائد على حقوق الملكية فهي أيضاً تؤمن بميزة وفائدة الحافظ على وضع رأسمالي قوي وعلى ذلك فإن مؤسسة الخليج للاستثمار تحتفظ بحكمة بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى تبلغ نسبته ١٦٪ من إجمالي معدل كفاية رأس المال.

تنطوي المبادئ الإرشادية للمؤسسة فيما يتعلق بإدارة معدل كفاية رأس المال لديها على الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من شأنها تعزيز النمو الحالي والمستقبلي في الأنشطة وتهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

ومن جهة أخرى فإن سداد توزيعات الأرباح السنوية يتم تحديده بحكمة واقتراحه من قبل مجلس الإدارة سعياً للوفاء بتوقعات المساهمين مع التأكد من احتجاز قدر كاف من رأس المال لتدعيم النمو العضوي.

وتبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الأصول وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة المالية التالية وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية يتم تخصيص رأس المال من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس

وأخيراً تستهدف المؤسسة تصنيفاً ائتمانياً بمرتبة "A" أو أعلى، مما يسمح بسهولة الحصول على رأس المال من السوق بتسعير تنافسي في حالة وجود احتياجات لمزيد من التمويل. إن مؤسسة الخليج للاستثمار واحدة من المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالات التصنيف الدولية الثلاث، وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في الصفحة ٣٠ من هذا التقرير السنوي.

الجدول رقم ٢: معدلات كفاية رأس المال

متطلبات رأس المال	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	بملايين الدولارات الأمريكية
٣٠٣,١	٣,٧٨٩,٠	مخاطر الائتمان
٢١٣,٣	٢,٦٦٦,٧	مخاطر السوق
٥٩,٢	٧٣٩,٨	مخاطر التشغيل
٥٧٥,٦	٧,١٩٥,٥	الإجمالي
		معدلات كفاية رأس المال
	٨,٦٥٪	مجموع نسبة الكفاءة لرأس المال
	٨,٦٥٪	نسبة الكفاءة للشريحة الأولى من رأس المال

يبين الجدول رقم ٢ تفاصيل الأصول الموزونة بالمخاطر مع المتطلبات الرأسمالية الرقابية المقابلة لها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وبالمثل يتم احتساب إجمالي نسبة كفاية رأس المال ونسبة الشريحة ١ من رأس المال وقد تم إصدار الأرقام بتطبيق الأسلوب القياسي للمخاطر الائتمانية والتشغيلية بينما تم استخدام أسلوب النموذج الداخلي للحصول على مراكز مخاطر السوق أما إجمالي الانكشافات الموزونة بالمخاطر البالغة ٥, ١٩٥, ٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ فتتطلب رأس مال رقابي يبلغ ٦, ٥٧٥ مليون دولار أمريكي للوفاء بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال البالغ ٨٪ وفقاً لاتفاقية بازل ٢.

الجدول رقم ٢: تحليل مخاطر الانكشاف

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	بملايين الدولارات الأمريكية
	مخاطر الائتمان (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر)
٥,١	المطالبات على الدول
٥٥,١	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
٤٨٩,٥	المطالبات على البنوك
١,٢٣٥,٧	المطالبات على الشركات
٢٨٦,٠	التوريق وأدوات الاستثمار المركبة
٢٥٩,٦	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٠٨٦,٢	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
١٦٦,١	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
٢٠٥,٧	أصول أخرى
٣,٧٨٩,٠	الإجمالي
	مخاطر السوق (القيمة المعرضة للمخاطر)
٥,٨	مركز مخاطر أسعار الفائدة
٢,٩	مركز مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
٣٦,٢	مركز مخاطر الملكية
١٣٤,٦	إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر ٢ ×
٧٨,٨	مركز مخاطر محدد
٢١٢,٣	إجمالي متطلبات رأس المال
٢,٦٦٦,٧	إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (متطلبات رأس المال ١٢,٥ ×)
	مخاطر التشغيل (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر)
٥٩,٢	المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل
٧٣٩,٨	إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (المحمل على رأس المال ١٢,٥ ×)

٣. هيكل إدارة المخاطر

يساهم كل من اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة وتقوم اللجنة التنفيذية بتحديد توقعاتها ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحققه ويتولي مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح غيرها من المكونات لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

يتولي مسؤولو المخاطر المسؤولية عن مراقبة مدى التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر ويتحمل مدراء الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم وتساهم العلاقة الفعالة بين هذه الأطراف بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث أن ذلك يؤدي إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة بالشكل المناسب.

ولهيكل قسم إدارة المخاطر هوية مميزة ويتمتع بالاستقلالية عن وحدات العمل ويعمل القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة إلى رأس مال المؤسسة ومركزها المالي ويتبع القسم مباشرة الرئيس التنفيذي والمدير العام ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة وتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:

(أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر عبر المؤسسة من خلال وضع أساليب لمراقبة المخاطر.

(ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة.

(ج) وضع وتحديد الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة.

(د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الأصول المعرضة للمخاطر في المؤسسة ونبين فيما يلي الهيكل التنظيمي المختصر لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار:

حتى يتسنى التعامل مع بيئة العمل المعقدة والتي تشهد تغيرات مستمرة تقوم المؤسسة بتهيئة عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر وتدرك الإدارة أنه لا يتوجب بالضرورة إزالة جميع المخاطر إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منتظم لتدار بشكل سليم ولهذا الغرض قامت المؤسسة باستحداث هيكل فعال لإدارة المخاطر أتاح عملية تحقيق التوازن السليم ما بين المخاطر والمردود وذلك من خلال تعظيم الأرباح إلى الحد الأمثل والتأكد من حماية مؤسسة الخليج للاستثمار من الانكشافات غير المعززة التي يكون من شأنها تهديد المؤسسة.

وتشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة كذلك في جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتتمثل أهدافها الرئيسية، إلى جانب قسم إدارة المخاطر بما يلي:

(أ) الاستعداد للمخاطرة: مراجعة البيانات المقترحة بشأن الاستعداد للمخاطرة ورفع توصية بها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

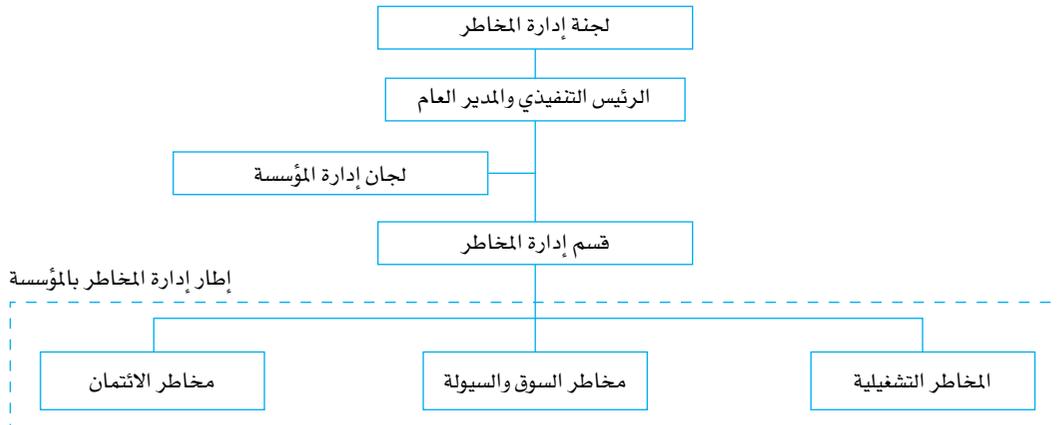
(ب) حدود المخاطر وهيكل الصلاحيات: مراجعة واعتماد الحدود المقترحة للمخاطر فيما يتعلق بالاستعداد للمخاطرة والتحكم بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة التشغيلية.

(ج) السياسات والإجراءات: مراجعة واعتماد السياسات والإجراءات الرئيسية لأجل التحديد الفعال لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وقياسها ومتابعتها والتحكم بها.

(د) المتابعة: مراجعة وضع المخاطرة الخاص بالمؤسسة والمخاطر المادية المرتبطة بالأعمال والعمليات والمخاطر الناشئة والتوجهات والتقيد بحدود المخاطر والسياسات والإجراءات المعتمد لضمان التقيد العام بالإجراءات المحددة بشأن الاستعداد للمخاطرة.

(هـ) الإبلاغ: تقوم لجنة إدارة المخاطر بإبلاغ مجلس الإدارة بأي أمور مادية تعرض عليها من قبل قسم إدارة المخاطر.

البيان ١: هيكل إدارة المخاطر بالمؤسسة



إستراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام وإستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الاهداف ويتم وضع استراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقاً للعائد على المخاطر وتحدد إدارة المخاطر أهداف التكوين ونتائج تلك الاستراتيجيات المتنوعة المتعلقة بالعمل بصورة مستمرة وتسمح للمؤسسة بإدارة التكررات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة التي يبدو أنها غير ذات صلة وبوجه خاص تتضمن إدارة المحافظ وضع حدود التركيز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الأصول أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إحداث الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر العامة للمحفظة.

لجان الاستثمار

تقوم لجنة الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركيزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الأصول. وتتم مراجعة تلك الحدود سنوياً للتأكد من عدم وجود أي تركيزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الأصول ومن بقاء الحدود في نطاق الحدود التي تضعها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية تتبع عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مسؤولي الائتمان الأوائل بالصلاحيات المناسبة. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمتاجرة بالعملة الأجنبية وأسعار الفائدة جنباً إلى جنب مع حدود القرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ) فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل اللجنة التنفيذية. ويقوم قسم إدارة المخاطر بوضع التحديد الكمي لمستوى مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بحملها وذلك بما ينسجم مع الإستراتيجية الكلية للمؤسسة ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال على مستوى المحفظة الواحدة على مستوى الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

وتتولي لجان الإدارة التالية المسؤولية والصلاحيات على الأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة وتمارس تلك الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل اللجنة التنفيذية.

(أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الوضع الراهن مقابل خطة العمل الإستراتيجية.

(ب) لجنة الإدارة العامة للاستثمار وتترجم توجهات إستراتيجية الاستثمار على إرشادات لتوزيع الأصول وتوصي بعروض الاستثمار وتراجع محافظ الاستثمار كما تعمل اللجنة كجنة أصول وخصوم موازية.

(ج) لجنة الاستثمار الخاص وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الأصول والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

(د) لجنة الإدارة العامة لإدارة المنتجات وتحدد فرص تطوير المنتجات وتوصي بعمليات طرح المنتجات وتتابع أدائها ويتم من خلال هذه اللجنة حل المسائل المتعلقة بأداء المنتجات والتشغيل.

(هـ) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمناقشة الوظائف والمهام وبالمثل تقوم اللجنة بمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

(و) لجنة التدقيق وتوفر التأكيدات حول مدى كفاية الضوابط الداخلية ومدى دقة التقارير وعمليات الإبلاغ.

(ز) لجنة الموارد البشرية وتتطرق على المخاطر وتغطي توزيع المستويات الإدارية للموظفين والتخطيط والإحلال وكذلك مراجعة الأداء وتحديد المنح والحوافز.

ويتضمن القسم الخاص بإدارة المخاطر تفاصيل حول أهداف وسياسات إدارة المخاطر وقياسها والإبلاغ عن المجالات الرئيسية للمخاطر أي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أسعار الفائدة وبيز القسم الأسلوب المتبع من قبل المؤسسة لإدارة تلك المخاطر والحد منها.

٤. الانكشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة كلا من الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في وثيقة السياسة الائتمانية للمؤسسة التي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان وتحدد السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة ولا ينطوي هدفها الأساسي على مجرد تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة وتركز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي إستراتيجية وخطط المحافظ تكون وإنشاء الاستثمار والاحتفاظ به وتقييم الأداء والإبلاغ عنه، وفيما يلي بحث موجز لكل من هذه المراحل.

المخاطر بصدد تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الإستراتيجية المطبقة على التصنيف الائتماني للاستثمار ومن الطبيعي أن هذا النموذج سوف يستخدم أيضاً لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياساً بمستوى معين من المخاطر وإضافة إلى ذلك سيتم لاحقاً استخدام نتائج التقييم كمخاطر قيمة على "نظام مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل ٢

بموجب الأسلوب القياسي لاحساب مخاطر الائتمان يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لمقياس محدد لاحساب أوزان المخاطر بالإسناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحاً وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة ستاندرد أند بورز ووكالة فيتش لهذه الأغراض وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل ٢ بشأن التقييم المتعدد المصادر. ويهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتنظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر تستخدم المؤسسة مقياساً موحداً لدرجات تصنيف جودة الائتمان وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من ١ إلى ٥ أو ٦ لتمثيل أوزان مقياس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل.

ويمثل الجدول رقم (٤) عينة نموذجية لترتيب مفاهيم وكالات التصنيف الائتماني وتحويلها إلى درجات الائتمان بالنسبة لمطالبات المؤسسة على الشركات. وكما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ شكلت الانكشافات لمخاطر الائتمان المصنفة ما يزيد عن ٤٢٪ من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى المؤسسة ويرجى الملاحظة أن الأرقام الواردة في الجدول قد جاءت بعد تطبيق أوزان المخاطر المعادلة (بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني) كما هي منصوص عليها في اتفاقية بازل ٢ وفي الوقت ذاته بلغ إجمالي الانكشاف لمخاطر الأصول المصنفة ما نسبته ٦٧٪ من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان. إن الأصول المصنفة "A" أو أعلى تمثل ٦٠٪ من إجمالي الانكشافات الائتمانية.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقاً للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعية خلال مرحلة إعداد إستراتيجية وخطة المحفظة، وتباشر الاستثمارات ضمن معايير محددة بوضوح وهيكل منتجات محدد ثم تعتمد بناء على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتعهدها للتوزيع على المستثمرين وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تتطوي عليها هذه المقترحات في حين أن فريق إدارة المخاطر يقوم وبصفة مستقلة بمراجعة المقترحات الاستثمارية/المنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يضمن بقاء المقترحات ضمن مستوى المخاطر منسجمة مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال المتعلقة بتلك الصناديق والاستثمارات.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير حوله لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإجراء التعديلات المناسبة وفي الوقت الملائم على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسيات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات وهذه المرحلة من عملية الائتمان تعتمد على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء هو الوصول إلى محفظة متوازنة من الأصول تكون جيدة التنوع وتحقيق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعية ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

- تركزت المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الأصول وغيرها من الأبعاد.
- العائد المحقق على رأس المال المستخدم.
- القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.
- الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.
- الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة" وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة ومعالجة هذه المخاطر بعينها تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه "مجموعة ريسك ماتريكس" وهذا النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان للمحفظة الإجمالية ويقوم هذا النموذج باحساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التأخر عن السداد والتأخر عن السداد الناجم عن الخسارة وأسعار السوق الحالية للتسهيلات الائتمانية مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. ويهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع فإن قسم إدارة

الجدول رقم ٤: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

فيتش	موديز	ستاندرد آند بورز	درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات
AAA	Aaa	AAA	١
AA+	Aa1	AA+	
AA	Aa2	AA	
AA-	Aa3	AA-	
A+	A1	A+	٢
A	A2	A	
A-	A3	A-	
BBB+	Baa1	BBB+	٣
BBB	Baa2	BBB	
BBB-	Baa3	BBB-	
BB+	Ba1	BB+	٤
BB	Ba2	BB	
BB-	Ba3	BB-	
B+	B1	B+	٥
B	B2	B	
B-	B3	B-	
CCC+	Caa1	CCC+	٦
CCC	Caa2	CCC	
CCC-	Caa3	CCC-	
CC	Ca	CC	
C	C	C	
D		D	

الجدول رقم ٥: الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير مصنفة	مصنفة	
٥,١	-	٥,١	المطالبات على الدول
٥٥,١	-	٥٥,١	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
٤٨٩,٥	-	٤٨٩,٥	المطالبات على البنوك
١,٢٣٥,٧	٤٥٠,٩	٧٨٤,٨	المطالبات على الشركات
٢٨٦,٠	٦,٦	٢٧٩,٤	التوريق وأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٩,٦	٢٥٩,٦	-	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٠٨٦,٢	١,٠٨٦,٢	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
١٦٦,١	١٦٦,١	-	استثمارات في صناديق أخرى رأسهم مسعرة
٢٠٥,٧	٢٠٥,٧	-	أصول أخرى
٣,٧٨٩,٠	٢,١٧٥,١	١,٦١٣,٩	الإجمالي
١٠٠,٠%	٥٧,٤%	٤٢,٦%	النسبة المئوية

الجدول رقم ٦: الانكشاف الإجمالي لمخاطر الائتمان (قبل تطبيق معاملي التحويل الائتماني)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير مصنفة	مصنفة	
١٩٤,٥	-	١٩٤,٥	المطالبات على الدول
١٢٢,٩	-	١٢٢,٩	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
١,٠٥٦,١	-	١,٠٥٦,١	المطالبات على البنوك
١,٧٨٤,٨	٤٥٠,٩	١,٣٣٣,٩	المطالبات على الشركات
٨٧٨,٢	٦,٦	٨٧١,٦	التوريق وأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٩,٦	٢٥٩,٦	-	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٠٨٦,٢	١,٠٨٦,٢	-	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
١٦٦,١	١٦٦,١	-	استثمارات في صناديق أخرى رأسهم مسعرة
١,٠٣٨,٩	٢٠٥,٧	٨٣٣,٢	أصول أخرى
٦,٥٨٧,٤	٢,١٧٥,١	٤,٤١٢,٣	الإجمالي
١٠٠,٠%	٣٣,٠%	٦٧,٠%	النسبة المئوية

الجدول رقم ٧: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	غير ممولة	ممولة	
١٩٤,٥	-	١٩٤,٥	المطالبات على الدول
١٢٢,٩	-	١٢٢,٩	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
١,٠٥٦,١	١٦,٣	١,٠٣٩,٨	المطالبات على البنوك
١,٧٨٤,٨	٤٤٩,٤	١,٣٣٥,٤	المطالبات على الشركات
٨٧٨,٢	-	٨٧٨,٢	التوريق وأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٩,٦	-	٢٥٩,٦	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٠٨٦,٢	-	١,٠٨٦,٢	لاستثمارات في مؤسسات تجارية
١٦٦,١	-	١٦٦,١	استثمارات في صناديق أخرى رأسهم مسعرة
١,٠٣٨,٩	-	١,٠٣٨,٩	أصول أخرى
٦,٥٨٧,٤	٤٦٥,٧	٦,١٢١,٧	الإجمالي
١٠٠,٠%	٧,١%	٩٢,٩%	النسبة المئوية

يعرض الجدولان ٥ و ٦ تحليلاً للانكشافات على المخاطر قبل وبعد تحويل الائتمان.

من حيث نوع التسهيلات (الجدول ٧)، هناك تمويل بقيمة ٦,١٢١,٧ مليون دولار أميركي (أو حوالي ٩٣٪)، وتعزى النسبة المتبقية إلى الكفالات الصادرة والالتزامات المتولدة من قبل المؤسسة والانكشافات الائتمانية بشأن معاملات آجلة وصفقات سواب مع البنوك.

الجدول رقم ٨: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨					بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون	
١٩٤,٥	-	-	-	١٩٤,٥	المطالبات على الدول
١٢٢,٩	-	-	-	١٢٢,٩	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
١,٠٥٦,١	-	٢٠٠,٥	٢١٢,٦	٥٤٢,٠	المطالبات على البنوك
١,٧٨٤,٨	٢٩,٦	٨٤٠,٨	٦٢٦,٤	٢٨٨,٠	المطالبات على الشركات
٨٧٨,٢	٧,٢	٥٦١,١	٢١٠,٠	-	التوريق وأدوات الاستثمارية المركبة
٢٥٩,٦	٢,٣	١٥٠,٦	٧٨,٨	٢٦,٩	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٠٨٦,٢	-	١٢١,٢	-	٩٦٥,٠	لاستثمارات في مؤسسات تجارية
١٦٦,١	-	-	-	١٦٦,١	استثمارات في صناديق أخرى رأسهم مسعرة
١,٠٣٨,٩	٢٦,٣	٧٧,٠	٤٥٠,٠	٤٨٥,٦	أصول أخرى
٦,٥٨٧,٤	٦٦,٥	٢,٠٥١,١	١,٦٧٨,٨	٢,٧٩١,١	الإجمالي
١٠٠,٠%	١,٠%	٣١,١%	٢٥,٥%	٤٢,٤%	النسبة المئوية

الجدول رقم ٩: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب القطاع

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨						بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	أخرى	المؤسسات والهيئات الحكومية	المرافق العامة	التجارة والتصنيع	البنوك والمؤسسات المالية	
١٩٤,٥	-	١٩٤,٥	-	-	-	المطالبات على الدول
١٢٢,٩	-	١٢٢,٩	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
١,٠٥٦,١	-	-	-	-	١,٠٥٦,١	المطالبات على البنوك
١,٧٨٤,٨	٢١٠,٧	-	٤٣٦,٢	٣٢٢,٠	٨٠٥,٨	المطالبات على الشركات
٨٧٨,٢	-	-	-	-	٨٧٨,٢	التوريق وأدوات الاستثمار المركبة
٢٥٩,٦	-	-	-	-	٢٥٩,٦	رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٠٨٦,٢	١٠١,٥	-	٢٥٥,٩	٦٦٣,٢	٦٥,٦	الاستثمارات في مؤسسات تجارية
١٦٦,١	-	-	-	-	١٦٦,١	استثمارات في صناديق أخرى وأسهل مسعرة
١,٠٣٨,٩	-	٦,٠	٤,٠	٥١,٠	٩٧٧,٩	أصول أخرى
٦,٥٨٧,٤	٣١٢,٢	٣٢٣,٥	٦٩٦,٢	١,٠٤٦,٢	٤,٢٠٩,٣	الإجمالي
١٠٠,٠%	٤,٧%	٤,٩%	١٠,٦%	١٥,٩%	٦٣,٩%	النسبة المئوية

أما الجدول رقم (٩) الذي يعرض التوزيع القطاعي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان، فهو يوضح وجود تركيز في المطالبات على البنوك والمؤسسات المالية، التي تبلغ حوالي ٩٠٪، ٦٣٪ من إجمالي الانكشافات. وهذا بدوره يعزى إلى استثمارات المؤسسة في أوراق الدين والصناديق باعتبار أنها تعمل على تنويع الفئات أصولها بعيداً عن كونها حصص أسهم فقط. وفي الوقت ذاته، وانسجاماً مع التزام المؤسسة بتشجيع النمو الصناعي في منطقة الخليج، فإن استثمارات المؤسسة المباشرة في رأسمال المؤسسات التجارية تتركز في قطاعي التجارة والتصنيع.

ويوضح الجدول رقم (٨) أن التوزيع الجغرافي يستند إما إلى الغرض الأساسي من الانكشاف أو إلى مواطن تأسيس الجهة المصدرة لورقة الدين أو مواطن تأسيس مدير الصندوق ويوضح الجدول أيضاً أن جزءاً كبيراً من الانكشاف لمخاطر الائتمان يتركز في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ ما يقارب ١, ٢, ٧٩١ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٤٢, ٤٪ من إجمالي ويليه على نفس المنوال الانكشاف لمخاطر الائتمان في أوروبا وأمريكا الشمالية بنسبة ١٠, ٣١ و ٢٥, ٥٪ على التوالي وهذه الانكشافات ناشئة في معظمها عن استثمارات المؤسسة في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات الأفكار الاستثمارية المختلفة.

الجدول رقم ١٠: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب الفترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨					بملايين الدولارات الأمريكية	
الإجمالي	أكثر من ٥ سنوات	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	خلال ٣ أشهر		
١٩٤,٥	-	٢٠,١	١٧٤,٥	-		المطالبات على الدول
١٢٢,٩	٧٥,٢	٣٠,٠	١٧,٨	-		المطالبات على مؤسسات القطاع العام
١,٠٥٦,١	٤١,٣	٥٤٠,٨	١٥٤,٠	٣٢٠,٠		المطالبات على البنوك
١,٧٨٤,٨	٢٠٥,٧	١,٤٩٩,٣	٦٣,٩	١٥,٩		المطالبات على الشركات
٨٧٨,٢	١٦٢,٨	٥٨٨,١	٦٩,٦	٥٦,٧		التوريق وأدوات الاستثمار المركبة
٢٥٩,٦	٢٢٢,٦	٣٤,٠	٢,٠	-		رأس المال المخاطر والشركات الخاصة
١,٠٨٦,٢	١,٠٨٦,٢	-	-	-		الاستثمارات في مؤسسات تجارية
١٦٦,١	١٦٦,١	-	-	-		استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
١,٠٣٨,٩	٢٠٥,٧	-	-	٨٣٣,٢		أصول أخرى
٦,٥٨٧,٤	٢,١٦٧,٦	٢,٧١٢,٣	٤٨١,٧	١,٢٢٥,٨		الإجمالي
١٠٠,٠%	٣٢,٩%	٤١,٢%	٧,٣%	١٨,٦%		النسبة المئوية

٥. أنشطة التوريق

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريق من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموماً تحت بند التوريق المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية للانكشاف لمخاطر التوريق الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل ٢. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة إما من وكالة موديز أو وكالة ستاندر اند بورز عند تقرير أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق.

ويعرض الجدول رقم ١١ توزيع التصنيف الائتماني لاستثمارات المؤسسة في التوريق وفي الأدوات الاستثمارية المركبة. علماً بأن الانكشافات المصنفة في "درجة تصنيف جودة الائتمان" رقم (٥) فما دون تخصص مباشرة من رأس المال الرقابي.

٦. مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة، وقد تضم القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق. ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي بما يشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق، حسب التعديل الذي أدخلته لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٩٦ على اتفاقية معيار رأس المال. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار "أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمرتبطة بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

ويتم تحليل فترة الاستحقاق المتبقية لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب الانكشاف القياسي لمخاطر الائتمان كما هو مبين في الجدول رقم (١٠). ويقع جزء كبير من الانكشاف لمخاطر الائتمان ضمن الفترة الزمنية الأطول التي تزيد عن ٥ سنوات، وبنسبة ٣٣٪.

تحقق الانخفاض في قيمة الأصول

تقوم المؤسسة كما بتاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات على أنها قد تعرضت للانخفاض في القيمة عندما يكون هناك انخفاض هام أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادية للأصل إلى ما دن سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل. علماً بأن اتخاذ القرار بشأن ما هو انخفاض "هام" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والتقدير. وإضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى، ومن ضمنها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة. والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمراجعة القروض والسلف المتعثرة، والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لأعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تتطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه التخصصات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المؤسسة قد اتخذت قراراً استراتيجياً بتصفية أنشطتها في مجال الإفراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الأصول المتعثرة الناشئة عن قروض المشاريع المقدمة إلى شركة صناعية مقرها في منطقة الخليج.

الجدول رقم ١١: الانكشاف لمخاطر التوريق

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		
بملايين الدولارات الأمريكية	إجمالي الانكشاف	الانكشاف بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني
درجة تصنيف جودة الائتمان ١	٧٠٠,٨	٧٠٠,٨
درجة تصنيف جودة الائتمان ٢	٣٢٨,٤	٣٢٨,٤
درجة تصنيف جودة الائتمان ٣	٢٦,٨	٢٦,٨
درجة تصنيف جودة الائتمان ٤	٥,٧	٥,٧
درجة تصنيف جودة الائتمان ٥	-	-
درجة تصنيف جودة الائتمان ٦	-	-
غير مصنفة	٦,٦	(التخفيض من رأس المال)
الإجمالي	١,٠٧٨,٢	١,٠٧١,٦

تبسيط الافتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (مثل: وقوع "أحداث جسام" والتوزيعات غير الاعتيادية، وكون الماضي لا يشكل تقديراً تقريبياً جيداً للمستقبل، إلخ). وتتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء "الاختبار المساند" واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة. وتستخدم المؤسسة نفسها منجبة التباين - التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقاً للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات واختبار الضغط عنصراً أساسياً في إطار عمل إدارة مخاطر السوق، ويمكن لافتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الاحصائية أن يصبح افتراضاً غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي وللعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. ومعظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف "الاختبار المساند" إلى قياس / التحقق من دقة النموذج الداخلي لإحتساب القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول "الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج الفعلية للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء "الاختبار المساند" طبقاً "لمستند الإطار الإشرافي" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حياة ليوم عمل واحد، ومعدل ثقة ٩٩٪. وبالقدر الذي عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، رأت المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية" وطبقاً لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استناداً إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضاً، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج، وتتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طورته مجموعة "ريسك ماتريكس جروب"، وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين - المشترك. وإنسجاماً مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حيازة لمدة ١٠ أيام عمل ومعدل ثقة ٩٩٪. ويتجاهل أسلوب الاحتساب ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للنتائج الحسابية لهذه العناصر الثلاثة. ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظة المتاجرة)، والتي تشمل على المحافظ التالية يرجى الرجوع إلى الإفصاح رقم ٦ حول البيانات المالية لعام ٢٠٠٨).

مليون دولار أميركي	٢٠٠٨	٢٠٠٧
سندات للتداول	٣١٨	٤٢١
سندات متاحة للبيع	١٦٦	٢٩٥
استثمارات بديلة في الأسهم بالقيمة العادلة	٦١٩	٦٦١
عبر بيان الدخل	١,١٠٣	١,٣٨٧

وقد وردت بالتفصيل في الإفصاح رقم (٢-٧) حول البيانات المالية السياسات المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والنتيجة عن التغيرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاث فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة) ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويتمثل مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر أساساً سليماً للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين - التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع أصول المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتبع قدرًا ضئيلاً جداً من الاختيار وهي في معظمها انكشافات طولانية مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد، في التوقيت المناسب، تأثير التغيرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر كأداة إحصائية تستند إلى

الجدول رقم ١٢: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بآلاف الدولارات الأمريكية) - بفترة حيازة ١٠ أيام عمل، ومعدل ثقة ٩٩% لفترة آخر ٦٠ يوم عمل في ٢٠٠٨.

الإجمالي	العملات الأجنبية	مخاطر أسعار الأسهم مخاطر أسعار صرف	مخاطر أسعار الفائدة	بملايين الدولارات الأمريكية
٤٦,٠	٦,٢	٢٨,٢	٦,٢	الحد الأقصى
٢٨,٥	٢,٢	٢٤,٦	١,٢	الحد الأدنى
٢٩,٤	٢,٨	٢٤,٢	٢,٦	المتوسط
٤٤,٩	٢,٩	٣٦,٢	٥,٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٧. مخاطر التشغيل

تعرف المؤسسة مخاطر التشغيل على "أنها مخاطر الخسارة الناشئة عن العمليات أو الأفراد أو الأنظمة الداخلية غير الكافية أو المخففة والاحداث الهامة وغير العادية غير المتكررة".

تتبنى المؤسسة حالياً أسلوب القياسي في تقديم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة، وسوف تكون المؤسسة في سنة ٢٠٠٩ متوافقة مع أسلوب القياس المتطور.

ووفقاً لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة، ويتضمن الجدول ١٢ خطوط الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية:

أثناء القيام بعملية "الاختبار المساند" التي تمت في سنة ٢٠٠٨، كانت معظم الحالات التي كانت الخسائر الفعلية فيها تتجاوز التقديرات تتعلق بأمور ذات صلة بالائتمان، من النوع الذي حدث في حالة التقصير الائتماني الخاص ببنك ليمان برذرز خلال الربع الثالث من السنة، وكنا خلال تلك الفترة نتابع إنكشافات المخاطر الخاصة باننا عن كتب وبشكل دقيق.

استخدم عامل المضاعفة ٣ في احتسابات رأس المال تماشياً مع توجيهات بازل.

التحميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق يقرر على أساس المعادلة التالية:

التحميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى × متوسط مجموع القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة خلال الـ ٦٠ يوماً الماضية × مجموع القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة × عامل المضاعفة، وهو ٣ تماشياً مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

الجدول رقم ١٣: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات المباشرة	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر، استثمارات، ووليدية، عمليات الدمج والتملك، عمليات الخصخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتابات الخاصة الثانوية
أسواق الدين الرأس مالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات/ سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير.
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الأصول والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، التمويل المشترك، الصناديق الإسلامية، الصناديق المدارة، عمليات الاستحواذ من قبل الإدارة، أسهم الشركات الخاصة، صناديق الائتمان.
الخبزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم، المتاجرة بالعملات الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل، مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض، واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
تمويل الشركات	الأعمال المصرفية التجارية	عمليات الدمج والتملك، تعهد الإصدارات، عمليات الخصخصة، البحوث، أوراق الدين، (الحكومة، المرتفعة العائد) التسهيلات المشتركة، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية
	الخدمات الاستشارية	
إدارة الأصول	إدارة الصناديق بسلطات تقديرية	الأصول المدارة جماعياً، الأصول المدارة إفرادياً، أصول التجزئة، أصول المؤسسة الاصول لمدة ثابتة، الاصول لمدة مفتوحة
	إدارة الصناديق بدون سلطات تقديرية	الأصول المدارة جماعياً، الأصول المدارة إفرادياً، أصول التجزئة، أصول المؤسسة الاصول لمدة ثابتة، الاصول لمدة مفتوحة
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الاموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى الخ

الجدول رقم ١٤: مخاطر التشغيل المحملة علي رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨			بملايين الدولارات الأميركية
المحمل علي رأس المال	معامل بيتا	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات	
٣٠,٩	١٨٪	١٧١,٤	الاستثمارات المباشرة
٤,١	١٨٪	٢٢,٩	أسواق رأس المال لأوراق الدين
٢,٣	١٨٪	١٢,٩	الاستثمارات في الأسهم
١,٣	١٨٪	٧,٢	الاستثمارات البديلة
١,٩	١٨٪	١٠,٤	الخزينة
٢,٦	١٢٪	٢١,٥	إدارة الأصول
١,٢	١٨٪	٦,٨	تمويل الشركات
١٤,٩	١٨٪	٨٢,٨	المقر الرئيسي للمؤسسة
٥٩,٢		٣٣٥,٩	الإجمالي
٧٣٩,٨			الانكشاف مرجعا بأوزان المخاطر

محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استنادا إلي التطورات في قطاع السوق والي التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة فيما إذا كانت ستقوم بتصنيف هذه الاستثمارات أو زيادتها. وطبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، يتم تصنيف مراكز الاستثمار في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية علي أنها "أوراق مالية متاحة للبيع" ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، حيث يتم اعتبار أرباح/ خسائر إعادة التقييم علي أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية. أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المدرجة في أسواق مالية منظمة، فإن قيمتها العادلة تتحدد بالرجوع إلي أسعار العرض المعلنة، في حين أن القيم العادلة للاستثمارات في الأسهم غير المدرجة تتحدد بالرجوع إلي القيمة السوقية لاستثمارات متشابهة، أو إلي التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة، أو غيرها من طرق التقييم الملائمة. وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم التي لا يمكن تقدير قيمتها العادلة بدقة، فهي تدرج بالتكلفة ناقصا الانخفاض في القيمة، إن وجدت، وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند "السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالبيانات المالية من هذا التقرير.

وتمثل الاستثمارات في الأسهم المتداولة عموماً أوراقاً مالية مسعرة ومتداولة في الأسواق المالية المحلية والدولية. أما الاستثمارات في مؤسسات ومشاريع غير مدرجة في تلك الأسواق، ولقد بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية كما بنهاية ديسمبر ٢٠٠٨ ما مجموعه ٧٠٥,٤ مليون دولار أميركي، صافية بعد المخصصات يرجي الرجوع إلي الجدول رقم ١٥. وبلغت الأرباح التراكمية المحققة من بيع أو من تبادل الأوراق المالية والاستثمارات في المشاريع المتاحة للبيع ١١٥,١ ومنها جزء كبير من مساهمات في أسهم مدرجة، وفي الوقت ذاته، بلغ مجموع الخسائر غير المحققة في الأسهم ٩٩,٩ مليون دولار أميركي تم إدراجه في الشريحة الثانية من رأس المال لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال.

يتم التحميل بشأن مخاطر رأس المال لكل خط أعمال يجري احتسابه وإعداد تقرير بشأنه على أساس ربع سنوي ويعرض الجدول رقم ١٤ متطلبات رأس المال لكل خط عمل والقيود الرأسمالي الخاص به.

وتطبق المؤسسة اعلي مستوى لمعامل بيتا، الذي يبلغ ١٨٪، علي كافة مجالات النشاط فيما عدا نشاط "إدارة الأصول" الذي يطبق علي معامل بيتا بمعدل ١٢٪ حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض لسلسلة الأساليب بدءاً من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطوراً، وفي سياق سعيها لتطبيق طريقة "من القاعدة إلي الهرم" بطريقة أكثر ضبطاً، بحيث يكون الأسلوب مستنداً إلي بيانات موضوعية للخسارة، ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم اتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

- (١) إطار عمل التقدير الذاتي للمخاطر والرقابة
- (٢) إطار عمل حالة الخسارة
- (٣) إطار عمل خطط العمل التصحيحي
- (٤) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية

٨. مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتركة كاستثمارات استراتيجية. ويتم التوصل إلي القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة. وتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتماداً علي مبلغ هذه الاستثمارات، فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال، تتم مراجعتها بصورة ودية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة

الجدول رقم ١٥: الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨			بملايين الدولارات الأمريكية
الإجمالي	ملكية خاصة	عامة مدرجة	
٧٥٥,٤	٣٩١,٠	٣١٤,٤	القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم
١١٥,١	٢٥,٠	٩٠,٠	الأرباح المحققة المدرجة في حساب الأرباح والخسائر
(٩٩,٩)	٥,٨	(١٠٥,٧)	الأرباح غير المحققة المدرجة في حقوق المساهمين
(٩٩,٩)	٥,٨	(١٠٥,٧)	من الأرباح غير المحققة في الشريحة الثانية لرأس المال

٩. مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم أدرة الخزينة بإدارة الفجوات القصيرة الجمل لأسعار الفائدة علي مدى ٢٤ شهرا قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود المالية المستقبلية لليورودولار. ولا يسمح للخزينة بوجود عدم تطابق في مراكز التعامل علي مدى سنتين ما لم يتم الحصول علي الموافقة اللازمة من الإدارة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات اقتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين، يستدعي إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والواقع أن السعر المحتسب من العقود المالية المستقبلية القصيرة الأجل باليورودولار (لغاية سنتين) هو فعليا سعر الفائدة الأجل للودائع ذات العلاقة، أي ودائع اليورودولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأميركي والعقود التي تعاقدت عليها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءا من أسبوع واحد إلي شهر ومن ثم بعد ذلك لغاية ٢٤ شهرا ويتم تطبيق نفس الاجراء بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى غير الدولار الأمريكي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلي ما يعادلها بالدولار الأمريكي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود المالية المستقبلية باليورودولار لكل عملة من العملات الرئيسية علي حدة.

ويتم حاليا تطبيق حد أقصى قدره ٣,٥٠٠ عقد يورودولار، بحد أقصى للقيمة المعرضة لمخاطر يبلغ ٢,٠٨ مليون دولار أميركي. ويتم التوصل إلي احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من المتوسط التسعين يوما من التقلب التاريخي المفترض علي العقود المالية المستقبلية المتجددة باليورودولار لفترة ٣٠ يوما. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه علي قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعديّة لآية معدل ثقة ٩٥٪.

ويتم احتساب قيمة مراكز تعامل المؤسسة بالعقود المالية المستقبلية باليورودولار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ علي أساس ١,٦٢٢ عقد للمخاطر تم تقديرها بمبلغ ٢,٩ مليون دولار أميركي. ومن الواضح أن معدل القيمة المعرضة للخطر في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ يعتبر أعلى من المعدل الطبيعي نظرا إلي التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة خلال الربع الأخير من السنة.

البيانات المالية المجمعة

قائمة المحتويات

٥٠	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
٥١	الميزانية العمومية المجمعة
٥٢	بيان الدخل المجمع
٥٣	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
٥٤	بيان التدفقات النقدية المجمع
٥٥	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

الطابق ٢١ - برج بيتك - ١٨
 شارع أحمد الجابر، ساحة الصفاة
 صندوق بريد رقم ٧٤ الصفاة، الكويت الصفاة ١٣٠٠١
 هاتف: ٢٢٩٥٥٠٠٠ (٩٦٥+) فاكس: ٢٢٤٥٦٤١٩ (٩٦٥+)
 الموقع الإلكتروني: www.ey.com

ERNST & YOUNG
 AL AIBAN, AL OSAIMI & PARTNERS

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") والشركات التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتكون من الميزانية العمومية المجمعة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة المؤسسة هي المسئولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت. وتتضمن هذه المسئولية: وضع أدوات الرقابة الداخلية وتطبيقها والاحتفاظ بها فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها والتأكد من أن هذه البيانات المالية المجمعة خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات محاسبية تتوافق مع الظروف بصورة معتدلة.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للمؤسسة وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ مخالفات لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية خلال السنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ لأحكام القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٦٨ والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به.

وليد عبد الله العيصمي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ - الكويت
 من العيبان والعيصمي وشركاهم
 عضو في إرنست ويونغ

٢١ مايو ٢٠٠٩

الكويت

الميزانية العمومية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٧	٢٠٠٨	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
			موجودات
			النقد والتقد المعادل
١٩	٣٤		ودائع
٦٢٣	١,٠٣٠	٣	أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
١٨٦	-	٤	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
٥,١٨٧	٣,٣٣١	٥,١٥	أسهم وصناديق مدارة
١,٣٨٧	١,١٠٣	٦,١٥	قروض
٤٠	١١٠	٧	صناديق أسهم خاصة
٣٠٥	٢٦٠	٨,١٥	استثمارات ومساهمات في مشاريع
١,٠٦٠	١,٠٩١	٩,١٥	موجودات أخرى
٣٦٨	٢٥٢	١٠	مجموع الموجودات
<u>٩,١٧٥</u>	<u>٧,٢١١</u>		
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
			ودائع
٢,٨٠٤	٢,٨٩٦	١١	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
٢,٣٧٢	١,٢٧٠	٤	تمويل لأجل
١,٨٢٠	٢,٠٧١	١٢	مطلوبات أخرى
٢٢١	٣١٢	١٣	إجمالي المطلوبات
<u>٧,٢١٧</u>	<u>٦,٥٤٩</u>		
			حقوق الملكية
			رأس المال
١,٠٠٠	١,٥٥٠		الاحتياطيات
٦٥٧	(١٣٢)		خسائر متراكمة / أرباح مرحلة
٣٠١	(٧٥٦)		إجمالي حقوق الملكية
<u>١,٩٥٨</u>	<u>٦٦٢</u>	١٤	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<u>٩,١٧٥</u>	<u>٧,٢١١</u>		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

فيصل على المنصوري
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٧	٢٠٠٨	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
٣٠٨	٢٥١	١٦	إيرادات فوائد وإيرادات مماثلة
٤٦١	٧	١٧	إيرادات استثمارات وإيرادات أتعاب إجمالي الإيرادات
٧٦٩	٢٥٨		إجمالي الإيرادات
(٣٣٣)	(٢٦٤)	١٨	مصرفات فوائد ومصرفات مماثلة
١٢	١٥	١٩	إيرادات تشغيلية أخرى
٤٤٨	٩		مجملي إيرادات التشغيل
١٠٣	١		إيراد من استرداد دين
(٢٤٦)	(٩٥٨)	٢٠	مخصص خسائر انخفاض القيمة
(٣٩)	(٢٧)		مصرفات موظفين
(١)	(٢)		مصرفات ميانى الإدارة
(١٢)	(١٩)		مصرفات تشغيلية أخرى
٢٥٣	(٩٩٦)		صافي (خسارة) ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

الاحتياطيات						(مليون دولار أمريكي)
المجموع	أرباح مرحلة	احتياطي إعادة تقييم استثمارات	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	رأس المال	
١,٩١١	٥٨٤	١٧٣	١٣٧	٢٦٧	٧٥٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٧
(٢٣٣)	-	(٢٣٣)	-	-	-	صافي أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الدخل المجمع
(١٠)	-	(١٠)	-	-	-	المحول من أرباح إعادة تقييم شركات زميلة إلى بيان الدخل المجمع عند البيع
١٠٦	-	١٠٦	-	-	-	خسارة انخفاض القيمة محولة إلى بيان الدخل المجمع
١٤٥	-	١٤٥	-	-	-	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
٢٢	-	٢٢	-	-	-	حصة في احتياطيات إعادة تقييم استثمارات لشركات زميلة
٣٠	-	٣٠	-	-	-	إجمالي الإيرادات للسنة مسجلة مباشرة في حقوق الملكية
٢٥٢	٢٥٢	-	-	-	-	صافي أرباح السنة
٢٨٣	٢٥٢	٣٠	-	-	-	إجمالي إيرادات السنة
-	(٢٥٠)	-	-	-	٢٥٠	المحول إلى رأس المال (إيضاح ١٤)
-	(٢٥)	-	-	٢٥	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري
-	(٢٥)	-	٢٥	-	-	المحول إلى الاحتياطي الاختياري
(٢٣٦)	(٢٣٦)	-	-	-	-	توزيعات أرباح لعام ٢٠٠٦ (إيضاح ٢٢)
١,٩٥٨	٣٠١	٢٠٣	١٦٢	٢٩٢	١,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
١,٩٥٨	٣٠١	٢٠٣	١٦٢	٢٩٢	١,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
(٦١)	-	(٦١)	-	-	-	صافي أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الدخل المجمع
٧٥٤	-	٧٥٤	-	-	-	خسارة انخفاض القيمة محولة إلى بيان الدخل المجمع
(١,٣٤٤)	-	(١,٣٤٤)	-	-	-	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
(١٣٨)	-	(١٣٨)	-	-	-	حصة في احتياطيات إعادة تقييم استثمارات لشركات زميلة
(٧٨٩)	-	(٧٨٩)	-	-	-	إجمالي المصروفات للسنة مسجلة مباشرة في حقوق الملكية
(٩٩٦)	(٩٩٦)	-	-	-	-	صافي خسارة السنة
(١,٧٨٥)	(٩٩٦)	(٧٨٩)	-	-	-	إجمالي إيرادات ومصروفات السنة
٥٥٠	-	-	-	-	٥٥٠	المستلم من رأسمال مستدعى (إيضاح ١٤)
(٦١)	(٦١)	-	-	-	-	توزيعات أرباح لعام ٢٠٠٧ (إيضاح ٢٢)
٦٦٢	(٧٥٦)	(٥٨٦)	١٦٢	٢٩٢	١,٥٥٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٧	٢٠٠٨	إيضاحات	(مليون دولار أمريكي)
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:
٢٥٣	(٩٩٦)		صافي (خسارة) ربح السنة
			تعديلات ل:
(١٠٢)	(١)		إيرادات من استرداد دين
٢٤٦	٩٥٨	٢٠	مخصص خسائر انخفاض القيمة
(٨٨)	(٢٢)		صافي ربح بيع استثمارات في أوراق مالية - متاحة للبيع
(٩٠)	(٢٤)	١٧	صافي ربح بيع استثمارات ومساهمات في مشاريع
(٣١)	(١٠٨)	١٧	إيرادات من استثمارات في مشاريع ومساهمات
٤	(٣)		إطفاء صافي خصم / علاوة إصدار على أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
(٢٢)	(٢٣)	١٧	إيرادات توزيعات أرباح
٤	٤		استهلاك
١٧٣	(٢١٥)		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(٦١)	١٩٦		النقص (الزيادة) في أوراق مالية للمتاجرة واستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٢٦	(٤٠٨)		(الزيادة) النقص في الودائع
٧٧٥	١٢٤		صافي الزيادة في الودائع
(٢٢)	(٧١)		الزيادة في القروض
(٥٤)	١١٦		النقص (الزيادة) في الموجودات والمطلوبات الأخرى (بالصافي)
٨٣٦	(٢٥٨)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
(١٧٢)	١٨٦	٤	النقص (الزيادة) في أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
١,٢٧٣	١,٢١٢		المحصل من بيع واستحقاق استثمارات في أوراق مالية
(٢,٢٣٨)	(٣٢٨)		شراء استثمارات في أوراق مالية
(٢)	(٢٨)		الزيادة في استثمارات في صناديق أسهم خاصة
٣٠٩	٣٥		المحصل من بيع استثمارات ومساهمات في مشاريع
(٩٢)	(٤٥٢)		شراء في استثمارات ومساهمات في مشاريع
(٣)	(٣)		شراء عقار وموجودات ثابتة أخرى
٢٢	٢٣	١٧	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
(٩٠٤)	٦٣٥		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:
٥٣٦	(١,١٠٢)	٤	(النقص) الزيادة في اتفاقيات إعادة شراء
(٢٢٢)	٢٥١	١٢	الزيادة (النقص) في تمويل لأجل
-	٥٥٠		الزيادة في رأس المال
(٢٣٦)	(٦١)	٢٢	توزيعات أرباح مدفوعة
٧٨	(٣٦٢)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة التمويل
١٠	١٥		الزيادة في النقد والنقد المعادل
٩	١٩		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
١٩	٣٤		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١ التأسيس والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ ("المؤسسة") هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٢. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل بما في ذلك تقديم استشارات الاستثمار وخدمات إدارة الأصول.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، الشرق - الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩. إن الجمعية العمومية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

١-٢ بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لتعليمات حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ حول المخصص المجمع حيث يتعين بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية حول انخفاض قيمة الموجودات المالية. كما أن البيانات المالية المجمعة للمؤسسة قد تم إعدادها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية الكويتي لسنة ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له، ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠ والنظام الأساسي للمؤسسة.

٢-٢ أساس العرض

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية للمتاجرة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة، باستثناء تلك التي لا يتوفر لها قياس موثوق منه لقيمتها العادلة. تظهر الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى والموجودات والمطلوبات غير المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة أو التكلفة التاريخية.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار أمريكي، مع تقريب كافة المبالغ إلى أقرب مليون.

تم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة بشكل مماثل لتلك المستخدمة في السنة السابقة.

٣-٢ معايير وتفسيرات صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يتم تطبيقها

تم إصدار معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولية التالية إلا أنها ليست إلزامية بعد و لم يتم تطبيقها من قبل المجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٨ قطاعات التشغيل (يتعين تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩).
ووفقاً لمتطلبات المعيار يتعين على المجموعة الإفصاح عن المعلومات المستخدمة داخلياً من قبل الإدارة لغرض تقييم أداء القطاعات التشغيلية وتوزيع الموارد على تلك القطاعات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٢ معايير وتفسيرات صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يتم تطبيقها (تتمة)

معييار المحاسبة الدولي ١ المعدل - عرض البيانات المالية (يتعين تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩).
يقدم المعيار المعدل تغييرات على طريقة عرض البيانات المالية وليس له تأثير على التحقق أو القياس أو الإفصاح للمعاملات المحددة. لن يؤثر المعيار على المركز المالي أو النتائج للمجموعة ولكن سوف ينتج عنه بعض التغييرات في طريقة عرض المركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية والنتائج المالية للمجموعة. وليس من المتوقع أن تكون هذه التغييرات جوهرية بالنسبة للمستوى الحالي للإفصاح في البيانات المالية المجمعة.

المعييار الدولي للتقارير المالية ٣ المعدل - دمج الأعمال والتعديلات اللاحقة لمعييار المحاسبة الدولي ٢٧ - البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (يتعين تطبيقه على عمليات دمج الأعمال التي يكون تاريخ حيازتها في أو بعد الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٠٩).
إن التغييرات الرئيسية على المعيار التي تؤثر على السياسات الحالية للمجموعة هي إدراج التكاليف المتعلقة بالحيازة كمصروفات في بيان الدخل المجمع للفترات التي يتم تكبد التكاليف أو استلام الخدمات فيها، باستثناء التكاليف المتعلقة بإصدار دين (المسجلة كجزء من معدل الفائدة الفعلية) وتكلفة إصدار اسهم (المسجلة مباشرة في حقوق الملكية). تسجل المجموعة حالياً تكاليف الحيازة كجزء من مقابل الشراء. كما يتم المحاسبة عن التغييرات في حصة الملكية في شركة تابعة والتي تؤدي إلى خسارة السيطرة في حقوق الملكية ولن يكون لها تأثير على الشهرة تؤدي إلى ربح أو خسارة في بيان الدخل المجمع.

٤-٢ أساس التجميع

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة والشركات الزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بما في ذلك الأرباح غير المحققة الناتجة من المعاملات فيما بين شركات المجموعة.

الشركات التابعة

إن الشركات التابعة هي كافة المنشآت التي يكون للمؤسسة صلاحية التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ويملك فيها بصفة عامة حصة تزيد عن نصف حقوق التصويت فيها. يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة، كما يتم استبعادها من التجميع اعتباراً من تاريخ توقف تلك السيطرة. تستخدم طريقة الشراء للمحاسبة عن حيازة المؤسسة للشركات التابعة. وتقاس تكلفة عملية الشراء بالقيمة العادلة للموجودات وأدوات حقوق الملكية المصدرة والمطلوبات المتكبدة أو التي تم تحملها في تاريخ معاملة التبادل زائداً التكاليف المتعلقة مباشرة بعملية الحيازة. إن الموجودات والمطلوبات التي تم حيازتها والمطلوبات المحتملة التي تم تحملها في عملية دمج الأعمال يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة بغض النظر عن حجم أي حقوق للأقلية. إن زيادة تكلفة الحيازة عن القيمة العادلة لحصة المؤسسة من صافي الموجودات التي تم حيازتها يتم تسجيلها كشهرة.

وإذا كانت تكلفة الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يسجل الفرق (الشهرة السالبة) مباشرة في بيان الدخل. يتم إدراج نتائج الشركات التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في بيان الدخل المجمع من تاريخ الحيازة حتى تاريخ البيع، متى كان ذلك مناسباً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الشركات التابعة (تتمة)

إن الشركات التابعة للمؤسسة هي كما يلي:

حصة الملكية الفعلية كما في		يلد التأسيس	نشاط الأعمال الرئيسية	اسم الشركة
٢١ ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨			
١٠٠٪	١٠٠٪	السعودية	صناعة مواد البناء	شركة المنتوجات البيتومينية المحدودة (بيتومات)
١٠٠٪	١٠٠٪	الكويت	شركة قابضة	شركة جي أي كوربوريشن للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.
١٠٠٪	١٠٠٪	الإمارات	صناعة النسيج	شركة خليج دينيم المحدودة
١٠٠٪	١٠٠٪	البحرين	شركة قابضة	شركة إنفستيل هولدنجز ذ.م.م.
٩٢,٨٪	٩٢,٨٪	الكويت	صناعات كهربائية	شركة بارامونت الخليج للخدمات الكهربائية ذ.م.م.
٨٠٪	٨٠٪	الكويت	شركة قابضة	شركة جي أي سي للتكنولوجيا
٧٠٪	٧٠٪	الإمارات	صناعات كهربائية	شركة خليج جيوتي الدولية
٥١٪	٥١٪	الإمارات	صناعة الورق	شركة كراون بيبر ميل المحدودة م.ح.
١٠٠٪	١٠٠٪	جزر الكايمان	شركة قابضة	شركة جي أي سي للخدمات المالية المحدودة
١٠٠٪	١٠٠٪	جزر الكايمان	شركة قابضة	شركة جي أي سي القابضة للاستثمار المحدودة

باستثناء شركة بيتومات، فإن الشركات التابعة ليست جوهرية بالنسبة للبيانات المالية المجمعة للمجموعة، وبالتالي، فإن الشركات التابعة خلاف بيتومات غير مجمعة ويتم إدراجها ضمن "استثمار في مشاريع ومساهمات في مشاريع" (إيضاح ٩).

٥-٢ النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك ذات تواريخ استحقاق أقل من سبعة أيام.

٦-٢ ودائع

إن الودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى مدرجة بالتكلفة ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة.

٧-٢ الأدوات المالية

(أ) التحقق

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والأوراق المالية للمتاجرة والمحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالتعليمات التنظيمية أو بالعرف في الأسواق.

(ب) التصنيف

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند التسجيل المبدئي على الغرض من حياة الأدوات المالية وسماتها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) التصنيف (تتمة)

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة، عند التحقق المبدئي، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تصنف الموجودات المالية كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة، إذا تم حيازتها بغرض البيع في المستقبل القريب. تصنف المشتقات كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأداة تغطية فعالة. تصنف المجموعة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً لإستراتيجية الاستثمار الموثقة للمجموعة.

الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة هي تلك التي تحتفظ بها المجموعة بشكل أساسي لغرض تحقيق ربح على المدى القصير.

الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وذات تاريخ استحقاق ثابت حيث يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

القروض والذمم المدينة التي أنشأتها المجموعة هي قروض وذمم مدينة أنشأتها المؤسسة مقابل تقديم تمويل للعملاء غير تلك التي أنشأتها المؤسسة بنية تحقيق ربح على المدى القصير والمدرجة في سوق نشطة.

الموجودات المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة المصنفة كممتاحة للبيع أو لم يتم تصنيفها في أي من الفئات السابقة.

تتضمن المشتقات المالية مبادلات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية ومبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة والخيارات على أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

يتم تصنيف الأدوات المالية الصادرة أو مكوناتها كمطلوبات عندما ينتج عن جوهر الاتفاقية التعاقدية تحمّل المجموعة لالتزام سواء بتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر إلى المالك.

(ج) القياس

تقاس الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، في حالة أن تكون الموجودات المالية غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أي تكاليف إضافية تتعلق مباشرة بالحيازة.

تسجل المشتقات المالية بالقيمة العادلة وتدرج كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة، وتدرج كمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل المجموع.

بعد التحقق المبدئي، يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع. تدرج تكاليف المعاملة المتعلقة بحيازة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروف عند تكبدها.

لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم قياس كافة الموجودات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة، باستثناء أي أداة لا يتوفر لها سعر سوقي معروض في سوق نشط وليس بالإمكان قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها، حيث يتم إدراجها بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملات ناقصاً خسائر انخفاض القيمة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع كبند منفصل في حقوق الملكية إلى أن يتم إنهاء تحقق الاستثمار أو يتعرض للانخفاض في القيمة، عند هذا الوقت تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المقيدة سابقاً في حقوق الملكية ضمن بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل الفوائد المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات فوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلية. تتحقق توزيعات الأرباح المحتفظ أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع في بيان الدخل كـ "إيرادات أرباح واستثمار" عند ثبوت الحق في الدفعات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٧-٢ الأدوات المالية (تتمة)

(ج) القياس (تتمة)

يتم قياس كافة القروض والذمم المدينة والموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بطريقة معدل الفائدة الفعلية. تتضمن القيمة الدفترية للأداة ذات الصلة العلاوات والخصومات بما فيها التكاليف المبدئية للمعاملات. يدرج الإطفاء ضمن "إيرادات الفوائد". تدرج الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع عندما يتم عدم تحقق القروض والذمم المدينة أو تخفض قيمتها، وكذلك من خلال عملية الإطفاء.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس كافة المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة والدين المصدر والقروض الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الحسبان أي خصم أو علاوة من الإصدار والأتعاب التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية.

(د) مبادئ قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تستند إلى أسعارها السوقية المدرجة (السعر المعروض للموجودات المالية) بتاريخ الميزانية العمومية بدون أي خصم لتكاليف المعاملة. أما إذا لم يتوافر أسعار سوقية معروضة، فإنه يتم تقدير القيمة العادلة للأداة باستخدام أساليب تقييم أخرى كما هو مبين في إيضاح ٢ - ٢١.

عند استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة تستند إلى أفضل تقديرات الإدارة ويتمثل معدل الخصم المستخدم في سعر السوق بتاريخ الميزانية العمومية لأداة لها بنود وشروط مماثلة. وعند استخدام نماذج التسعير، فإن التدفقات المستخدمة تستند إلى قياسات متعلقة بالسوق بتاريخ الميزانية العمومية.

(هـ) التكلفة المطفأة للأدوات المالية

يتم احتساب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة والسداد أو التخفيض الأساسي. يأخذ الاحتساب في الحسبان أي علاوة أو خصم عند الحيابة ويتضمن تكاليف واتعاب المعاملة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية.

(و) المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في الميزانية العمومية المجمعة عندما تمتلك المجموعة حق قانوني ملزم بذلك للمبالغ المدرجة وعند وجود نية لتسديد المعاملات بالصافي.

(ز) عدم التحقق

لا يتم تحقق أصل مالي (بالكامل أو جزء منه) إما (أ) عندما تنتهي الحقوق في التدفقات النقدية أو (ب) عند تحويل المجموعة لكافة مخاطر ومزايا الملكية أو (ج) عندما لا تقوم المؤسسة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الموجودات ولكن قامت بتحويل السيطرة على ذلك الأصل المالي أو جزء منه.

لا يتحقق الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام بموجب الالتزام المالي أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته.

(ح) انخفاض القيمة

تقوم المجموعة بتاريخ كل ميزانية عمومية بتقدير ما إذا كان هناك أي دليل إيجابي على انخفاض قيمة أصل مالي. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية فقط إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) ويكون للخسارة تأثير على التدفقات النقدية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة موثوق منها. إذا ما توفر هذا الدليل يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. يتحدد الانخفاض في القيمة كما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٧-٢ الأدوات المالية (تتمة)

(ح) انخفاض القيمة (تتمة)

أ. بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس خسارة انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة الحالية للندفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي على الموجودات. يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل النقص اللاحق في خسارة انخفاض القيمة بسبب حدث يقع بعد إدراج انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع.

ب. بالنسبة للاستثمارات في أسهم المتاحة للبيع، يمثل انخفاض القيمة الانخفاض الكبير أو المتواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها. إن الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسارة من انخفاض قيمة الأصل المالي المدرجة سابقاً في بيان الدخل المجموع، يتم استيعاده من حقوق الملكية ويدرج في بيان الدخل المجموع. ويتم تسجيل الزيادة في القيمة العادلة لأدوات الأسهم بعد انخفاض القيمة مباشرة في حقوق الملكية.

ج. بالنسبة لأدوات الدين المتاحة للبيع، يتم تقدير انخفاض القيمة استناداً إلى نفس المعايير حيث مثل الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة. بعد الزيادة في القيمة العادلة لأدوات الدين المتعلقة بشكل موضوعي يحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة يتم إضافتها إلى بيان الدخل المجموع.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المؤسسة باحتساب مخصص عام بعد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها (بعد استبعاد بعض فئات الضمانات) التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي. ولم يتم احتساب أي مخصصات عامة أخرى.

في مارس ٢٠٠٧، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بالتعديل على أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات لتغيير الحد الأدنى للمعدل من ٢٪ إلى ١٪ للتسهيلات النقدية و ٥,٠٪ للتسهيلات غير النقدية. وقد تم تطبيق المعدلات المطلوبة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٧ على صافي الزيادة في التسهيلات، بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات خلال فترة التقرير. في نوفمبر ٢٠٠٨، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات لكافة شركات الاستثمار بأنه يجب تسجيل المخصص العام الذي يزيد عن المعدل الحالي بنسبة ١٪ بالنسبة للتسهيلات النقدية وبنسبة ٥,٠٪ بالنسبة للتسهيلات غير النقدية كإيرادات في بيان الدخل المجموع ويجب تحويل مبلغ مقابل له إلى الاحتياطي الاختياري وهو غير قابل للتوزيع (إيضاح ٢٠).

٨-٢ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

تقوم المجموعة بشراء/ بيع أوراق مالية متماثلة إلى حد كبير بموجب اتفاقيات إعادة بيعها / إعادة شرائها في تواريخ معينة في المستقبل وبأسعار محددة. يتم تسجيل المبالغ المدفوعة كأوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها. يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يستمر تسجيل الاستثمارات المباعة مع حق إعادة الشراء في الميزانية العمومية المجمعة ويتم قياسها وفقاً للسياسة المحاسبية لتلك الاستثمارات. يتم إدراج المحصل من بيع الاستثمارات كجزء من المطلوبات كأوراق مالية مباعة مع حق إعادة شراء. يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كمصروفات فوائد ويتم تسجيلها على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٩-٢ استثمارات ومساهمات في مشاريع

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التي تمارس المؤسسة تأثيراً ملموساً على سياساتها المالية والتشغيلية وهي ليست شركة تابعة أو شركة محاصة "الشركات الزميلة" باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٩-٢ استثمارات ومساهمات في مشاريع (تتمة)

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة في الميزانية العمومية المجمعة بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم قيد الخسائر التي تزيد عن تكلفة الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابة عنها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاءها. تقيد المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة في بيان الدخل المجموع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركات الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع، متى كان ملائماً. يتم احتساب مخصص لأي خسائر من انخفاض القيمة ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع (إيضاح ٢ - ٢١).

يتم تصنيف الاستثمارات والمساهمات الأخرى في مشاريع كاستثمارات متاحة للبيع. يتم احتساب مخصص لأي خسائر من انخفاض القيمة لكل استثمار على حدة ويتم إدراجها كما هو مبين في إيضاح ٧-٢.

١٠-٢ مخصصات أخرى

تسجل المخصصات الأخرى في الميزانية العمومية المجمعة عندما تكون على المجموعة التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك للوفاء بهذه الالتزامات.

١١-٢ عقار وموجودات ثابتة أخرى

يدرج العقار والموجودات الثابتة الأخرى بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تسجل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الممكن استردادها. وتمثل القيمة الممكن استردادها للأصل صافي سعر البيع أو القيمة التشغيلية للأصل أيهما أعلى. يحسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لكل فئة من فئات الموجودات كما يلي:

٢٠ سنة	مباني
١٠ سنوات	آلات ومكائن
١٠ - ٥ سنوات	تركيبات مباني
١٠ - ٣ سنوات	معدات مكتبية ومعدات أخرى وبرمجيات كمبيوتر
٦ - ٤ سنوات	أثاث
٤ - ٢ سنوات	سيارات

١٢-٢ ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة ناقصاً المبالغ المسددة.

١٣-٢ تمويل لأجل

يتم تسجيل كافة التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس القروض والسلف لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية.

١٤-٢ ضمانات مالية

تقدم المجموعة ضمانات مالية نيابة عن شركاتها الزميلة. يتم قيد هذه الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ منحها والتي تمثل القسط المحصل. تقوم المجموعة لاحقاً بقيد مطلوباتها بموجب كل ضمان وفقاً للأقسام المطفأة وأفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية أي التزام مالي ينتج عن الضمان أيهما أكبر. ويتم تسجيل أي زيادة في الالتزام ضمن بيان الدخل المجموع. تقيد المجموعة القسط المحصل في بيان الدخل المجموع على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٥-٢ أنشطة أمانة

إن الموجودات المدارة لحساب أطراف أخرى أو الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة أو وكالة لا يتم معاملتها كموجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة.

١٦-٢ محاسبة التغطية

تستخدم المجموعة الأدوات المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الائتمان، بما في ذلك الناتجة عن المعاملات المتوقعة.

يكون هناك علاقة تغطية:

- عندما يكون هناك توثيق رسمي للتغطية عند بدايتها.
- عندما يتوقع أن تكون عملية التغطية فعالة بدرجة عالية.
- عندما يمكن قياس فاعلية التغطية بصورة موثوق منها.
- عندما تكون عملية التغطية فعالة على مدى الفترة المالية.
- لتغطية معاملة متوقع حدوثها، تكون احتمالية حدوث المعاملة كبيرة وتظهر تعرضها لاختلافات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر في النهاية على صافي الربح أو الخسارة.

عندما تكون هناك علاقة تغطية بين أداة المشتقات والبند المتعلق بها والذي تم تغطيته، يتم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة. إن معالجة أي أرباح أو خسائر تتم كما هو موضح أدناه.

عند استخدام الأداة المالية المشتقة لتغطية التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام أو التزامات الشركة (بما في ذلك مخاطر العملات الأجنبية)، فإن التغير في القيمة العادلة للبند المغطى المتعلق بالمخاطر التي يتم تغطيتها يدرج كجزء من القيمة الدفترية للبند المغطى. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن إعادة قياس كل من أداة التغطية والبند المغطى في بيان الدخل المجموع.

عند استخدام الأداة المالية المشتقة لتغطية التعرض للتقلب في التدفقات النقدية للموجودات أو المطلوبات المدرجة أو المعاملات المتوقعة، يتم إدراج الجزء الفعال من أي ربح أو خسارة نتيجة إعادة قياس أداة التغطية في حقوق الملكية بشكل مباشر. ويتم إدراج الجزء غير الفعال من أي ربح أو خسارة في بيان الدخل المجموع.

يتم إيقاف محاسبة التغطية عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع، أو تنتهي مدتها أو استخدامها، أو عندما لا تعود مستوفية لشروط المحاسبة عنها كعمالة تغطية أو يتم إلغاؤها من قبل المجموعة. بالنسبة لأدوات التغطية المسجلة بالتكلفة المطلقة، باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للبند المغطى عند الانتهاء والقيمة الاسمية يتم إطفاءه على مدى العمر المتبقي من التغطية الأصلية. وإذا تم استبعاد التغطية، يتم تسجيل تعديل القيمة العادلة غير المطلقة على الفور في بيان الدخل المجموع.

إن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة من المشتقات خلال السنة، التي لا تفي بشروط محاسبة التغطية والجزء غير الفعال من التغطية الفعالة، يتم أخذها مباشرة إلى بيان الدخل المجموع.

١٧-٢ تحقق الإيرادات والمصروفات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية، التي بموجبها يخصم المعدل المستخدم المقبوضات أو المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأداة المالية إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصومات أو علاوات أو فروق أخرى بين القيمة الدفترية المبدئية للأداة التي تحمل فائدة وقيمتها عند الاستحقاق على أساس معدل الفائدة الفعلية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٧-٢ تحقق الإيرادات والمصروفات (تتمة)

إيرادات الرسوم

تتحقق إيرادات الرسوم المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة ما على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الرسوم الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق إيرادات رسوم الأداء بعد عند اكتسابها، وهو عندما لم تكن مخاطر تحقق هذه الرسوم غير موجودة.

إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار النتائج من أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتعلقة بإيرادات أو مصروفات الفوائد وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

بيع البضاعة

تتحقق إيرادات بيع البضاعة عندما تنتقل المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى العميل.

١٨-٢ مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإجباري بتاريخ الميزانية العمومية، وبما يعادل تقريباً قيمة الالتزام النهائي. ويتم سداد الالتزامات ضمن برنامج يتم إدارته من قبل أمين مستقل.

١٩-٢ العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو العملة الرئيسية للمجموعة.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. ويتم إدراج أرباح أو خسائر التحويل على البنود غير النقدية المدرجة في حقوق الملكية كجزء من تعديل القيمة العادلة على الأوراق المالية المتاحة للبيع ما لم تكن جزءاً من إستراتيجية التغطية الفعالة. يتم تحويل أي شهرة ناتجة عن حيازة عمليات أجنبية بسعر الإقبال بتاريخ الميزانية العمومية. تدرج فروق التحويل من البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل المجموع ضمن صافي أرباح أو خسائر القيمة العادلة.

بالنسبة للاستثمارات في مشاريع والاستثمارات المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية المحاسبية، يتم تقييم الموجودات والمطلوبات إلى عملة العرض للمؤسسة على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية العمومية ويتم تقديم بيانات الدخل على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. تؤخذ فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند مستقل من حقوق الملكية. عند البيع، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في حقوق الملكية الخاصة بعمليّة أجنبية محددة ضمن بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢٠-٢ تقارير القطاعات

تشكل القطاعات المكونات الرئيسية للمجموعة التي تقدم منتجات أو خدمات (قطاع الأعمال) أو تقدم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (القطاع الجغرافي) حيث تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن مخاطر ومزايا القطاعات الأخرى. يتضمن إيرادات القطاع ومصروفات القطاع وأداء القطاع تحويلات بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.

٢١-٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر في المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حياة استثمار ما سواء كان يجب تصنيفه كمحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق أو محتفظ به للمتاجرة أو مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع.

وبالنسبة لتلك الاستثمارات التي تعتبر محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تقوم الإدارة بالتأكد من الوفاء بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وبصفة خاصة عندما يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

وتقوم المجموعة بتصنيف الأوراق المالية كأوراق مالية للمتاجرة إذا تم حيازتها بصفة أساسية لغرض تحقيق ربح على المدى القصير من قبل المتداولين.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. في حالة عدم تصنيف هذه الاستثمارات كمحتفظ بها للمتاجرة ولكن يتوافر لها قيمة عادلة موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من الربح أو الخسارة في حسابات الإدارة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تُصنف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو وجود دليل إيجابي على انخفاض القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى منها التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للاستثمارات المدرجة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للمشاريع والأسهم غير المدرجة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ الميزانية العمومية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض القيمة على القروض والمدينين والاستثمار في أدوات الدين

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والمدينين غير المنتظمة والاستثمار في أدوات الدين كل نصف سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب عمل تقدير من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢١-٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة. ويوجد عدد من الاستثمارات في أوراق مالية حيث لا يمكن تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها، لذا فهي مدرجة بالتكلفة وكما هو مفصّل عنها في إيضاح ٩. تقوم المؤسسة بتحديث أساليب التقييم بصورة دورية وتقوم باختبارها للتأكد من مدى ملائمة هذه الأساليب باستخدام الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق في نفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية متاحة أخرى.

٣ ودائع

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، يوجد لدى المجموعة ودائع لدى مؤسسات مالية غير مصرفية بمبلغ ٤١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: لا شيء) تظهر بالصافي بعد المخصصات البالغة ١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: لا شيء).

٤ اتفاقيات أوراق مالية مشتراة / مباعة مع حق إعادة البيع / إعادة الشراء

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
		اتفاقيات إعادة البيع
٢٦	-	بنوك
١٦٠	-	أخرى
<u>١٨٦</u>	<u>-</u>	
		(مليون دولار أمريكي)
		اتفاقيات إعادة الشراء
١,٤٦٣	٧٥٢	بنوك
٩٠٩	٥١٨	أخرى
<u>٢,٣٧٢</u>	<u>١,٢٧٠</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٥ أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
		مديونية وأدوات أخرى متاحة للبيع تحمل فائدة
		سندات ذات تقييم AAA/Aaa
٩٩٩	٥٦٦	سندات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي
٣٦٤	٢٦٣	سندات دين صادرة عن استثمار آخر ذو تقييم
٢,٥٢٢	٢,٠٧١	أدوات مالية مركبة
٢٤٨	٨٠	سندات دين أخرى
٣٠٠	١٥٦	
٤,٤٤٣	٣,١٣٦	
		مديونية وأدوات أخرى محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تحمل فائدة
		سندات ذات تقييم AAA/Aaa
١٤٠	٣	سندات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي
١٤٥	-	سندات دين صادرة عن استثمار آخر ذو تقييم
٥٣	٣٦	استثمارات مركبة
٢٠٩	-	
٥٤٧	٣٩	
		صناديق المتاجرة
		صناديق السوق النقدي محسنة السيولة
٤	٤	صناديق السندات
١٤٥	١٢٢	صناديق ائتمان
٤٨	٢٩	
١٩٧	١٥٦	
٥,١٨٧	٣,٣٣١	

المجموع

تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ٢٠٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ١٣٩ مليون دولار أمريكي) على استثمارات مركبة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

تم خلال السنة أيضاً تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ٣٩٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ١٠١ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع على سندات الدين أو الأدوات الأخرى التي تحمل فائدة المصنفة كمحاولة للبيع.

٦ أسهم وصناديق مدارة

يتم تصنيف الأسهم وصناديق مدارة كما يلي:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
		أوراق مالية للمتاجرة
٤٣١	٣١٨	أوراق مالية متاحة للبيع
٢٩٥	١٦٦	استثمارات أسهم بديلة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٦٦١	٦١٩	
١,٣٨٧	١,١٠٣	

تتكون الأوراق المالية للمتاجرة من استثمارات في صناديق تقوم بالمتاجرة بصورة نشطة في أوراق بضمان رهن وعقود مستقبلية مدارة وأسهم مصدرة داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

تتكون الأوراق المالية المتاحة للبيع من استثمارات في صناديق تقوم بالاستثمار في أسهم وأوراق مالية عقارية وأوراق دين أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٦ أسهم وصناديق مدارة (تتمة)

تتكون الاستثمارات في أسهم البديلة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من الاستثمارات في صناديق التغطية والاستثمارات البديلة الأخرى. خلال السنة، تم تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١٥٧ مليون دولار أمريكي (٥:٢٠٠٧ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع من أوراق مالية متاحة للبيع.

٧ قروض

إن الحركات في مخصص خسائر القروض هي كما يلي:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(أ) مخصص خسائر القروض
١	١	(مليون دولار أمريكي)
(١)	-	الرصيد في بداية السنة
١	١	المحول إلى المخصص العام
١	٢	صافي المحمل للسنة
١	٢	الرصيد في نهاية السنة
٢٠٠٧	٢٠٠٨	(ب) مخصص ضمانات القروض
٤	٤	(مليون دولار أمريكي)
(٢)	-	الرصيد في بداية السنة
-	(١)	المحول إلى المخصص العام
٢	(١)	المبالغ المستخدمة
٤	٢	صافي (إعادة القيد) المحمل للسنة
٤	٢	الرصيد في نهاية السنة

تتفق سياسة المجموعة لاحتساب مخصص انخفاض قيمة القروض من كافة النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي للمخصصات المحددة.

٨ صناديق أسهم خاصة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٣٠٥	٣٠٩	صناديق أسهم خاصة
-	(٤٩)	مخصص خسائر انخفاض القيمة
٣٠٥	٢٦٠	

فيما يلي ملخص الحركات في رصيد مخصص انخفاض قيمة صناديق الأسهم الخاصة.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٣٨	-	الرصيد في بداية السنة
(٣٨)	٤٩	صافي المحمل (عكس) للسنة
-	٤٩	الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٩ استثمارات ومساهمات في مشاريع

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٤٧٦	٨٠٦	استثمارات في مشاريع تم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية
٦٤٤	٤٨٣	استثمارات ومساهمات أخرى في مشاريع
١,١٢٠	١,٢٨٩	
(٦٠)	(١٩٨)	مخصص خسائر انخفاض القيمة
١,٠٦٠	١,٠٩١	

يتكون مخصص انخفاض القيمة من خسائر متعلقة بالاستثمارات في مشاريع التي تم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٦ مليون دولار أمريكي) ومخصص لقاء انخفاض قيمة استثمارات ومساهمات أخرى في مشاريع بمبلغ ١٩٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٥٤ مليون دولار أمريكي).

(أ) استثمارات في مشاريع تم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

يبين الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في مشاريع تم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
١,٤٥١	٣,٣٤٥	الحصة في الموجودات
(٩٧٥)	(٢,٥٣٩)	الحصة في المطلوبات
٤٧٦	٨٠٦	الحصة في صافي الموجودات
(٦)	(٢)	مخصص خسائر انخفاض القيمة
٤٧٠	٨٠٣	القيمة الدفترية للاستثمار
٢٥	١٠٨	الحصة في أرباح السنة

لا توجد استثمارات هامة في المشروعات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية مدرجة في أي من الأسواق المالية.

(ب) استثمارات ومساهمات أخرى في مشاريع

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٤٦٦	٣٠٢	استثمارات مدرجة
١٧٨	١٨٠	استثمارات غير مدرجة
٦٤٤	٤٨٣	
(٥٤)	(١٩٥)	مخصص انخفاض القيمة
٥٩٠	٢٨٨	

خلال السنة، تم تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: لا شيء) من استثمارات مدرجة متاحة للبيع في بيان الدخل المجموع وذلك بسبب الانخفاض الكبير في القيمة السوقية.

تظهر الاستثمارات غير المدرجة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض القيمة بمبلغ ٤٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٥٤ مليون دولار أمريكي)، حيث إن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات لا يمكن قياسها بصورة موثوق منها. بالنسبة لهذه الاستثمارات، قامت الإدارة بإجراء تقييم لتلك الاستثمارات وقد أسفر هذا التقييم عن كفاية خسارة انخفاض القيمة المسجلة. إن إستراتيجية المؤسسة هي الاحتفاظ بالأوراق المالية في المستقبل القريب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٩ استثمارات ومساهمات في مشاريع (تتمة)

(ج) مخصص انخفاض قيمة استثمارات ومساهمات في مشاريع

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٦٠	٦٠	الرصيد في بداية السنة
-	(١٠)	المبالغ المستخدمة
-	١٤٨	صافي المحمل للسنة
٦٠	١٩٨	الرصيد في نهاية السنة

١٠ موجودات أخرى

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٢١٢	٧٣	فوائد ورسوم وعمولات مستحقة
١	-	مشتقات مالية
٤٣	٤٩	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
١	١	مدفوعات مقدما
٢٦	٢٦	عقار وآلات ومعدات
٨٥	١٠٣	موجودات أخرى بما فيها ذمم مدينة
٣٦٨	٢٥٢	

١١ ودائع

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٥٢٨	٤٧٣	ودائع من البنوك المركزية
١,١٢٤	٣٩٦	ودائع من بنوك أخرى
٣٤٧	١٨	ودائع من مؤسسات إسلامية
٨٠٥	٢,٠٠٩	ودائع أخرى
٢,٨٠٤	٢,٨٩٦	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى والمؤسسات الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ٦٧٨، ٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٣٢٦، ٢ مليون دولار أمريكي).

١٢ تمويل لأجل

٢٠٠٧	٢٠٠٨	معدل الفائدة الفعلية %	(مليون دولار أمريكي)
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠٨	قرض محدد الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل متغير يستحق في ٢٠١٠
			إصدار سندات متوسطة الأجل:
٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٩	سندات للمؤسسة بالدولار الأمريكي ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠٠٩
٥٠٠	٥٠٠	٢٠١٠	سندات للمؤسسة بالدولار الأمريكي ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١٠
٥٨٩	٥٥٩	٢٠١١	سندات للمؤسسة باليورو ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١
١٩	١٩	٢٠١١	سندات للمؤسسة بدولار هونج كونج ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١
-	١٧٣	٢٠١٢	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالريغيت الماليستي تستحق في ٢٠١٢
-	١١٦	٢٠٢٢	سندات محددة الأجل للمؤسسة بالريغيت الماليستي تستحق في ٢٠٢٢
١٢	٤		قرض لأجل بالريال السعودي بمعدلات متغيرة
١,٨٢٠	٢,٠٧١		

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٣ مطلوبات أخرى

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
١٠٨	٧٩	فوائد مستحقة
١١	١٤١	مطلوبات مشتقات مالية
٤٨	٥٣	مكافأة نهاية خدمة للموظفين
٦	٢	مخصصات أخرى
٤٨	٣٧	مطلوبات أخرى بما فيها دائنون ومصروفات مستحقة
<u>٢٢١</u>	<u>٣١٢</u>	

١٤ حقوق الملكية

١-١٤ يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من ٢,١ مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم (٢,١:٢٠٠٧) مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم). في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨، وافق مجلس الإدارة على استدعاء الجزء غير المدفوع من رأس المال المصرح به والمصدر بمبلغ ١,١٠٠ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٠٧: ٢٥٠ مليون دولار أمريكي). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، كانت بعض مساهمات المساهمين فيما يتعلق برأس المال المستدعى قائمة. من المتوقع استلام هذه المبالغ في سنة ٢٠٠٩.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
<u>٢,١٠٠</u>	<u>٢,١٠٠</u>	رأس المال المصرح به والمصدر
-	١,٠٥٠	المدفوع بالكامل
١,٠٠٠	٥٠٠	المدفوع جزئياً
<u>١,٠٠٠</u>	<u>١,٥٥٠</u>	

٢-١٤ وفقاً لقانون الشركات التجارية الكويتي والنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي الإجمالي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال المؤسسة كحد أدنى. نظراً للخسائر المتكبدة، لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

٣-١٤ ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل نسبة ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في المؤرخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨، تم تسجيل الحد الأدنى للمخصص العام الذي يزيد عن نسبة ١٪ بالنسبة للتسهيلات النقدية ونسبة ٥,٠٪ بالنسبة للتسهيلات غير النقدية بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي في بيان الدخل المجموع. نظراً للخسائر المتكبدة، لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاختياري في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

٤-١٤ يتألف احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع محتفظ بها من قبل المؤسسة وكذلك حصة المؤسسة من الحركات في احتياطات إعادة تقييم الاستثمارات لشركات زميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٥ استثمارات مالية

يبين الجدول التالي الاستثمارات المالية للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: تصنيف التحقق والقياس:

(مليون دولار أمريكي)				
المجموع	محتفظ بها للمتاجرة	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	متاحة للبيع	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٣١ ديسمبر ٢٠٠٨				
٣,٣٢١	١٥٦	-	٣,١٣٦	٣٩
١,١٠٣	٣١٨	٦١٩	١٦٦	-
٢٦٠	-	-	٢٦٠	-
٢٨٨	-	-	٢٨٨	-
٤,٩٨٢	٤٧٤	٦١٩	٣,٨٥٠	٣٩
أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة				
أسهم وصناديق إدارة				
صناديق أسهم خاصة				
استثمارات ومساهمات في مشاريع				
(مليون دولار أمريكي)				
المجموع	محتفظ بها للمتاجرة	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	متاحة للبيع	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧				
٥,١٨٧	١٩٧	-	٤,٤٤٣	٥٤٧
١,٣٨٧	٤٣١	٦٦١	٢٩٥	-
٣٠٥	-	-	٣٠٥	-
٥٩٠	-	-	٥٩٠	-
٧,٤٦٩	٦٢٨	٦٦١	٥,٦٣٣	٥٤٧
أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة				
أسهم وصناديق إدارة				
صناديق أسهم خاصة				
استثمارات ومساهمات في مشاريع				

١٦ إيرادات فوائد وإيرادات مماثلة

(مليون دولار أمريكي)	
٢٠٠٧	٢٠٠٨
٥٦	٣٥
٢٥٠	٢١٠
٢	٣
-	٣
٣٠٨	٢٥١
ودائع	
أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة	
قروض	
أخرى	

١٧ إيرادات استثمارات وإيرادات أتعاب

(مليون دولار أمريكي)	
٢٠٠٧	٢٠٠٨
٣	(٢٩)
١٨٣	(١٥٧)
٦٨	٢٤
٨٦	٢٣
٢٥	١٠٨
٢٨	-
٤	(٢)
٢٢	٢٣
٤١	١٦
١	١
٤٦١	٧
صافي (الخسارة) الربح من أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة (راجع إيضاح ١٧,١ أدناه)	
صافي (الخسارة) الربح من أسهم وصناديق إدارة (راجع إيضاح ١٧,٢ أدناه)	
صافي الربح من بيع استثمارات ومساهمات في مشاريع (متاحة للبيع)	
إيرادات من استثمارات صناديق أسهم خاصة متاحة للبيع	
إيرادات من استثمارات ومساهمات في مشاريع (راجع إيضاح ٩ (أ))	
إيرادات من استثمار في مشروع محتفظ به للبيع	
(خسارة) ربح تحويل عملات أجنبية	
إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات متاحة للبيع	
إيرادات أتعاب وعمولات (راجع إيضاح ١٧,٣ أدناه)	
إيرادات متنوعة	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٧ إيرادات استثمارات وإيرادات أتعاب (تتمة)

تتضمن الإيرادات من إيرادات من استثمارات ومساهمات في مشاريع ربح بمبلغ ١٣١ مليون دولار أمريكي (٢٤:٢٠٠٧) تتعلق بشركات زميلة، وخسارة بمبلغ ٢٢ مليون دولار أمريكي (٩:٢٠٠٧) تتعلق بشركات تابعة غير مجمعة.

يتضمن صافي الربح من بيع استثمارات ومساهمات في مشاريع مبلغ ١٧ مليون دولار أمريكي (٥٩:٢٠٠٧) من الربح المحقق من استثمارات متاحة للبيع.

١٧-١ صافي (الخسارة) الربح من أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
١٤	(٧)	خسارة) ربح محقق من استثمارات متاحة للبيع
(٢١)	-	خسارة محققة من استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
١٠	(٢٢)	صافي (الخسارة) الربح من أدوات محتفظ بها للمتاجرة
<u>٣</u>	<u>(٢٩)</u>	

١٧-٢ صافي الربح من أسهم وصناديق إدارة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٧٤	٢٨	ربح محقق من استثمارات متاحة للبيع
٦٤	(١٦٤)	صافي (الخسارة) الربح من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - مصنفة
٤٥	(٢١)	صافي (الخسارة) الربح من أدوات محتفظ بها للمتاجرة
<u>١٨٣</u>	<u>(١٥٧)</u>	

١٧-٣ إيرادات أتعاب وعمولات

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
١٠	٨	أتعاب صناديق إدارة
٩	٧	أتعاب إدارة أصول
٢٢	١	أتعاب وعمولات أخرى
<u>٤١</u>	<u>١٦</u>	

١٨ مصروفات فوائد ومصروفات مماثلة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
١٣٢	١٠٢	ودائع
٩٣	٧٤	أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١٠٨	٨٨	تمويل لأجل
<u>٣٣٣</u>	<u>٢٦٤</u>	

يتضمن مصروف الفوائد مبلغ ١٢٤ مليون دولار أمريكي (٧٦:٢٠٠٧) تتعلق بالفوائد المكتبة على الالتزامات لتمويل موجودات لا تحمل فائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

١٩ إيرادات تشغيل أخرى

تمثل إيرادات التشغيل الأخرى صافي الإيرادات من أعمال التصنيع كما هو مبين أدناه:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٤٦	٦٧	مبيعات
(٢٠)	(٤٨)	تكلفة المبيعات
١٦	١٩	مجموع الربح
(٢)	(٢)	مصروفات بيع وتوزيع
(٢)	(١)	مصروفات إدارية
<u>١٢</u>	<u>١٥</u>	

٢٠ مخصصات / خسائر انخفاض القيمة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
-	(١)	ودائع لدى مؤسسات مالية غير مصرفية (إيضاح ٣)
-	(٤٩)	صناديق أسهم خاصة (إيضاح ٨)
(٣)	-	قروض وضمانات قروض (إيضاح ٧)
(١٢٩)	(٢٠٩)	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (إيضاح ٥)
(١٠١)	(٣٩٧)	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة - متاحة للبيع (إيضاح ٥)
(٥)	(١٥٧)	أسهم وصناديق مدارة - متاحة للبيع (إيضاح ٦)
-	(١٤٨)	مشاريع ومساهمات في مشاريع (إيضاح ٩ ج)
٢	-	ذمم مدينة (موجودات أخرى)
-	٣	بنك الكويت المركزي (رد مخصص عام)
<u>(٢٤٦)</u>	<u>(٩٥٨)</u>	

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في المؤرخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨، تم تسجيل الحد الأدنى للمخصص العام الذي يزيد عن نسبة ١٪ بالنسبة للتسهيلات النقدية ونسبة ٠,٥٪ بالنسبة للتسهيلات غير النقدية بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكي في بيان الدخل المجموع. (إيضاح ١٤, ٣).

٢١ التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمجموعة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل من المجموعة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات. وتقوم المجموعة بدفع اشتراكات في نظام اشتراك المعاشات الحكومي لعاملين معينين طبقاً للمتطلبات القانونية في الكويت.

بلغ إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في مصروفات موظفين مبلغ ٦,٨ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ (٢٠٠٧: ٦ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

١-٢٣ مخاطر السيولة (تتمة)

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق وقدرة المجموعة (وليس بالضرورة النية) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الخاصة بها.

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ (مليون دولار أمريكي)				
المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر
٣٤	-	-	٧	٢٧
١,٠٣٠	-	-	-	١,٠٣٠
٣,٣٣١	-	-	٩٦٦	٢,٣٦٥
١,١٠٣	-	-	٣١	١,٠٧٢
١١٠	-	-	-	١١٠
٢٦٠	٢٢٤	٣٤	٢	-
١,٠٩١	٩٢٨	-	-	١٥٣
٢٥٢	١١٧	١	٥١	٨٣
٧,٢١١	١,٢٧٩	٣٥	١,٠٥٧	٤,٨٤٠
الموجودات				
النقد والتقد المعادل				
ودائع				
إوراق مالية وصناديق تحمل فائدة				
اسهم وصناديق مدارة				
قروض				
صناديق أسهم خاصة				
استثمارات ومساهمات في مشاريع				
موجودات أخرى				
مجموع الموجودات				
المطلوبات				
ودائع				
أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء				
تمويل لأجل				
مطلوبات أخرى				
مجموع المطلوبات				
صافي الضجوة				
٢,٨٩٦	-	-	٣٠٧	٢,٥٨٩
١,٢٧٠	-	-	١٤	١,٢٥٦
٢,٠٧١	١١٦	١,٤٥٥	٥٠٠	-
٣١٢	٦٧	٧٠	٧٠	١٠٥
٦٥٤٩	١٨٣	١,٥٢٥	٨٩١	٣,٩٥٠
-	١,٠٩٦	(١,٤٩٠)	١٦٦	٨٩٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (مليون دولار أمريكي)				
المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	٣ أشهر إلى سنة	خلال ٣ أشهر
١٩	-	-	١٠	٩
٦٢٣	-	-	١٢١	٥٠٢
١٨٦	-	-	-	١٨٦
٥,١٨٧	٢٠٠	٢٢٢	١٧٣	٤,٥٩٢
١,٣٨٧	٢٢	-	١٠	١,٣٥٥
٤٠	-	-	٦	٣٤
٣٠٥	٢٨٢	١٨	١	٣
١,٠٦٠	٥٩٤	-	-	٤٦٦
٣٦٨	٦٣	٢	٩٠	٢١٣
٩,١٧٥	١,١٦٢	٢٤٢	٤١١	٧,٣٦٠
الموجودات				
النقد والتقد المعادل				
ودائع				
إوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها				
إوراق مالية وصناديق تحمل فائدة				
اسهم وصناديق مدارة				
قروض				
صناديق أسهم خاصة				
استثمارات ومساهمات في مشاريع				
موجودات أخرى				
مجموع الموجودات				
المطلوبات				
ودائع				
أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء				
تمويل لأجل				
مطلوبات أخرى				
مجموع المطلوبات				
صافي الضجوة				
٢,٨٠٤	-	-	٢٣٤	٢,٥٧٠
٢,٣٧٢	-	-	٤٤٢	١,٩٣٠
١,٨٢٠	-	١,٨٢٠	-	-
٢٢١	٥٩	٣	٨١	٧٨
٧,٢١٧	٥٩	١,٨٢٣	٧٥٧	٤,٥٧٨
-	١,١٠٣	(١,٥٨١)	(٣٤٦)	٢,٧٨٢

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢-٢٣ مخاطر السوق

تتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

تتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمار في أسهم.

تقوم المجموعة بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق على أساس القيمة الافتراضية وباستخدام مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر وفقاً للمخاطر. بالنسبة للإفصاحات المتعلقة بمخاطر السوق، راجع جدول القيمة المعرضة للمخاطر وتحليل الحساسية المنضمين في تحليل مخاطر السوق من قسم إدارة المخاطر في التقرير السنوي، والتي تمثل جزءاً مكماً للبيانات المالية المجمعة.

٣-٢٣ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة - عند اللزوم - على ضمانات وتدخل في اتفاقيات معاوضة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

إن مخاطر الائتمان التي تتعلق بمشتقات الأدوات المالية محددة بتلك ذات القيمة العادلة الموجبة والمدرجة ضمن موجودات أخرى. ونتيجة لذلك، فإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان، دون الأخذ بالاعتبار القيمة العادلة لأي اتفاقيات ضمان أو معاوضة، محددة بالمبالغ المدرجة في الميزانية العمومية المجمعة مضاف إليها الالتزامات للمعلماء المفصّل عنها في إيضاح ٢٥.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات على أيّاً من الموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

١,٣-٢٣ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة قبل الأخذ احتساب الضمانات المحتفظ بها أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى هو كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
١٩	٣٤	التقيد والتقيد المعادل
٦٢٣	١,٠٣٠	ودائع
١٨٦	-	أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
٥,١٨٧	٣,٣٣١	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
٤٠	١١٠	قروض
٣٥٠	٢٣٥	موجودات أخرى
<u>٦,٤٠٥</u>	<u>٤,٧٤٠</u>	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٥٣٧	٣٦٩	تعهدات ائتمانية
<u>٦,٩٤٢</u>	<u>٥,١٠٩</u>	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

إن صافي التعرض بعد احتساب الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى هو مبلغ ٥,١٠٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٦,٧٥٦ مليون دولار أمريكي).

تظهر التركزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة. يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد (المصنفة كضئ استثمار) ١٠٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ١٦٠ مليون دولار أمريكي).

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	شمال أفريقيا	آسيا	المجموع
١٠	٢٢	٢	-	٣٤	التقيد والتقيد المعادل
٤٢٩	٤١٨	١٨٣	-	١,٠٣٠	ودائع
٨٦٠	١,١٦٦	٢٧	١,٢٦٨	٣,٣٣١	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
١١٠	-	-	-	١١٠	قروض
١٢٢	٣٥	٧٧	١	٢٣٥	موجودات أخرى
<u>١,٥٣١</u>	<u>١,٦٤١</u>	<u>١,٥٣٠</u>	<u>٣٨</u>	<u>٤,٧٤٠</u>	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٦٩	-	-	-	٣٦٩	تعهدات ائتمانية
<u>١,٩٠٠</u>	<u>١,٦٤١</u>	<u>١,٥٣٠</u>	<u>٣٨</u>	<u>٥,١٠٩</u>	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣-١,٣ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

					(مليون دولار أمريكي)
المجموع	آسيا	شمال أفريقيا	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي	
					في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
١٩	١	١	٢	١٥	النقد والنقد المعادل
٦٢٣	-	-	١٢	٦١١	ودائع
١٨٦	-	-	١٨٦	-	أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
٥,١٨٧	١٢٠	٢,٠١٤	١,٩٣٠	١,١٢٣	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
٤٠	-	-	-	٤٠	قروض
٣٥٠	٢	١٤٤	٥٧	١٤٧	موجودات أخرى
٦,٤٠٥	١٢٣	٢,١٥٩	٢,١٨٧	١,٩٣٦	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٥٢٧	-	-	-	٥٢٧	تعهدات ائتمانية
٦,٩٤٢	١٢٣	٢,١٥٩	٢,١٨٧	٢,٤٧٣	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

						(مليون دولار أمريكي)
المجموع	أخرى	حكومية ووكالات	مرافق	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤	-	-	-	-	٣٤	النقد والنقد المعادل
١,٠٢٠	-	-	-	-	١,٠٢٠	ودائع
٣,٢٢١	١٦	٢٩٣	٢١٠	١٧٢	٢,٦٤٠	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
١١٠	-	-	٧٤	٣٦	-	قروض
٢٣٥	٦	٤	٤	٥١	١٧٠	موجودات أخرى
٤,٧٤٠	٢٢	٢٩٧	٢٨٨	٢٥٩	٣,٨٧٤	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٦٩	-	-	٢٤٣	١٢٦	-	تعهدات ائتمانية
٥,١٠٩	٢٢	٢٩٧	٥٣١	٣٨٥	٣,٨٧٤	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
١٩	-	-	-	-	١٩	النقد والنقد المعادل
٦٢٣	-	-	-	-	٦٢٣	ودائع
١٨٦	-	-	-	-	١٨٦	أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
٥,١٨٧	١٧	٦١٩	٢٣١	٥٠٨	٣,٨١٢	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
٤٠	-	-	٣٥	٥	-	قروض
٣٥٠	١٠	٩	-	١٠٣	٢٢٨	موجودات أخرى
٦,٤٠٥	٢٧	٦٢٨	٢٦٦	٦١٦	٤,٨٦٨	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٥٢٧	-	-	٢٤٠	١٩٧	-	تعهدات ائتمانية
٦,٩٤٢	٢٧	٦٢٨	٦٠٦	٨١٣	٤,٨٦٨	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٣-٢ الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "فئة الاستثمار" في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "غير مصنفة" تشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض "لانخفاض القيمة". ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة. تتضمن الجدارة الائتمانية "غير المصنفة" الاستثمار في أوراق دين مالية ذات جدارة عالية في دولي مجلس التعاون الخليجي وصناديق دين غير مصنفة حيث تكون غالبيتها فئة استثمار.

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات لبنود الميزانية العمومية المجمعة:

المجموع	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		(مليون دولار أمريكي)
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤	-	٣٤	النقد والتقد المعادل
١,٠٣٠	-	١,٠٣٠	ودائع
٣,٢٣١	١٨٤	٣,١٤٧	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
١١٠	-	١١٠	قروض
٢٣٥	٦٩	١٦٦	موجودات أخرى
٤,٧٤٠	٢٥٣	٤,٤٨٧	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٣٦٩	-	٣٦٩	تعهدات ائتمانية
٥,١٠٩	٢٥٣	٤,٨٥٦	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان
			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
			النقد والتقد المعادل
١٩	-	١٩	ودائع
٦٢٣	-	٦٢٣	أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
١٨٦	-	١٨٦	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
٥,١٨٧	٥٩٠	٤,٥٩٧	قروض
٤٠	-	٤٠	موجودات أخرى
٣٥٠	٨٢	٢٦٨	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
٦,٤٠٥	٦٧٢	٥,٧٣٣	تعهدات ائتمانية
٥٢٧	-	٥٢٧	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان
٦,٩٤٢	٦٧٢	٦,٢٧٠	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٤ التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط العادي لأعمال المجموعة لتلبية متطلبات العملاء، توجد على المجموعة التزامات لمنح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية واعتمادات مستندية لضمان أداء العملاء تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدية. يوضح الجدول التالي المبالغ الافتراضية الأساسية للالتزامات القائمة.

مبالغ مخاطر الائتمان (مليون دولار أمريكي)

٢٠٠٧	٢٠٠٨
القيمة الاسمية الاساسية	القيمة الاسمية الاساسية
٤٤١	٣٦٦
٥١	-
٤٥	٣
<u>٥٣٧</u>	<u>٣٦٩</u>

البند الطارئة المتعلقة بالمعاملات:

- خطابات ضمان
- سندات تعهدات المساهمين
- التزامات قرض غير مسحوب والتزامات مؤمن عليها بموجب إصدار أوراق وتسهيلات متجددة

إن الالتزامات والمطلوبات الطارئة المحتملة أعلاه ذات مخاطر ائتمانية لا تتعلق بالبند داخل الميزانية العمومية وذلك لأن الأتعاب الناشئة والمستحقات للخسائر المحتملة فقط يتم إدراجها في الميزانية العمومية المجمعة إلى أن يتم الوفاء بالالتزامات أو انقضاء مدتها. إن العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة سوف تنقضي بدون أن يتم منحها كلياً أو جزئياً. وعليه، فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. إن المطلوبات الطارئة المتعلقة بالمعاملات هي بالصافي بعد استبعاد مخصص بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٤ مليون دولار أمريكي).

كان لدى المؤسسة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ الميزانية العمومية:

٢٠٠٧	٢٠٠٨
١٥٠	١٢٤
٧٥	٥١
<u>٢٢٥</u>	<u>١٧٦</u>

(مليون دولار أمريكي)

- التزامات غير مسحوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة
- التزامات غير مسحوبة لاستثمارات ومساهمات في مشاريع

٢٥ المشتقات

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي للوفاء باحتياجات العملاء وتحقيق إيرادات من المتاجرة كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتغطية تعرضها لمخاطر السوق والفائدة والعملية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا ينتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية يستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أية ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات معاوضة رئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٥ المشتقات (تتمة)

محاسبة التغطية

إن مبادلات معدل الفائدة والتي بموجبها تقوم المؤسسة بدفع معدل فائدة ثابت وتتلقي معدل فائدة متغير يتم استخدامها في تغطيات القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع ذات الفائدة الثابتة.

كما في تاريخ الميزانية العمومية، كان المبلغ الافتراضي لمبادلات الفائدة المستخدمة في تغطية مخاطر معدل الفائدة ١,٥٩٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٢,٧٢٨ مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة ربح مبادلة بمبلغ ٩٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٥٠ مليون دولار أمريكي).

سجلت المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ صافي خسارة بمبلغ ٩١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ربح بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكي) يمثل الخسارة من أداة التغطية. وفي المقابل بلغ ربح الأوراق المالية المغطاة ذات الدخل الثابت ٩٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٢ مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيمة الاسمية وصافي القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

٢٠٠٧		٢٠٠٨			
القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
					(مليون دولار أمريكي)
					مشتقات محتفظ بها للتغطية
٢,٧٢٨	(١٨)	١٣	١,٥٩٢	(٩٦)	- مبادلات معدلات الفائدة
١٩	-	-	٣٤٣	-	- مبادلات العملات الأجنبية
٦٢	-	-	٢٠٠	-	- مبادلات مرتبطة بالمؤشر
					مشتقات محتفظ بها للمتاجرة
١,٣٢٨	(٤)	٩	١,٤٥٢	(١٨)	٤١ اتفاقيات معدلات آجلة
٤,١٣٧	(٢٢)	٢٢	٣,٥٨٧	(١١٤)	٥٩

تحليل الاستحقاقات

المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	سنة واحدة	(مليون دولار أمريكي)
				في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
				القيمة الاسمية
١,٥٩٢	٣٩٣	٩٢٠	٢٧٩	مبادلات معدلات الفائدة
٣٤٣	١١٦	٢٢٧	-	مبادلات العملات الأجنبية
٢٠٠	-	٢٠٠	-	مبادلات مرتبطة بالمؤشر
١,٤٥٢	١١٥	٢٢٧	١,١١٠	اتفاقيات معدلات آجلة
				(مليون دولار أمريكي)
				في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
				القيمة الاسمية
٢,٧٢٨	٧٥٢	٩٥١	١,٠٢٥	مبادلات معدلات الفائدة
١٩	-	١٩	-	مبادلات العملات الأجنبية
٦٢	-	-	٦٢	مبادلات مرتبطة بالمؤشر
١,٣٢٨	-	١٩	١,٣٠٩	اتفاقيات معدلات آجلة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ معلومات القطاعات

لقد تم تحديد صيغة معلومات القطاعات الرئيسية على أنها قطاعات الأعمال حيث تتأثر مخاطر المجموعة ومعدلات العائد من الاختلافات في المنتجات والخدمات المقدمة. ويتم تقديم معلومات القطاعات الثانوية حسب الموقع الجغرافي.

القطاعات الرئيسية

يتم تقسيم أعمال المجموعة لأغراض الإدارة إلى خمسة قطاعات رئيسية للأعمال:

يكون قطاع المشاريع مسئولاً عن الاستثمار بصورة فعالة في مشروعات ومساهمات مشاريع.

يوفر قطاع سوق السندات إيرادات منتظمة في شكل عوائد/ هامش الربح كما تعتبر السندات احتياطي للسيولة الإضافية. تتكون الاستثمارات من سندات سوقية قابلة للتداول وذات جودة عالية تتنوع من خلال مجال كبير من القطاعات والمخاطر الجغرافية والصناعية.

إن قطاع الأسهم والاستثمارات البديلة يدير مجموعة متنوعة من المحافظ في منظومة من فئات الموجودات المختلفة وأفكار الاستثمار التي تتضمن استثمارات تشتمل على الأسهم والتمويل المنتظم وملكية الأسهم غير المدرجة والاستثمار الحيادي بالسوق وصناديق التغطية والموجودات البديلة الأخرى.

يدير قطاع الخزنة سيولة المجموعة ومعدل الفائدة قصير الأجل وأنشطة تحويل العملات الأجنبية باستخدام مجموعة من نظم الخزنة داخل وخارج الميزانية العمومية. يقوم القطاع بالتجارة لحسابه وكذلك لحساب العملاء في عقود تحويل العملات الأجنبية الحالية والأجلة والخيارات من السوق النقدي وسندات بمعدلات متغيرة ومعدلات الفوائد التبادلية والمشتقات الأخرى.

يتضمن قطاع "عمليات الشركات والعمليات الأخرى" بنود لا تتعلق مباشرة بقطاع أعمال معين، بما في ذلك الاستثمارات ذات طبيعة إستراتيجية، والإيرادات الناتجة عن إعادة تحميل صالفي رأس المال الحر للمجموعة على وحدات الأعمال. تتكون العمليات الأخرى المجموعة من إدارة الأصول والعلميات والمراقبة المالية. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال على أساس المعاملات السوقية البحتة بمعدلات السوق المقدرة. يتم تحميل/ إضافة الفائدة إلى قطاعات الأعمال على أساس معدلات تعادل التكلفة الحدية للصناديق.

إن تلك القطاعات تشكل الأساس الذي تستند إليه تقارير المجموعة حول معلومات القطاعات الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ معلومات القطاعات (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
(مليون دولار أمريكي)

المشاريع	أسواق	استثمارات في أسهم	الخبزاة	عمليات المؤسسة	مستبعدات المجموع	
٦	٢٠٧	١	٤٠	٥٤	٢٥١	إيرادات فوائد وإيرادات مماثلة
١٥٩	٣	(١٤٠)	(٢)	٢	٢٢	إيرادات استثمار وإيرادات أتعاب وإيرادات تشغيل أخرى
(٥٨)	(١٦٨)	(٦٦)	(٢٩)	-	(٢٦٤)	مصرف فوائد ومصرفات مماثلة
١٠٧	٤٢	(٢٠٥)	٩	٥٦	٩	مجمّل إيرادات التشغيل
(١٤)	(٦)	(٢)	(٣)	(٢٢)	(٤٨)	مصرفات تشغيل أخرى
(١٤٨)	(٦٥٥)	(١٥٧)	(١)	٣	(٩٥٨)	خسائر انخفاض القيمة
(٥٥)	(٦١٩)	(٣٦٥)	٥	٣٧	(٩٩٧)	نتائج القطاع
					١	إيرادات استرداد دين
					(٩٩٦)	صافي إيرادات السنة
						معلومات أخرى
١,٤٠٦	٣,٤٢٥	١,٢٨٠	١,٠٤٧	٥٣	٧,٢١١	موجودات القطاع
١,٥١٦	٢,٣٠٧	١,٦٣٧	٨٩	-	٦,٥٤٩	مطلوبات القطاع
					٦٦٢	حقوق الملكية
					٧,٢١١	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
(مليون دولار أمريكي)

المشاريع	أسواق	استثمارات في أسهم	الخبزاة	عمليات المؤسسة	مستبعدات المجموع	
٧	٢٣٩	٥	٦٣	٩٥	٣٠٨	إيرادات فوائد وإيرادات مماثلة
١٦٣	٢٤	٢٦٩	١١	٥	٤٧٢	إيرادات استثمار وإيرادات أتعاب
(٦٦)	(٢٢٦)	(٨٠)	(٦١)	-	(٣٣٢)	مصرف فوائد ومصرفات مماثلة
١٠٤	٣٧	١٩٤	١٣	١٠٠	٤٤٨	مجمّل إيرادات التشغيل
(١٢)	(٧)	(٢)	(٣)	(٢٨)	(٥٢)	مصرفات التشغيل أخرى
(٤)	(٢٤٠)	(٥)	١	٢	(٢٤٦)	خسائر انخفاض القيمة
٨٨	(٢١٠)	١٨٧	١١	٧٤	١٥٠	نتائج القطاع
					١٠٣	إيرادات استرداد دين
					٢٥٣	صافي إيرادات السنة
						معلومات أخرى
١,٢٢٨	٥,١٤٢	١,٦٢٨	١,١١٦	٦١	٩,١٧٥	موجودات القطاع
٩٠٢	٤,٨٩٠	١,٣٦٨	٥٧	-	٧,٢١٧	مطلوبات القطاع
					١,٩٥٨	حقوق الملكية
					٩,١٧٥	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٦ معلومات القطاعات (تتمة)

معلومات القطاعات الثانوية

بالرغم من أن إدارة المجموعة تعمل بصفة أساسية في قطاعات الأعمال فإن المجموعة تعمل في سوقين جغرافيين - منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ودوليا. يبين الجدول التالي توزيع مجمل الإيرادات التشغيلية للمجموعة وإجمالي الموجودات حسب القطاع الجغرافي:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

المجموع		دولي		منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		(مليون دولار أمريكي) مجمل إيرادات التشغيل مجموع الموجودات
أخرى	المشاريع	أخرى	المشاريع	أخرى	المشاريع	
(١٥٥)	١٦٤	(١٧١)	-	١٦	١٦٤	
٥,٨٠٥	١,٤٠٦	٤,٤٤٥	٢٠	١,٣٦٠	١,٣٨٦	

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

المجموع		دولي		منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		(مليون دولار أمريكي) مجمل إيرادات التشغيل مجموع الموجودات
أخرى	المشاريع	أخرى	المشاريع	أخرى	المشاريع	
٣٤٤	١٠٤	٢٤٠	-	١٠٤	١٠٤	
٧,٩٤٧	١,٢٢٨	٥,٩٢١	٢٠	٢,٠٢٦	١,٢٠٨	

٢٧ معلومات عن القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية بتاريخ الميزانية العمومية، باستثناء بعض الأسهم غير المدرجة والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق منها (إيضاح ٩) حيث إنه لا توجد مدخلات سوق معلنة. تتوي المجموعة الاحتفاظ بهذه الأوراق المالية للمستقبل القريب.

٢٨ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات التابعة والزميلة والمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يسيطرون عليها أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

لم يكن هناك أي معاملات وأرصدة جوهرية أخرى مع شركات زميلة خلال وفي نهاية السنة الحالية (٢٠٠٧: لا شيء).

مكافآت موظفي الإدارة العليا

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة العليا خلال السنة:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٩	٦	مزايَا قصيرة الأجل
١	٢	مكافآت بعد التوظيف ومع مكافآت إنهاء الخدمة
١٠	٨	إجمالي المكافآت المدفوعة لموظفي الإدارة العليا

تتضمن الموجودات الأخرى قروض لموظفي الإدارة العليا بمبلغ ١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ١ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٩ أنشطة الأمانة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الموجودات تحت الإدارة والخاصة بأطراف أخرى (بالقيمة العادلة) بلغت ٤٥٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٧: ٦٢٩ مليون دولار أمريكي). تدار هذه الموجودات بصفة أمانة وبالتالي تستبعد من الميزانية العمومية المجمعة.

٣٠ إدارة رأس المال

يمثل رأسمال المؤسسة استثمار المساهمين والموارد الإستراتيجية الرئيسية التي تدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو توسيع هذا المصدر بأسلوب كفاء ومنظم من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية.

لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار أمريكي)
٦,٩٩٦	٦,٢٢٧	ودائع وتمويل لأجل وقروض أخرى تحمل فائدة
٢٢١	٣١٢	مطلوبات أخرى
(٦٤٢)	(١,٠٦٤)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل والودائع
<u>٦,٥٧٥</u>	<u>٥,٤٨٥</u>	صافي الدين
١,٩٥٨	٦٦٢	حقوق الملكية
٣,٣٦	٨,٢٩	معدل الإقراض (صافي الدين / حقوق الملكية)

رأس المال الاقتصادي

تعرف المؤسسة رأس المال الاقتصادي على أنه مبلغ رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن الأعمال. وتحدد المؤسسة كفاية رأس المال الاقتصادي على أساس أساليب داخلية.

٣١ المقارنات

قامت المجموعة بإعادة إدراج بعض أرقام المقارنة في البيانات المالية المجمعة كنتيجة لتجميع شركة تابعة كانت مدرجة تحت "مساهمات في مشاريع" في السنة السابقة.

الاستثمارات المباشرة

(بملايين الدولارات)

الحصة المملوكة في رأس المال %	مجموع حقوق المساهمين	دولة المقر	أسم الشركة
الشركات الزميلة			
١٠٠,٠	٣,٥٥	الإمارات العربية المتحدة	شركة جولف دينم
١٠٠,٠	٧٠,٠٠	مملكة البحرين	شركة انفسبل القابضة
١٠٠,٠	٠,٩١	دولة الكويت	شركة جي اي كوربوريشن للتجارة العامة والمقاولات
٩٢,٨	٦,٥٩	دولة الكويت	شركة بارامونت الخليج للخدمات الكهربائية
٨٠,٠	٠,٧٩	دولة الكويت	شركة جي أي سي للتكنولوجيا
٧٠,٠	٣,٣٢	الإمارات العربية المتحدة	شركة الخليج جيو تي العالمية
٥١,٠	١٧,١٨	الإمارات العربية المتحدة	شركة كراون بايرميل لمتد
٥٠,٠	٢٠٢,٣٠	الإمارات العربية المتحدة	مؤسسة الخليج لإعادة التأمين
٥٠,٠	٠,٣٤	مملكة البحرين	شركة الدور للطاقة والماء
٥٠,٠	٥٤,٧٨	مملكة البحرين	الشركة المتحدة للسنانس سنيل
٥٠,٠	٥٧,٠٨	سلطنة عمان	مؤسسة عمان للاستثمار
٥٠,٠	٢٧١,٩٨	مملكة البحرين	شركة الخليج للاستثمار الصناعي
٤٧,٥	١٠,١٩	دولة الكويت	شركة الخليج للتواصل الإلكتروني
٤٥,٠	٢١,٩١	مملكة البحرين	شركة العزل للطاقة
٤٠,٠	٥٩,٥١	الإمارات العربية المتحدة	شركة أوربي مكس لمنتجات الخرسانة
٣٣,٣	٠,٩٠	مملكة البحرين	شركة أس جي ايه مرافق القابضة
٣٣,٣	٢٣,٩٠	سلطنة عمان	شركة مزارع دواجن الصفاء
٣٣,٠	٤٤١,٤٢	المملكة العربية السعودية	الشركة الوطنية لتأني أكسيد التيتانيوم (كريستال)
٢٥,٠	١٨,١٢	سلطنة عمان	الشركة العمانية لللايف البصرية
٢٥,٠	٨٥,٤٤	الإمارات العربية المتحدة	شركة التوريد والخدمات الفنية
٢٥,٠	٢٩,٠٠	دولة الكويت	الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة
٢٥,٠	١٩٤,٢٨	المملكة العربية السعودية	شركة كابلات جدة
٢٤,٥	١٣٠,٧٤	الإمارات العربية المتحدة	شركة الومكو للصناعات
٢٣,٥	١٩٩,٢٨	الإمارات العربية المتحدة	شركة انتر بلاست المحدودة
٢٣,٠	٥,٠١	مملكة البحرين	شركة سلتكس لصناعة النسيج
٢٢,٥	٧٩,٤٠	الإمارات العربية المتحدة	شركة روابي الإمارات
٢٠,٠	٣٢,٨٠	سلطنة عمان	شركة عمان بولي بروبيلين
٢٠,٠	١,٣٥	المملكة العربية السعودية	شركة شقيق للماء والكهرباء
٢٠,٠	١٢,٧٠	سلطنة عمان	شركة الخليج الدولية للأنابيب
٢٠,٠	٨,٦٥	سلطنة عمان	شركة محاجر الخليج
المساهمات الأخرى			
١٣,٠	٢٣٠,٠٨	دولة قطر	شركة تطوير الإنشائية
١٠,٣	١٢٢,٤٢	الولايات المتحدة الأمريكية	بيرلا واينبرج بارتنرز
١٠,٠	١١٢,٣٧	دولة الكويت	شركة رساميل للهيكل المالية
١٠,٠	٢٠١,٣٤	دولة قطر	شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة
١٠,٠	١٨٤,١٠	الإمارات العربية المتحدة	مركز دبي الصحي
٩,٠	١١٩,٠٨	دولة الكويت	شركة كي جي ال لوجستك
٨,٠	١٣٢,٢٧	مملكة البحرين	شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)
٧,٩	١,٩٥٠,٠٠	المملكة العربية السعودية	شركة التصنيع الوطنية
٥,٩	١٨٤,٢٨	مملكة البحرين	شركة الخليج لدرطفة الألمنيوم - جارمكو
٢,٣	٩٥,٤٠	سلطنة عمان	الشركة المتحدة للطاقة
٢,٠	١٧٦,١٨	دولة الكويت	شركة الرازي القابضة
١,٩	١,٢٠١,٩٢	المملكة العربية السعودية	الشركة العربية لللايف الصناعية (ابن رشد)
١,٧	٦٨٢,٤٩	الإمارات العربية المتحدة	شركة الثريا للإتصالات الفضائية
٠,٩	١,٥١٨,٠٠	المملكة العربية السعودية	شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات (ينساب)
٠,٣	٢٧٤,٠٠	المملكة العربية السعودية	شركة الزامل للاستثمار الصناعي

المنتجات الاستثمارية

أهداف الاستثمار	تاريخ طرح الصندوق	الصندوق / العملة
الصناديق الخليجية		
حقوق الملكية		
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية. تحقيق عوائد تنافسية مقارنة بمؤشر الأسهم الخليجية. 	أبريل ٢٠٠٢	١ صندوق الخليج المميز / دولار أمريكي
<ul style="list-style-type: none"> توفير أداة آمنة للاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية من خلال الأوراق المالية المضمونة لصندوق الخليج المميز. 	ديسمبر ٢٠٠٥	٢ صندوق الخليج المميز للأوراق المالية/دولار أمريكي
<ul style="list-style-type: none"> منتج استثماري إسلامي ذو عائد مطلق، يهدف للاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية، عن طريق محفظة أسهم متنوعة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. 	يناير ٢٠٠٨	٣ صندوق الخليج الإسلامي / دولار أمريكي
السندات		
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق أعلى عائد من خلال الاستفادة من ارتفاع الأسعار بالتزامن مع المحافظة على رأس المال وأقل مستوى من المخاطر. 	مايو ٢٠٠٢	١ صندوق الخليج للسندات بالدينار الكويتي
<ul style="list-style-type: none"> زيادة العوائد من خلال الاستثمار في إصدارات السندات العامة والخاصة. 	مارس ٢٠٠٥	٢ صندوق الخليج للسندات/ دولار أمريكي
الصناديق العالمية		
<ul style="list-style-type: none"> صندوق من صناديق التحوط يتميز بالتنوع والتوزيع الجيد بين مزيج واسع من الأسهم والاستراتيجيات وتحقيق ارتفاع في رأس المال المستثمر على المدى الطويل مع درجة تقلب منخفضة بالمقارنة مع الأسواق التقليدية للأسهم. توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم. تحقيق عوائد إجمالية سنوية بحدود سعر لیبور مضافاً إليها ٥%-٣%. توفير عوائد على درجة تقلب منخفضة تتراوح ما بين ٤%-٢%. 	أغسطس ١٩٩٩	١ صندوق الاستراتيجيات البديلة/دولار أمريكي
<ul style="list-style-type: none"> صندوق يتكون من مجموعة من صناديق التحوط يركز على استراتيجيات الحماية المدفوعة بالأحداث. عوائد سنوية مطلقة بحدود سعر لیبور مضافاً إليها ٨%-٤%. تحقيق العوائد بدرجة تقلب منخفضة تتراوح ما بين ٥%-٣%. توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم وأدوات الدخل الثابت والائتمان. 	يوليو ٢٠٠٢	٢ صندوق تحوط للاستفادة من الأحداث القائمة/دولار أمريكي
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في الأوراق المالية العقارية المدرجة في الأسهم الأمريكية والأوروبية والآسيوية. تحقيق عوائد تنافسية ومستقرة. 	ديسمبر ٢٠٠٥	٣ صندوق الخليج العالمي للأوراق العقارية / دولار أمريكي

الدليل الإداري للمؤسسة

الإدارة العليا

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي والمدير العام

راشد بن رشيد
نائب المدير العام ورئيس الشؤون المالية والإدارية

ريكاردو ريتشباردي
نائب المدير العام رئيس مجموعة الأسواق العالمية

الأسواق العالمية

مالك العجيل
رئيس إدارة تطوير الأعمال

طلال الطواري
رئيس إدارة الاسهم الخليجية

فهمي العلي
إدارة صناديق الاستثمار المدارة خارجياً

طارق الرحيم
رئيس إدارة البحوث الخليجية

وليد البريكان
الأوراق المالية الخليجية

ماثيو ابراهام
الأسواق النقدية

الاستثمارات المباشرة

شفيق علي
رئيس إدارة المرافق والخدمات المالية

خالد القديري
رئيس إدارة الصناعة التحويلية

محمد الملحم
رئيس إدارة المشاريع الخليجية المتنوعة

روبرت منتجمري
رئيس إدارة تمويل المشاريع

المكتب التنفيذي

نبيل جرجس
رئيس إدارة المخاطر

حمدي السيد
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

علي الصائغ
رئيس مشروع التوسع بدول مجلس التعاون وسكرتير مجلس الإدارة

د. مجدي علي
رئيس إدارة الاقتصاد والإستراتيجية بالإنابة

الشؤون المالية والإدارية

هاني الشخص
رئيس إدارة تقنية المعلومات

حازم الرافي
رئيس إدارة الرقابة المالية

شوقي خلف
رئيس إدارة العمليات

حامد حامد
رئيس إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية بالإنابة

خالد السريع
مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة

العنوان

العنوان البريدي

ص.ب ٢٤٠٢، الصفاة ١٣٠٣٥، الكويت

عنوان المراسلات

شرق شارع جابر المبارك الكويت

الموقع الإلكتروني

www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني

gic@gic.com.kw

سويقت

GCOR KWKW

هاتف

(٩٦٥+) ٢٢٢٢ ٥٠٠٠

تليفاكس

(٩٦٥+) ٢٢٢٢ ٥٠١٠

